رأس المال الاجتماعى

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى



مكتبة الأنجلو المصرية

رأس المــال الاجتماعــى

تأليف

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجى



مكتبة الأنجلو المصرية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، إدارة الشئون الفنية .

السروجي ، طلعت مصطفى .

رأس المال الاجتماعى / تأليف : طلعت مصطفى السروجي . ـ ط١. ـ

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٩.

٢٨٨ ص ، ١٧× ٢٤ سم

١ـ رأس المال

أ ـ العنوان

رقم الإيداع : ١٧٢٨٣

ردمك :٨ـ٢٥٧٥ـ٠٥ـ٩٧٧ تصنيف ديوى : ٣٣٢,٠٤١

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

تصميم غلاف : ماستر جرافيك

الناشر : مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

ت : ٢٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٢٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com
Website : www.anglo-egyptian.com

إهـــداء

إلى ......

رأس مالى ....

الدكتورة سالى،

سمر،

آلاء.

مع الدعوات ......

مقدمة :

يعد رأس المال الثروات الحقيقية فى أى مجتمع أيا كان نوع رأس المال، وتتفاوت القدرات المجتمعية فى توظيف واستثمار وتخطيط رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعى وضمان استمرارية التنمية وتحسين نوعية الحياة للارتقاء بالإنسان صانع الحضارة والتنمية، ومن هنا كان ترتيب وتصنيف المجتمعات.

واعتمدت معايير التقدم والتخلف للمجتمعات البشرية – لفترة طويلة من الزمن – على المعايير المستمدة من النظريات الاقتصادية الغربية والتى أغفلت حقائق هامة تتمحور فى أن التقدم لا يمكن أن يكون إلا بالبشر فالتنمية لا يمكن أن تقوم إلا بالبشر وليست للبشر فقط.

وأنها لا يمكن أن تتم إلا فى إطار سياق اجتماعى، وأن مجموعة القيم والأخلاق حاكمة للسياق الاجتماعى، وللتنمية الاقتصادية أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية، والتقدم والتنمية فى المجتمعات البشرية لا يمكن أن يكون إلا فى إطار مناخ اجتماعى وثقافى وسياسى مواتى لعمليات التقدم والتنمية.

ولا يمكن الإصلاح والتحديث الاجتماعى والسياسى والمؤسسى أن يحقق أهدافه فى غياب نسق قيمى وأخلاقى يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة، وفرص التمكين والمشاركة الفاعلة، وتعدد الخيارات والفرص فى مجتمع ديمقراطى، وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وتقوية الثقة فى عمليات ومؤسسات التبادل، والمواطنة، ومواجهة المشكلات، والصراعات.

كما بينت الخبرات والتجارب التنموية أن تطور وتقدم وإصلاح المجتمعات البشرية لا يمكن أن يكون إلا من خلال قنوات مؤسسية تعزز وتقوى العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وبذلك لم تعد المعايير المادية البحتة مثل متوسط الدخل الفردى أساسا حاسما فى تقسيم المجتمعات البشرية .

وفى هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى باعتباره مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التى تتجسد فى هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة، وشبكات اجتماعية تدعم قوتهم وتمكينهم، تلك القيم والأخلاقيات التى تسهل عمليات التفاعل الاقتصادى والسياسى وتشكل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية وتعزز الثقة المتبادلة، وتساعد فى مواجهة المشكلات الاجتماعية .

ويعد الدين الاسلامى منبعا رئيسيا للقيم والأخلاق، ويلعب دورا أساسيا فى تشكيل وبناء رأس المال الاجتماعى، ويوجد العديد من التجارب فى العديد من المجتمعات الإسلامية مثل ماليزيا وأندونيسيا، ومصر - تجربة المساجد والخدمات التى تقدم عن طريق متطوعين - وغيرها الكثير مما يعكس نظرة الإسلام إلى رأس المال الاجتماعى وإسهاماته فى بنائه وتفعيله وأهميته فى التنمية والتحديث .

ويعكس كل هذا وذاك أن الفقر ليس فقرا ماديا وإنما فقر بشرى وهو الحرمان من الفرص المتاحة وتعددها، وأن المهمشين قوة لا يمكن تجاهلها .

وتوجد شواهد عديدة فى المجتمعات البشرية تؤكد رصد تطبيقات رأس المال الاجتماعى فى الواقع والتى تؤكد أنه لا نجاح للتجارب التنموية فى غياب رأس المال الاجتماعى .

إن الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعى ومكوناته القيمية والأخلاقية والدينية يعد سبيلا لتطوير رأس المال الاجتماعى الذى يعد أساسا من أساسيات التطوير والتقدم، وذلك لمواجهة القيم والثقافة الغربية التى أثرت على المكون القيمى والهوية الثقافية .

تلك التغيرات المتدافعة التى أدت بشكل أو بآخر لتعزيز رأس المال السلبى فى الدول النامية، وتعدد صوره وأشكاله فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى فى المجتمع، بصور وأشكال غير معهودة .

ونقدم هذا الكتاب كمحاولة عربية، أملا ورجاء أن يكون مفيدا ونافعا للباحثين والمهتمين فى ظل ندرة الكتابات العربية عن رأس المال الاجتماعى، وستتلوها محاولات أكثر جدية إن شاء الله .

نرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما استهدفت .

وعلى الله قصد السبيل

المؤلف

أ.د. طلعت مصطفى السروجى

الفصل الأول

فى مفهوم رأس المال الاجتماعى

أولاً: ظهور رأس المال الاجتماعى.

ثانياً: ما رأس المال الاجتماعى؟

ثالثاً: مفهوم رأس المال الاجتماعى فى الأدبيات.

رابعاً: مفهوم رأس المال الاجتماعى رؤية نقدية.

خامساً: إشكاليات المفهوم.

سادساً: ما رأس المال الاجتماعى إذن؟

سابعاً: رأس المال الاجتماعى ونظيره البشرى.

ثامناً: رأس المال الاجتماعى- مفهوم طارئ.

تاسعاً: نبذه تاريخية عن تطورات رأس المال الاجتماعى.

عاشراً: أهمية رأس المال الاجتماعى.

حادى عشر: نظرية رأس المال الاجتماعى.

أولاً: ظهور رأس المال الاجتماعي:

يعد جون دوى John Dewey أول من استخدم رأس المال الاجتماعى كاتجاه عام Mainstream فى المدرسة والمجتمع عام ١٨٩٩ورغم ذلك لم يحدد مفهوما له. حيث ركز على الاتصال للتعبير عن رأس المال الاجتماعى واستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشكلات ومواجهتها وإدارة الصراع، وحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية وبذلك فقد استخدام رأس المال الاجتماعى قديما دون تحديد مفهومه.

وظهر مصطلح رأس المال الاجتماعى بقوة فى السنوات القليلة الماضية وبخاصة فى مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية، فى محاولة من الباحثين لاستخدامه كإطار لفهم الكثير من القضايا الاجتماعية المثارة على الساحة المجتمعية.

واستخدام بعض العلماء الاجتماعيين والمهتمين بالقضايا الاجتماعية مفهوم رأس المال الاجتماعى فى فهم العلاقات الإنسانية القائمة بين الأفراد وبعضهم البعض بالمجتمعات، والثقة والتعاون.

وبرغم أهمية دراسة رأس المال الاجتماعى فى فهم العلاقات الإنسانية القائمة فى المجتمع فان الكثير من العلماء يرون إمكانية التوسع فى تطبيق هذا المفهوم فى التعرف على بيئات التعلم الافتراضية التخيلية التى تدعم من القدرات الفردية التى ترتبط وتعتمد عليها العلاقات الاجتماعية.

ويهتم مفهوم رأس المال الاجتماعى بالتعرف على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بنقص أو ضعف الروابط والصلات الاجتماعية بين الناس، ومن ثم فإن دور رأس المال الاجتماعى يمكن أن يفيد فى تحقيق منافع اقتصادية، أو على الأقل يستخدم هذا المفهوم فى تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة للمجتمع.

والجدير بالذكر أن الكتابات التى تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعى وعلاقته بالمجتمع والاقتصاد كثيرة للغاية وبخاصة خلال السنوات العشرة الماضية ونركز على

مفهوم رأس المال الاجتماعى، وكيفية استخدام هذا المفهوم فى تنمية وتطوير علاقات الثقة بين البشر. ومن ناحية أخرى للتعرف على كيفية تنمية العلاقات الإنسانية من خلال تطبيق مفهوم رأس المال الاجتماعى.

وينظر علماء الاجتماع للعلاقات والروابط الإنسانية بين البشر بوصفها موردا اجتماعيا هاما وقادرا على لعب أدوار أكثر أهمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأى مجتمع معاصر وأن المجتمعات التى تملك رأس مال قوى لديها قدرة على التعاون البناء بين أفرادها كما يكون لديها أيضا قدرة على التطور والنمو[١].

ثانياً: ما رأس المال الاجتماعي؟

إن المقصود برأس المال الاجتماعى على وجه الدقة، هو البناء المجتمعى القائم بمجتمع ما والمتمثل فى جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع.

أيضا ينظر لرأس المال الاجتماعى على أنه مرادف موضوعى لجملة التفاعلات التى تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية، كما يعكس أيضا العلاقات البشرية، والدفء العاطفى الذى يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة الواحدة ويعكس أيضا الرابطة التى تجمع بين مجموعة من الناس فى وحدة إنسانية واحدة.

وفى تعريف حديث لمفهوم رأس المال الاجتماعى، يرى أنه يعكس جملة العلاقات التنظيمية المؤسسية القائمة بالمجتمع والتى ترسخ لقيم التسامح والتعاون والدعم المتبادل.

وقد يتخذ رأس المال الاجتماعى شكلا رأسيا متمثلا فى علاقات رأسية فى صورة علاقات وتفاعلات بين المعرفة والثروة البشرية الموجودة بالمجتمع أو قد يتخذ شكلا أفقيا فى صورة علاقات بين الأعضاء أو المنظمات الموجودة بالمجتمع والمتماثلة فيما بينها من حيث الشكل أو الغايات والأهداف.

وتنبع أهمية وقوة رأس المال الاجتماعى من حيث كونه يتشابه مع الأصول الإنتاجية أو الرأسمالية الموجودة بالمجتمع، لما له من بالغ الأثر على العلاقات البشرية السائدة ومن ثم على الاقتصاد المجتمعي.

بينما فى تعريف آخر للبنك الدولى، فإن المقصود برأس المال الاجتماعى جملة المعايير المؤسسية السائدة بمجتمع ما والقادرة على صياغة وتشكيل نوعية الحياة للفرد فى هذا المجتمع وهو أقرب ما يكون للمادة اللاصقة أو الغراء التى تشد أطراف المجتمع لبعضه البعض وتمنع انهياره وسقوطه.

وبالطبع يختلف رأس المال الاجتماعى عن رأس المال المادى فى أن الأول يعبر عن جملة العلاقات البشرية بين أعضاء مجتمع ما بلحظة زمنية ما بينما رأس المال المادى قد يتضمن أصول إنتاجية ملموسة أو غير ملموسة مثل الشهرة أو رأس المال البشرى.

والخلاصة أن ثمة تعريفات كثيرة لمفهوم رأس المال الاجتماعى ولكن وبصفة عامة يمكن حصر هذه التعريفات فى نوعين اثنين وهما:-

- تعريف يركز على البعد البنيوى، من حيث ارتباط المصطلح ببنية وتركيبة الشبكات الاجتماعية الموجودة بالمجتمع.

- بعد يتعلق بالمحتوى أو المضمون، ويتضمن هذا البعد المعايير التى تحكم مفهوم رأس المال الاجتماعى[٢] .

وعلى الرغم من أن روبرت ديفيد بوتنام Robert D.Botnam لم يكن أول من كتب عن هذا المفهوم إلا أنه يعتبر من أهم الكتاب الذين تناولوا مفهوم رأس المال الاجتماعى، بوتنام Botnam أحد علماء السياسة ويعمل أستاذا فى جامعة هارفارد، ويشتهر بكتاباته حول المشاركة المدنية والمجتمع المدنى ورأس المال الاجتماعى.

ويرى بوتنام الذى تقتصر أعماله على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، فى

مؤلفه الشهير والمثير للجدل اللعب المنفرد للبولينج أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت انهيارا غير مسبوق فى كل من الحياة المدنية والاجتماعية والتجمعية والسياسية منذ الستينيات من القرن العشرين مما استتبع عدد من النتائج الخطيرة. وفى حين عبر عن هذا الانهيار بصورة كمية فى العديد من المظاهر فقد كان الأكثر إثارة للدهشة هو ما جاء به الكتاب بأن التنظيم المدنى والاجتماعى التقليدى قد شهد انخفاضا ملحوظا فى عضويته. وبناء على البحث الذى قام به بوتنام فقد تشكلت مجموعة عمل فى جامعة هارفارد أطلق عليها منتدى ساجوارو ويتعين هنا ذكر أن غالبية التعريفات التى تدور حول مفهوم رأس المال الاجتماعى وخاصة تلك التى استخدمها البنك الدولى مشتقة من أعمال وأبحاث استخدمها بوتنام Botnam[٣]، وكأن الظروف والأوضاع المجتمعية كانت دافعا لظهور رأس المال الاجتماعى والاهتمام به.

ويجب أن ندرك جيدا أن البلدان التى بها كمّ وفير من رؤوس الأموال الطبيعية والمادية والبشرية قادرة فعلا على تحقيق تنمية اقتصادية فاعلة ونشطة، وقد تتفاوت مستويات التنمية الاقتصادية من مدينة لأخرى أو من منطقة لأخرى بداخل البلد الواحد ولعل ذلك يرجع إلى [٤]:-

اختلاف أو تباين المكون الرأسمالى باختلاف المناطق بالبلد الواحد الثروات الطبيعية والبشرية كما أن الكثير من بلدان العالم ومناطقه المختلفة تميل للاستثمار فى التنمية البشرية بدرجة أكبر من غيرها فى البلدان الغربية التى تميل للاستثمار فى رأس المال الطبيعى أو المادى.

أيضا لوحظ أن الكثير من البلدان بجنوب شرق آسيا تعول كثيرا على ترسيخ قيم مثل التعاون، المشاركة بالحصول على المعلومات، والكفاءة البشرية كعوامل ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فى دراسة مثيلة فى إيطاليا، وبخاصة بمناطق الشمال، وجد أن للمنظمات المدنية وغير الحكومية التطوعية دورا كبيرا فى تحقيق التنمية الاقتصادية،

فالملاحظ بهذه المناطق أنه كلما كانت الصلات والروابط قوية بين الناس وبعضها البعض كلما أمكن تحقيق تنمية اقتصادية أفضل وأكثر استمرارا واستقرارا.

وبعد أحداث ١٩٩١ فى الصومال، تحلل الدولة وظهور نزاعات مدنية بين سكانها وطوائفها، وتدنت مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة للغاية نتيجة فقدان العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون بين الطوائف والسكان.

وفى ولاية جوجارات بالهند، ونتيجة لأعمال العنف الطائفى والإثنى والمستمرة منذ فترة طويلة، فقد حدث تدهور كبير فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الولاية بالمقارنة بالمستويات التنموية الاجتماعية والاقتصادية بمناطق أخرى بالهند.

على كل، فالنماذج والأمثلة السابقة تدل على دلالة قاطعة على أهمية عامل رأس المال الاجتماعى فى ترسيخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأى مجتمع.

كما ترجع بداية استخدام هذا المفهوم لفترة قريبة نسبيا بالأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتخذ مسميات كثيرة ويمكن الرجوع لأعمال بوتنام ١٩٩٣، للتعرف عن قرب على تفسير وتعريف مفهوم رأس المال الاجتماعى. من حيث تأكيده على أن رأس المال الاجتماعى عبارة عن جملة العلاقات الاجتماعية الأفقية بين الناس فى المجتمع أو هو ترجمة للشبكات الاجتماعية، والتعاون والثقة بين الناس وبعضهم البعض بمجتمع ما بلحظة زمنية ما. والجدير بالذكر أن هذه العلاقات الطيبة بين الناس يجب أن تكون مقبولة بحدود المعايير الأخلاقية المتعارف عليها فى المجتمع، فالعلاقة بين أعضاء الميليشيات المسلحة أو العصابات المنظمة قوية للغاية وتحقق استقرار لهذه التكوينات البشرية ولكن لا يمكن تقبل فكرة أن الموجود بينها نوع من رأس المال الاجتماعى لتعارض ذلك مع المعايير الأخلاقية التى درج وتعارف عليها المجتمع.

ويمكننا التعرف على رأس المال الاجتماعى من وجهة نظر كولمان Cole-man(١٩٨٨) والذى يراه فى صورة هويّات اجتماعية متباينة لكن يجمع بينها

قاسما أو سمة مشتركة، وأنه من خلال هذه القواسم المشتركة بين أعضاء الجماعة الواحدة ينشأ ما يطلق عليه بالبنية الاجتماعية.

وتساعد هذه البنية المجتمع على التطور والنمو فى المجالات المختلفة، كما تعمل هذه البنية أكثر على تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية الأفقية والرأسية أى بين الناس وبعضهم البعض أو بينهم وبين المؤسسات المختلفة القائمة فى المجتمع.

ونجد فى تعريف آخر لرأس المال الاجتماعى، يربط بين المعايير والمبادئ الأخلاقية السائدة بالمجتمع وبين التيارات السياسية أو العقائدية الموجودة به فى وحدة واحدة تعمل على نمو المجتمع وتطوره.

والجدير بالذكر أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يقترب كثيرا عند تطبيقه من عملية القياس بمعنى أن التعرف على رأس المال الاجتماعى عن قرب يتم من خلال التعرف على المقاييس والمؤشرات المستخدمة فى تتبع نتائج وآثار تطبيقات هذا المفهوم على المستوى المجتمعى. ويمكن الرجوع لأعمال كل من بونتام Botnam (١٩٩٣)،(١٩٩٥)،(١٩٩٩)، كولمان Coleman(١٩٨٨) " وبخاصة فيما يتصل بتحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى بكونه هوية مشتركة تجمع عناصر بشرية متباينة المشارب والأهواء، أو بصورة أخرى يعبر هذا المفهوم عن بنية اجتماعية تجتمع فى ظلها الجماعة البشرية فيما يتعلق بعلاقة أعضائها ببعضهم البعض أو بعلاقتهم بالمنظمات والمؤسسات المجتمعية القائمة

أيضا يشير البعض إلى أن رأس المال الاجتماعى يمثل البيئة السياسية والاجتماعية، التى تمكن المعايير والقيم الاجتماعية الإيجابية من النمو والتطور والتى تساعد أيضا على صياغة بنية اجتماعية قوية تدفع المجتمع دفعا للأمام (٥).

ثالثاً: مفهوم رأس المال الاجتماعى فى الأدبيات:-

يمكن تحديد عدد من المفاهيم التاريخية التى توضح مفهوم رأس المال الاجتماعى كما يلى:

هان فان (١٩٢٠) Hanifan[٦].

يحدد رأس المال الاجتماعى فى استخدام شكل رأس المال الاجتماعى ولا يعكس ذلك مصطلح رأس المال المتوافق مع مضمونه، وهو بذلك لا يعكس الحالة الحقيقية أو الاستعداد الشخصى ولكن أبعد من ذلك بكثير حيث يعكس الحياة والاتجاهات التى تجعلنا قادرين على مقابلتها فى الحياة اليومية للناس، واسميا حياة جيدة، وقدرة شرائية والعلاقة الاجتماعية بين الأفراد والأسر التى تصنع الوحدة الاجتماعية، فالمجتمع الريفى مثلا والذى يعد مركزا أساسيا لمعظم حالات، بناء المجتمع والأنشطة التنظيمية يحدد أولا رأس المال قبل بداية العمل والنشاط.

ولكن اليوم توجد أشكال من تنسيق الأنشطة والتعاون الاجتماعى فى المجتمع، ومساعدة الأفراد اجتماعيا غير القادرين للاعتماد على الذات لمساعدة أنفسهم، وحتى عضوية المؤسسات والأسر والعلاقات والروابط الاجتماعية فى الجماعة والأسرة وعلاقات الجيرة، كل ذلك يكون رأس المال الاجتماعى الذى يشبع الحاجات الاجتماعية ويبين استدامة وتحسين الحياة للمجتمع ككل، وكان من المفيد تعاون كل عناصر المجتمع وأجزائه حتى يجد الفرد المساعدة، ويبنى رأس المال الذى يتأثر بالسياسة العامة والعلاقات مع المجتمعات الأخرى.

وتعد العلاقات الاجتماعية والشعور الذاتى بالسعادة والقيادة الناجحة رأس مالا اجتماعيا توجه لتحسين حالة المجتمع.

ومن الصعوبة قياس العلاقات الإيجابية المؤثرة مثل الاحترام، والرعاية فى المجتمع بما يعكس صعوبة قياس رأس المال الاجتماعى.

جاكوبس (١٩٦١) Jacobs[٧] :

رأس المال الاجتماعى هو الشبكات الاجتماعية والجماعات الداخلية فى المجتمع التى تصف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بعضهم البعض والتعاون والتنسيق القائم فى المجتمع.

بورديو (١٩٧٢)، (١٩٨٣) Bourdieu[٨]:

يركز فى مفهومه على التحليل المنطقى خاصة نوع رأس المال ووظائف المؤسسات كالأندية، وللأسرة موقع هام فى تحليل رأس المال الاجتماعى، واستشارة وتحليل المؤسسات فى المجتمع، وقوة السلطة التى يقوم عليها رأس المال الاجتماعى كمبدأ من مبادئها.

لوري (١٩٧٧) Loury[٩]:

يرتبط رأس المال الاجتماعى برأس المال البشرى فى المجتمع الديمقراطى حيث تزداد الفرص والحقوق، والمساواة فى الفرص المتاحة أمام الناس فى المجتمع.

سكلست (١٩٨٤) Schlisht[١٠]:

رأس المال الاجتماعى هو القيم الجماعية الداخلية للمجتمع ويرتبط بالتكلفة والضبط الاجتماعى ويدعم جهود أى نسق اقتصادى قدرات الناس فى إطار قواعد يحددها الناس بأنفسهم كرأس المال المتعدد، ورأس المال التنظيمى، بما يعكس قيم البناء التنظيمى فى إطار النسق الاقتصادى.

كولمان (١٩٩٠)، (١٩٩٤) [١١]:

يحدد رأس المال الاجتماعى بوظيفته وليس كيانا مفردا ولكن يتضمن العديد من الكيانات ولرأس المال الاجتماعى خاصيتان عامتان هما:

أنه يتضمن بعض سمات البناء الاجتماعى، ويعطى تسهيلات محددة لأعمال وجهود الأفراد داخل هذا البناء.

ويشبه رأس المال الاجتماعى الأنواع الأخرى من رأس المال، فيدعم رأس المال الاجتماعى الوصول لأهداف معينة، ويشبه فى ذلك رأس المال الطبيعى والبشرى.

كما أن رأس المال الاجتماعى غير قابل للاستبدال الكامل ويمكن أن يكون قابلا لذلك بأنشطة معينة.

وتعطى الأشكال المختلفة لرأس المال الاجتماعى تسهيلات محددة للأعمال المفيدة، ويلازم رأس المال الاجتماعى بناء العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض، وارتباط الأفراد بعناصر الإنتاج فى الطبيعة.

إن مصطلح رأس المال Capital وهو جزء من المفهوم ويعد مصدرا وعاملا داخليا لإيجاد التسهيلات والنصف الآخر من المفهوم Social يعكس احترام العلاقات والتنظيمات الاجتماعية لتحقيق الأغراض الاقتصادية للنسق الاقتصادى.

بورديو (١٩٨٣)، (١٩٩٢) Bourdieu[١٢]:

رأس المال الاجتماعى هو الوصول بالفرد والجماعة لشبكة من العلاقات الاجتماعية تدعم وتفعل العلاقات الاجتماعية والمؤسسية المتفق عليها والمعترف بها مجتمعيا.

إن رأس المال الاجتماعى تجمعات الناس Aggregates فى رأس مال اجتماعى تنظيمى لمنحهم الفرص لتوظيف قدراتهم ولتوجيه نوعية المنتج والعائد.

ويوجد طريقين لرأس المال الاجتماعي هما:

الأول: وصف الشبكة الاجتماعية التى يتفاعل معها الناس، والعلاقة بينهم وبين هذه الشبكة.

الثانى: العمل على وصف البناء الاجتماعى فى المجتمع.

الأول يصف الشبكة الاجتماعية كواقع يصف من Whom? والثانى يصف ويحدد كيف يمكن للشبكات الاجتماعية أن تكون أشكال رأس المال الاجتماعى يصف كيف How? والطريقين أو الخطين يكونان معا مفهوم رأس المال الاجتماعى.

بوتنام (١٩٩٥)، (٢٠٠٠) Putnam[١٣]:

يعكس رأس المال الاجتماعى مميزات التنظيم الاجتماعى مثل الشبكات الاجتماعية، والمعايير والثقة التى تسهل التنسيق والتعاون للمنفعة المتبادلة Mutual Benefit.

وول كوك (١٩٩٧)، (٢٠٠١) Woolcock[١٤]

يحدد رأس المال الاجتماعى كمعلومات وثقة ومعايير للتبادل Reciprocity عندما يكون الفرد فى شبكة علاقات اجتماعية، وتكون الفرص للمنفعة المتبادلة، وعند تجميع الأعمال.

البنك الدولي (١٩٩٩) The world Bank[١٥]:

يعكس رأس المال الاجتماعى نوعية وكمية العلاقات ومعايير المؤسسات التى تشكلان المجتمع، ولا يعكس التفاعلات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى المؤسسات التى يعتمد عليها المجتمع فقط، ولكن يعكس كذلك الرابطة التى تجمع الأفراد سويا.

لن (٢٠٠١) N. Lin[١٦]:

ينظر لرأس المال الاجتماعى بمدخل فردى باعتباره استثمار فى العلاقات الاجتماعية من خلال العائدات المتوقعة فى السوق، وهذا المفهوم قد يتضمن مفاهيم بعض الآخرين مثل .Bourdieu, Coleman, Flap, Putman, Eriksson

الموسوعة الجغرافية:

يتحدد رأس المال الاجتماعى فى :-

١- مجموعة من الترتيبات المؤسسية كالمدارس والمستشفيات المرتبطة بالمجتمع أكثر من ارتباطها بالأفراد ويعتمد بذلك على مفهوم كولمان Coleman.

٢- العلاقات الواقعية بين الأفراد المحليين داخل الإطار الأسرى والمجتمعى جنبا إلى جنب مع الإطار التعليمى والثقافى والمصادر المعبرة عن المجتمع، ورأس المال الاجتماعى قوة للنمو والتطوير الاقتصادى والأفكار المؤسسية [١٧].

ويستند المفهوم على العناصر التى يركز عليها كولمان J.Coleman فى مفهومه لرأس المال الاجتماعى.

موسوعة العلوم السياسية:

يعكس رأس المال الاجتماعى شبكة العلاقات الاجتماعية، ونظم العلاقات

المجتمعية والمعايير ومستويات الثقة الفردية والجماعية وزيادة مستويات هذه الثقة والتى تدعم السلطة.

ويوجد أنواع مختلفة لرأس المال (اقتصادى - ثقافى - اجتماعى) ويركز رأس المال الاجتماعى كمصادر واقعية لزيادة التفاعلات وشبكة العلاقات الاجتماعية التى تدعم بناء قوة الصفوة وعلاقات السلطة والمسئولية والبنية السياسية فى المجتمع[١٨].

ومن خلال تتبع ما كتب عن رأس المال الاجتماعى نجده يركز على إطارين:

- الروابط والصلات القائمة بين الناس فى المجتمع (مساعدات تبادلية، فرص إيجابية ومنافع تنجم عن قوة هذه الصلات).

- الموارد التى يمكن للناس بمختلف مشاربهم أن يصلوا إليها من خلال استغلال ما بينهم من روابط وعلاقات اجتماعية قوية (معايير، قيم، تقاليد).

ولعل خلاصة التحليل السابق، يشير إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يعكس أداة قوية تمكن المجتمع من ممارسة وظائفه التقليدية بكفاءة مستعينا بنسق التقاليد والقيم والمعايير الأخلاقية السائدة بالمجتمع.

ورأس المال الاجتماعى بذلك جملة القيم الجماعية والمعايير الأخلاقية والتقاليد التى تحدد العلاقات والتفاعلات المتبادلة والتعاون، ومستويات الثقة الفردية والجماعية التى تحكم إطار التنظيمات والروابط وشبكة العلاقات الاجتماعية كمورد لتمكين وتقوية الناس لتحقيق الأهداف المجتمعية.

رابعاً: مفهوم رأس المال الاجتماعي - رؤية نقدية:-

خلال السنوات القليلة الماضية، كتبت الكثير من المقالات والدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعى، ولعل نقطة البدء كانت بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت غالبية هذه المقالات على تحديد تعريف أو تفسير قاطع لهذا المفهوم وتعرضت هذه الدراسات لكيفية تقدير أو قياس هذا المفهوم من الناحيتين العملية والأمبيريقية، لذلك نركز على مفهوم رأس المال الاجتماعى من الناحيتين التحليلية والإحصائية.

وقد نجح مفهوم رأس المال الاجتماعى خلال السنوات الماضية فى جذب الأنظار إليه بدرجة كبيرة جعلت البعض يربط بين وجوده أو ندرته وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمعات المعاصرة.

كما نجد أن ذات الفترة قد شهدت زخما فكريا على المستويين الأكاديمى والنظرى فيما يتعلق بالجدل المستمر حول هذا المفهوم، ويمكن الرجوع لأعمال بوتنام الشهيرة للتعرف عن قرب على مفهوم رأس المال الاجتماعى، وبرغم دراسات وبحوث هذا الباحث منذ العام (١٩٩٥)، حول هذا المفهوم إلا أن هذا لا يعنى أن ما قبل هذا العام لم تشهد بدورها إشارة أو أخرى تتعلق بهذا الموضوع من قريب أو بعيد.

إلا أن عمله الرائد المسمى تحقيق الديمقراطية هو بحق البداية الصحيحة لمناقشة ودراسة رأس المال الاجتماعية دراسة شافية وافية.

وبعد ذلك تعاقبت البحوث والدراسات الخاصة بموضوع رأس المال الاجتماعى وبخاصة على يد الكثير من المنظمات الدولية المعنية بالأمر وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولى ويمكن الرجوع لدراسات وتقارير البنك الدولى منذ العام (١٩٩٦) والموقع الذى شيده البنك الدولى على شبكة الانترنت عام (١٩٩٨)، وما تضمنه من معلومات قيمة ومفيدة عن رأس المال الاجتماعى. وبحلول العام (٢٠٠٠)، نشر بونتام عمل آخر لا يقل أهمية عن سابقه، ودعمه بدراسات وإحصاءات عن فترة لا تقل عن خمسين عاما عن تأثير وأهمية رأس المال الاجتماعى.

وعلى ذات الطريقة قامت منظمة التعاون الاقتصادى، خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بالتركيز ببحوثها على المفهوم وعقد لقاءات وندوات مستمرة عن رأس المال الاجتماعى، ولعل التقرير الصادر عن المنظمة عام (٢٠٠١) بعنوان دور البشر ورأس المال الاجتماعى يدل دلالة قاطعة على مدى اهتمام هذه المنظمة بمفهوم وموضوع رأس المال الاجتماعى.

ومنذ ذاك الحين بدا أن اهتماما كبيرا بمفهوم رأس المال الاجتماعى على المستويين الخاص والعام قد أخذ بالنمو، وبشكل خاص ركزت غالبية التقارير

والبحوث التى تعلقت بهذا المفهوم على التقدير والقياس وتتبع الآثار والنتائج لهذا المفهوم على المستوى الكلى الماكرو كما أدركنا أهمية عناصر مثل الثقة، والتعاون والمشاركة والديمقراطية (أسس رأس المال الاجتماعى) فى تشييد جوانب المجتمع[١٩].

والمشكلة الرئيسية وراء مفهوم رأس المال الاجتماعى، أنه يرتبط بتفسيرات ورؤى كثيرة، كما ينظر إليه من وجهات نظر فلسفية مختلفة بعضها سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى، إلا أن السمة المشتركة بين غالبية هذه التفسيرات أنها تركز على العمل الجمعى أو الجماعى وعلى المشاركة الإيجابية.

وبصفة عامة فيما يتصل بالتعرف على رأس المال الاجتماعى وتحديده بصورة منهجية فأنه يمكن التركيز على أعمال كولمان Colemanحيث يرى أن رأس المال الاجتماعى يشير لجملة العلاقات القائمة بين أطراف التنظيم الاجتماعى الواحد. وأنها فى النهاية تعكس ما يطلق عليه البنية الاجتماعية وهو بذلك يقرر أن تعريف هذا المفهوم بحسب وظيفته يمثل ليس فقط هوية فردية واحدة، بل يعكس الرابطة أو الصلة التى تصل أو تربط بين الهويات المتباينة، فى ما يطلق عليه البنية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يقرر كولمان أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يختلف بشدة عن باقى أنواع رأس المال سواء أكانت طبيعية أو مادية أو غير بشرية، إذ أنه باختصار يمثل العلاقة أو الصلة القائمة بين الأفراد بالمجتمع أو معهم. وهو وبرغم أهميته لا يرى ولا يحس بوجوده على النقيض من الأنواع الأخرى من رأس المال.

من ناحية ثانية لا يمكن حصر أو ربط رأس المال الاجتماعى بقرار فردى أو سياسة ما بالمجتمع، بل هو تعبير صادق عن جملة التقاليد والمعايير الاجتماعية التى تصل بين أجزاء المجتمع الواحد وتمنع من انهياره وتدهوره. كما تعمل هذه الرابطة على تعزيز قوى النمو والتطوير بالمجتمع من أن تعمل مفعولها.

وتلعب الثقة دورا كبيرا فى تدعيم مناخ التنمية الاقتصادية على مستوى

المجتمع ككل، وكلما توافر هذا العامل كلما أمكن تحقيق نمو اقتصادى بأقل تكلفة ممكنة مما يعنى وتبعا لدراسات كولمان Colemanأن لرأس المال الاجتماعى دورا كبيرا فى التأثير على مجالات التنمية الاقتصادية، برغم الغموض والخلط الشديدين المصاحبين للدراسة والتعريف بهذا المفهوم، فحتى اللحظة الراهنة لا يمكن الجزم بوجود تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم، حتى أن طرق القياس والتقدير له لا تنصب فعلا على المفهوم بقدر ما تركز على التبعات أو النواتج النهائية للمفهوم. فهل رأس المال الاجتماعى هو مناخ الثقة بين الفرد والقطاعات الموجودة بالمجتمع؟

أم هو العلاقات الإنسانية والاجتماعية القائمة بين هؤلاء وبين الغير أو بينهم وبين القوى الأخرى الموجودة بالمجتمع؟ لا ريب أن رأس المال الاجتماعى يجمع بين هذه وتلك، إذ أنه خليط من الخصائص والسمات التى تجمع بين الثقة والتعاون والعلاقات الإنسانية الإيجابية، كما تتضمن الديمقراطية القائمة على المشاركة. كما أنه يمثل أو يعكس أيضا البنية الاجتماعية القائمة فى المجتمع (٢٠).

ولعل من أهم المبررات التى ساعدت على رواج وشيوع مفهوم رأس المال الاجتماعى خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، هى المنطق النظرى الذى يقوم عليه هذا المفهوم وبخاصة الارتكاز فقط على منهجية فردية ترى فى الفرد قوة كبيرة قادرة على تغيير المجتمع.

ومن ناحية لعب مفهوم دولة الرفاه الاجتماعى Welfare State، دورا كبيرا فى تقليص هذا الدور الفردى وأوجد بديلا قويا لرأس المال الاجتماعى تمثل فى دور ووظيفة المؤسسات الرسمية الدولة عامة. ومن صور وأشكال النقد الموجهة لمفهوم رأس المال الاجتماعى التالى:-

- أنه وإن كان يركز على التبعات الإيجابية للنزعة الاجتماعية، إلا أنه يتجاهل السمات الأقل جاذبية لهذا المفهوم.

- أنه يلقى الضوء على الأشكال غير النقدية المالية من القوة والقدرة ومن ثم قد تجذب أنظار متخذى القرار وصانعى السياسات، وهى طريقة بموجبها يتخلص

المهتمون بالقضايا والمشكلات الاجتماعية من التكاليف الاقتصادية لهذه المشكلات بإلقاء أعبائها على غيرهم. أو قد يهربون من المشكلة الاقتصادية بالبحث لها عن حلول اجتماعية غير اقتصادية.

- أن مفهوم رأس المال الاجتماعى من المفاهيم المعاصرة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية حسب قول، ويليام والترز التى تتضاءل فيها الفواصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى بصورة تسبب اضطرابا لغير المتخصصين وحيرة للمهنى المتخصص، ولا يزال رأس المال الاجتماعى يمثل أداة قوية لمعالجة وتفسير وتحليل علاقات وصور اللا مساواة الاجتماعية السائدة بالمجتمعات المعاصرة، كما تمثل وسيلة قوية لتحليل الصراعات الطبقية والنزاعات القائمة بمجتمع ما.

خامسا: إشكاليات المفهوم:-

رغم تعدد الكتابات والدراسات خلال السنوات الأخيرة إلا أن هناك تعدد فى الرؤى حول مفهوم رأس المال الاجتماعى، بما يعكس أن الإسهام العلمى ما زال متواضعا ولم تصل هذه الكتابات إلى نظرية حاسمة لرأس المال الاجتماعى.

وقد يعكس ذلك إلى أن هذه المفاهيم جاءت فى مجتمعات غربية وحتى الآن لم يتم تحديد وتحليل رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية حتى يمكن التوصل لنظرية قاطعة لرأس المال الاجتماعى قادرة على تفسير الواقع.

كما أن معظم الكتابات إن لم يكن جميعها لم يركز على دراسة وتحليل التغيرات التى قد تطرأ على رأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات ولكن جاء معظمها فى الدول المتقدمة تصور وتشخص واقع زمنى محدد لرأس المال الاجتماعى، مما يصعب معه تحديد مفهوم محدد ونظرية واقعية لرأس المال الاجتماعى.

ويضاف إلى ذلك تباين تخصصات المهتمين برأس المال الاجتماعى فى الأطروحات والدراسات المختلفة مما يزيد من إشكالية تحديد المفهوم لتباين اهتمامات المتخصصين.

ويمكن تحديد إشكالية المفهوم فى:

(١) الإشكالية الأيديولوجية:

تجاهلت الافتراضات التى نهضت عليها أغلب الأطروحات والدراسات خصوصية البناء الاجتماعى فى الدول النامية، وكذلك التغيرات التاريخية التى قد تطرأ على هذا البناء، والعوامل والمتغيرات المختلفة كدولة الرفاه الاجتماعى والعولمة ونقل القيم والنماذج الثقافية والتقليد والمحاكاة وغيرها من العوامل التى قد تؤثر إيجابا أو سلبا على تماسك أو انهيار وهدم البنى التحتية للبناء الاجتماعى أو تنمية المجتمع.

فهل رأس المال العابر الحدود يرافقه رأس مال اجتماعى عابرا للحدود؟

وهل لليبرالية الجديدة إسهامات وتحيز أيديولوجى فى تحديد ماهية رأس المال الاجتماعى؟

أضيف إلى هذا وذاك أيديولوجية الباحثين أنفسهم وتخصصاتهم فى تحديد ماهية رأس المال الاجتماعية؟

وتباين نظرتهم لتماسك البناء الاجتماعى والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية فى المجتمع.

(٢) إشكالية نظرية:-

توجد إشكالية نظرية تتحدد فى كيف يمكن تحديد مفهوم ونظرية لرأس المال الاجتماعى تحقق توازنا بين الدولة والسوق؟ وهذا التوازن المناسب يحقق ثقة أفراد المجتمع ويفعل ويدعم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الناس، وتحديد الظروف التى يمكن فى ظلها بناء شبكات اجتماعية فاعلة فى المجتمع فى توازن مع دور الدولة.

وكيف يمكن إحداث تكامل جزئى بين عناصر الأنواع المختلفة لرأس المال؟ إن الأدبيات والبحوث والدراسات لم تستطع الإجابة على هذا التساؤل بدقة وحسم.

كما أن مفهوم المجتمع المدنى ذاته لم يتم تحديده بدقة وما زال يخضع

لتحيزات أيديولوجية تؤثر على هذا المفهوم، وجود ازدواجية بين الفكر والواقع حيث يعتمد الفكر على مفاهيم ظهرت فى مجتمع ما ولحظة زمنية ما دون مراعاة لوقائع المجتمعات الأخرى والتغيرات التى قد تطرأ على المجتمع الواحد تاريخيا، مما يزيد من الفجوة بين الفكر والواقع.

أن مفاهيم رأس المال الاجتماعى لا تركز على الصراع الاجتماعى والذى ينشأ غالبا فى العلاقات الاجتماعية بين الناس فى أى مجتمع من المجتمعات.

(٣) إشكالية منهجية:-

أهم هذه الإشكاليات هى قياس رأس المال الاجتماعى وصعوبة قياسه بدقة ولا توجد أدوات لقياسه على درجة عالية من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجها.

فمن الصعب قياس الثقة والعلاقات الاجتماعية، السلوك الجمعى، التطوع، المعايير، تماسك البناء الاجتماعى وقوة الشبكات الاجتماعية والمجتمع المدنى بمؤسساته وتفاعلاته المختلفة والتوازن بين الدولة والمجتمع المدنى.

وصعوبة استخدام المنهج التاريخى والمنهج المقارن، وصعوبة استخدام المنهج الوصفى، بالإضافة إلى سطحية أدوات قياس رأس المال الاجتماعى وقد يرجع ذلك إلى تباين المفهوم بين الباحثين بتخصصاتهم وأيديولوجياتهم المختلفة، كما أن المفهوم يركز على العمليات أكثر من التركيز على النتائج مما يزيد من الأشكالية المنهجية المرتبطة برأس المال الاجتماعى.

سادساً: ما رأس المال الاجتماعي إذن؟

- هو نتائج الشبكات.
- يلازم Inheres فى الشبكات ويرتبط بها.
- الدخول للمصادر تحت سيطرة أعضاء الشبكة.
- هو بناء الشبكات.

- موقع الفرد فى الشبكات.
- الثقة .Trust
- نتائج الثقة.
- الثقة فى النتائج.
- هو المعايير، وخاصة معيار التبادل .Norm of Reciprocity
- التطوعية.
- إعداد الجماعات.
- إعداد الأفراد.
- إعداد رأس المال البشرى.
- تحديد دور رأس المال البشرى.
- تسهيلات الأعمال الفردية.
- هو توقعات عمل العائد الاقتصادى.
- أحيانا عائد اجتماعى.
- أحيانا حل المشكلات العامة والجماعية.
- هو سلوك تعاونى.
- العمولة .Brokerage
- هو السمعة Reputation والمنزلة .Status

ذكرنا بأن هناك الكثير من التعريفات المرتبطة بمفهوم رأس المال الاجتماعى وأن تعدد هذه التعريفات قد أحدث خلطا واضطرابا لدى المتخصصين وغير المتخصصين، لكننا نلاحظ أن عددا كبيرا من هذه التعريفات يتمثل فى اختلاف الألفاظ والكلمات وإن كانت تؤدى لذات المعنى فى كثير من الأحيان.

فرأس المال الاجتماعي تبعا لهذه التعريفات قد يكون:- [٢١]

- الطاقة الاجتماعية أو المجتمعية.
- الروح المجتمعية السائدة فى المجتمع،
- الترابط الاجتماعى.
- الشبكات المجتمعية.
- المناخ المجتمعى.
- الحياة المجتمعية.
- مفهوم الصداقة الممتدة على غرار الأسرة الممتدة.
- الموارد المجتمعية.
- الشبكات المجتمعية الرسمية أو غير الرسمية.
- حسن الجوار.
- الغراء أو اللاصقة الاجتماعية التى تشد جوانب المجتمع لبعضه البعض وتمنع انهياره.

ولا ريب أنه وفى ضوء التعريفات المتعددة السابقة فإننا نجد رأس المال الاجتماعى، مفهوما جذابا لافتا للانتباه، ومع البريق المحيط بهذا المفهوم فإن عملية تقديره أو تقييمه أو قياسه لا تزال محط ريبة وشك لما فيها من صعوبات عملية ترقى لمرحلى الاستحالة فى القياس فى أحيان كثيرة.

ومع هذا وحسب زعم بوتنام Botnam فإن لرأس المال الاجتماعى مقدرة قوية على التأثير على الجوانب التنموية المختلفة بالمجتمع، كما له قدرة على التأثير الإيجابى على عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة وخاصة الاقتصادية.

سابعاً: رأس المال الاجتماعي ونظيره البشري:- (٢٢) (٢٣)

يعتبر مفهومي رأس المال البشرى والمادى من المفاهيم الشائعة حاليا. بينما مفهوم رأس المال الاجتماعى أقل شيوعا بالمقارنة بهما، ربما يعزى هذا للارتباط بين مفهوم رأس المال الاجتماعى وبين المجتمع، حيث ينظر إليه على أنه مرادف لجملة المهارات والقدرات والسمات الاجتماعية والتى تميز مجتمع عن آخر، وبالتالى يمكن الجزم بأن رأس المال الاجتماعى مرادف لكل ما هو مجتمعى أو اجتماعى على عكس رأس المال البشرى الذى يصف السمات أو القدرات الفردية ولذا فرأس المال الاجتماعى، منتج شأنه شأن باقى أنواع رأس المال الأخرى، شريطة أن يتم تجديد وتطوير هذا النوع من رؤوس الأموال، ويدلل بوتنام على مصداقية هذه الفرضية بالتأكيد على أن العمل المشترك بين الناس وبعضهم البعض يقوى من رأس المال الاجتماعى ويزيده فعالية وقوة. ولا غرابة هنا أن تتصاعد الأصوات مناديه أو مطالبة بحماية رأس المال الاجتماعى من الفناء أو التآكل.

تطور نظري:-

يرى بورتس، ١٩٩٨ أن مفهوم رأس المال الاجتماعى ليس بجديد بالنسبة للمصطلحات والمفاهيم الاجتماعية، وذلك بالرجوع لقراءة أعمال دور كايم حيث يؤكد على أهمية التماسك المجتمعى كطريقة للتغلب على الآنومى، أو التدمير الذاتى كما يمكن التأكد من ذلك الرأى بالرجوع لأعمال كل من بوردو١٩٨٦ ، كولمان ١٩٨٨ ، دافيز ٢٠٠١ ، باوم٢٠٠٠ حيث نجد إشارات كثيرة لمفهوم رأس المال الاجتماعى وإن اتخذت صيغا وصورا مختلفة، وحيث نلحظ وجود زخم فكرى لدى الماركسية الجديدة، والليبرالية الجديدة حيال هذا المفهوم أو على الأقل الإشارة لأهميته على المستوى الاجتماعى.

أيضا يمكن قراءة أعمال فوكوياما ١٩٩٥ وما بعدها وتأكيد على أن رأس المال الاجتماعى جزء لا يتجزأ من مكونات أو عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأى مجتمع ويشدد على عناصر مثل الشبكات الاجتماعية والثقة والتعاون بين الناس فى

المجتمع القيم المشتركة بين الناس

وعلى ذات المنوال نجد أن الكثير من المنظمات الدولية مثل البنك الدولى، والمنظمة الدولية للتعاون الاقتصادى والتنمية، قد أقرت تعريف رأس المال الاجتماعى بكونه جملة القيم والمعايير الاجتماعية والقيم المشتركة السائدة بين الناس بمجتمع ما بلحظة زمنية ما (٢٤) .

ثامناً: رأس المال الاجتماعي- مفهوم طارئ:-

هل وصل الأمر بالمواطنين فى الغرب إلى حد فقدان الثقة ببعضهم البعض؟ وإذا كان الحال كذلك، فهل يمكن تحقيق تنمية وبأى وسيلة؟ وما الذى يدعو البعض بمناطق ما أن يتفقوا على حل لمشكلاتهم ويتعاونوا للوصول لتسوية لخلافاتهم؟ بينما آخرون يعجزون عن القيام بمثل هذه السلوكيات !!

الأسئلة السابقة وغيرها طرحت فى الآونة الأخيرة بغرض التوصل لاتفاق بشأن كيفية تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى للمجتمعات الغربية، وقد حاولت الكثير من الأدبيات والدراسات المتخصصة التى أجرت وتمت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين للتوصل لإجابات مقنعة حيال هذه الأسئلة، وقد تبلورت أو تمحورت غالبية الإجابات حول ضرورة تشجيع أو تقوية مفهوم رأس المال الاجتماعى.

والجدير بالذكر أن هذا المفهوم ليس بجديد تماما على السمع والذهن، فقد أثير سابقا وخلال عقود قديمة ماضية وإن اتخذ مسميات ومصطلحات مغايرة وإن كان المعنى والمغزى واحد. حيث تركز مثل هذه المعانى حول كيفية تقوية المصادر الاجتماعية والأخذ بها فى عمليات التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحقق نتيجة مرجوة أو مرغوبة ما لم تكن مصحوبة بتنمية بشرية أو اجتماعية أو إصرار على تقوية رأس المال الاجتماعى.

وفى هذا الخصوص نشير إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يعكس مجمل

العلاقات الإنسانية من ثقة وتبادل قائم على احترام الآخرين، وتعاون ومشاركة. أيضا يعمل هذا المفهوم على تقوية أواصر العلاقات والروابط بين البشر فى المجتمع وبعضهم البعض مما يجعلهم مهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

وعلى الرغم من أن روبرت ديفيد بوتنام لم يكن أول من كتب عن هذا المفهوم إلا أنه يعتبر من أهم الكتاب الذين تناولوا مفهوم رأس المال الاجتماعى، بوتنام أحد علماء السياسة ويعمل أستاذا فى جامعة هارفارد، ويشتهر بكتاباته عن المشاركة المدنية والمجتمع المدنى ورأس المال الاجتماعى.

ويرى بوتنام الذى تقتصر أعماله على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، فى مؤلفة الشهيرة والمثير للجدل اللعب المنفرد للبولينج أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت انهيارا غير مسبوق فى كل من الحياة المدنية والاجتماعية والتجمعية والسياسية منذ الستينيات من القرن العشرين مما استتبع عددا من النتائج الخطيرة. وفى حين عبر عن هذا الانهيار بصورة كمية فى العديد من المظاهر فقد كان الأكثر إثارة للدهشة هو ما جاء به الكتاب بأن التنظيم المدنى والاجتماعى التقليدى قد شهد انخفاضا ملحوظا فى عضويته.

وبناء على البحث الذى قام به بوتنام فقد تشكلت مجموعة عمل فى جامعة هارفارد أطلق عليها منتدى ساجوارو ويتعين هنا ذكر أن غالبية التعريفات التى تدور حول مفهوم رأس المال الاجتماعى وخاصة تلك التى استخدمها البنك الدولى مشتقة من أعمال وأبحاث بوتنام (٢٥) Botnam.

ويعد الظروف والأوضاع التى سادت المجتمع الأمريكى فى الستينات من القرن العشرين دافعا قويا لظهور مصطلح رأس المال الاجتماعى وكأنه مفهوم طارئ ولمواجهة هذه الظروف والانهيارات.

تاسعاً: نبذة تاريخية عن تطورات رأس المال الاجتماعي:-

إن رأس المال الاجتماعى – مثل كل أنواع رأس المال – مفهوما منتجا يجعل

تحقيق بعض الأهداف التى يصعب تحقيقها فى غيابه أمرا ممكنا.... وعلى العكس من الأنواع الأخرى من رأس المال ينبع رأس المال الاجتماعى من هيكل العلاقات بين الأشخاص وأنه غير متاح فى الأفراد (مثل رأس المال البشرى) ولا فى المظاهر المادية للإنتاج كولمان Coleman ١٩٨٨.

وغالبا ما يستخدم هذا المفهوم في الأحوال التالية:- (٢٦)

- تحديد الالتزامات والمسئوليات والتوقعات الاجتماعية.
- للدلالة على المعايير الثقافية والاجتماعية.
- علاقات السلطة والمسئولية.
- الإشارة للتنظيمات الاجتماعية القائمة بالمجتمع والتى تملك التأثير إيجابا على التنمية.

ويمكن الرجوع لأعمال بوتنام الشهيرة للتعرف عن قرب على مفهوم رأس المال الاجتماعى، وبرغم دراسات وبحوث هذا الباحث منذ العام ١٩٩٥، حول هذا المفهوم إلا أن هذا لا يعنى أن ما قبل سنة ١٩٩٥ لم تشهد بدورها إشارة أو أخرى تتعلق بهذا الموضوع من قريب أو بعيد.

إلا أن عمله الرائد المسمى تحقيق الديمقراطية هو بحق البداية الصحيحة لمناقشة ودراسة رأس المال الاجتماعى دراسة شافية وافية.

عقب هذا تواترت البحوث والدراسات الخاصة بموضوع رأس المال الاجتماعى وبخاصة على يد الكثير من المنظمات الدولية المعنية وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولى ويمكن الرجوع لدراسات وتقارير البنك الدولى منذ العام ١٩٩٦، والموقع الذى شيده البنك الدولى على شبكة الانترنت عام١٩٩٨، وما حواه من معلومات قيمة ومفيدة عن رأس المال الاجتماعى.

وبحلول العام ٢٠٠٠، نشر بوتنام عملا آخر لا يقل أهمية عن سابقه، دعمه بدراسات وإحصاءات عن فترة لا تقل عن خمسين سنة عن تأثير وأهمية رأس المال الاجتماعى.

وعلى ذات الطريقة قامت منظمة التعاون الاقتصادى، خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بالتركيز ببحوثها على المفهوم وعقد لقاءات وندوات مستمرة عنه، ولعل التقرير الصادر عن المنظمة عام ٢٠٠١ بعنوان دور البشر ورأس المال الاجتماعى يدل دلالة قاطعة على مدى اهتمام هذه المنظمة بمفهوم رأس المال الاجتماعى.

ومنذ ذاك الحين بدا أن اهتماما كبيرا بمفهوم رأس المال الاجتماعى على المستويين الخاص والعام قد أخذ بالنمو، وبشكل خاص ركزت غالبية التقارير والبحوث التى تعلقت بهذا المفهوم على التقدير والقياس وتتبع الآثار والنتائج لهذا المفهوم على المستوى الكلى الماكرو كما أدركنا أهمية عناصر مثل الثقة، التعاون، المشاركة والديمقراطية (أسس رأس المال الاجتماعى) فى تشييد جوانب المجتمع.

ويرجع مفهوم ونظرية رأس المال الاجتماعى إلى أصول العلوم الاجتماعية، غير أن الدراسات الحديثة اعتبرت رأس المال الاجتماعى أحد مواد التنظيم الاجتماعى ومصدرا كامنا للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى أهداف إستراتيجية مثمرة وكما يرى روبرت ديفيد بوتنام فإن الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعى تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من قيمة.

ويشير بذلك رأس المال الاجتماعى إلى القيمة المجتمعية لكل من الشبكات الاجتماعية ورغبة هذه الشبكات فى مساعدة بعضها البعض. كما يشير رأس المال الاجتماعى إلى المؤسسات والعلاقات والعادات التى تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها، وهناك أدلة متزايدة تشير إلى أن التماسك الاجتماعى أمرا محوريا للمجتمعات لتنهض اقتصاديا وتحافظ على استمرارية التنمية وإن رأس المال الاجتماعى ليس فقط مجموع المؤسسات التى تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التى تربط بين كل منهم.

وعلى الرغم من ذلك فإن رأس المال الاجتماعى قد لا يكون مفيدا فى كل الأحوال، فالشبكات الرأسية من المواطنين الأفراد والمجموعات والتى تدعم إنتاجية

وتماسك المجتمع يفترض أن تكون مقومات إيجابية لرأس المال الاجتماعي، في حيث أن المجموعات التي تسعى لتحقيق مصالح ذاتية خالصة والنظم الأبوية التي تعمل من خلال أهداف متداخلة لخدمة أهداف جماهيرية يمكن النظر إليها باعتبارها رأس مال سلبي وعبء على المجتمع.

والمشكلة الرئيسية وراء مفهوم رأس المال الاجتماعي، أنه يرتبط بتفسيرات ورؤى كثيرة، كما ينظر إليه من وجهات نظر فلسفية مختلفة بعضها سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، إلا أن السمة المشتركة بين غالبية هذه التفسيرات أنها تركز على العمل الجمعي أو الجماعي وعلى المشاركة الإيجابية.

وبصفة عامة فتعريف رأس المال الاجتماعي بصورة منهجية يجب التركيز على أعمال كولمان حيث يرى أن رأس المال الاجتماعي يشير لجملة العلاقات القائمة بين أطراف التنظيم الاجتماعي الواحد. وأنه بالنهاية يعكس ما يطلق عليه البنية الاجتماعية وهو بذلك يقرر أن تعريف هذا المفهوم بحسب وظيفته يمثل ليس فقط هوية فردية واحدة، بل يعكس الرابطة أو الصلة التي تصل أو تربط بين الهويات المتباينة، في ما يطلق عليه البنية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يقرر كولمان أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يختلف بشدة عن باقي أنواع رأس المال سواء أكانت طبيعية أو مادية أو غير بشرية، إذ أنه باختصار يمثل العلاقة أو الصلة القائمة بين الأفراد بالمجتمع وهو وبرغم أهميته لا يرى ولا يحس بوجوده على النقيض من الأنواع الأخرى من رأس المال.

من ناحية ثانية لا يمكن حصر أو ربط رأس المال الاجتماعي بقرار فردي أو سياسة ما بالمجتمع، بل هو تعبير صادق عن جملة التقاليد والمعايير الاجتماعية التي تصل بين أبعاد المجتمع الواحد وتمنع من انهياره وتدهوره. كما تعمل هذه الرابطة على تعزيز قوى النمو والتطوير بالمجتمع.

وتلعب الثقة دورا كبيرا في تدعيم مناخ التنمية الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل، وكلما توافر هذا العامل كلما أمكن تحقيق نمو اقتصادي بأقل تكلفة

ممكنة مما يعنى أن لرأس المال الاجتماعى دورا كبيرا فى التأثير على مجالات التنمية الاقتصادية وبرغم الغموض والخلط الشديدين المصاحبين لدراسة وتعريف هذا المفهوم، فحتى اللحظة الراهنة لا يمكن الجزم بوجود تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم، حتى أن طرق القياس والتقدير له لا تنصب فعلا على المفهوم بقدر ما تركز على التبعات أو النواتج النهائية للمفهوم.

فهل رأس المال الاجتماعى هو مناخ الثقة بين الفرد والقطاعات الموجودة بالمجتمع؟

أم هو العلاقات الإنسانية والاجتماعية القائمة بين هؤلاء وبين الغير أو بينهم وبين القوى الأخرى القائمة بالمجتمع؟ لا ريب أن رأس المال الاجتماعى يجمع بين هذه وتلك، إذ أنه خليط من الخصائص والسمات التى تجمع بين الثقة والتعاون والعلاقات الإنسانية الإيجابية، كما تتضمن الديمقراطية القائمة على المشاركة. كما يمثل أو يعكس أيضا البنية الاجتماعية بالمجتمع.

عاشراً: أهمية رأس المال الاجتماعي:

حدد بتنام Putnam أهمية رأس المال الاجتماعى فى ثلاث نقاط أساسية هى:-

١- يسمح رأس المال الاجتماعى للمواطنين بحل المشكلات الجماعية بسهولة، إذا ما أحسن الناس التعاون مع بعضهم البعض، والمسئولية الفردية للأفراد وما يتوقعه الفرد من عمل الآخرين، ويعد ذلك ميكانزم مؤسسى وكقوة جمعية لوصف السلوك، وتعد المعايير والشبكات أداة وقوة لميكانزم المؤسسة.

٢- تسهل للمواطنين وخاصة الجاليات التقدم بيسر حيث يثق المواطنين فى الاقتصاد والتجارة والمؤسسات ويحترموا التفاعل المجتمعى.

٣- زيادة تحسين وتوسيع الوعى بطرق مختلفة أعمال الناس وثقتهم فى الاتصال بالآخرين سواء أعضاء فى أسرة، أو الأصدقاء، وعندما ينجح أعمال الناس

يمكن أن يكون لوجهات نظرهم ثقل وفرص أكثر. كما أن الشبكات الاجتماعية تسهل الحصول على المعلومات الكاملة وتسهل الوصول إلى الأهداف ومن ثم فإن رأس المال الاجتماعى يساهم فى تحسين حياة الأفراد الاجتماعية والنفسية والبيولوجية (٢٧).

٤- يتشابه رأس المال الاجتماعى مع الأصول الإنتاجية أو الرأسمالية فى المجتمع ويؤثر على العلاقات البشرية والاقتصادية فى المجتمع.

٥- يؤدى إلى تماسك المجتمع ومنعه من الانهيار.

٦- يساهم فى تحديد هوية المجتمع ويحافظ عليها.

٧- كما يعد معيارا من معايير قياس السعادة لدى الأفراد فى المجتمع، وشعورهم بالتوافق النفسى والاجتماعى، ويدعم إحساسهم بالرفاه.

٨- يعد عنصرا فاعلا فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للانسان فى المجتمع من خلال المشاركة الفاعلة للشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدنى.

٩- رأس المال الاجتماعى عنصرا هاما من عناصر تحليل السياسة الاجتماعية فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة بما يدعم هذه السياسات أو إيجاد أخرى بديلة تتوافق مع الحاجات والمطالب وتحقيق الأهداف المجتمعية.

١٠- بناء وتفعيل ثقافة المجتمع المدنى وثقافة التطوع، وتحليل هاتين الثقافتين فى المجتمع.

١١- توقعات العائد الاقتصادى والاجتماعى يساهم فى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء البرامج والمشروعات.

١٢- يدعم رأس المال الاجتماعى الانتماء للمجتمع سواء أكان اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا.

١٣- بناء المنظمات الاجتماعية الفاعلة والمرتبطة بالبيئة وتفعيل تبؤ الإدارة وتعدد قنوات الاتصال بين المنظمات والبيئة وتقويم أداء المنظمات.

١٤- تفعيل المشاركة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع من خلال بناء اجتماعى ديمقراطى.

١٥- المساعدة فى مواجهة المشكلات المجتمعية العامة والجماعية.

١٦- تسهيل حصول الأفراد على الخدمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

حادي عشر: نظرية رأس المال الاجتماعي:-

حدد فيلد Field(٢٠٠٣) [٢٨] نظرية رأس المال الاجتماعى بأنها تركز على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة المتاحة فى المجتمع.

والتفاعل الذى يمكن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم البعض وربط النسيج الاجتماعى Social Fabricوتدعيم خبرات الشبكات الاجتماعية والعلاقات وإيجاد الثقة.

وتعطى الثقة بين الأفراد الثقة فى النسيج الواسع للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية وتصبح مجموعة مشتركة Sharedمن القيم والمزايا والتوقعات داخل المجتمع ككل.

ويمتد مفهوم رأس المال الاجتماعى ليشمل بناء وإعادة بناء المجتمع والثقة فى أشكال ونظم الاقتصاد فى المجتمع.

ومن ثم تركز نظرية رأس المال الاجتماعى على متغيرات هامة تتحدد فى العلاقات والشبكات الاجتماعية، والاعتماد المتبادل، والثقة التى تربط النسيج والبناء الاجتماعى وتدعمه والذى يعد ثروة قائمة فى المجتمع.

كما تركز على القيم الاجتماعية التى تعكس التوقعات فى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الناس فى المجتمع والتى تدعم الثقة فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البناء الاجتماعى.

وبذلك فغياب رأس المال الاجتماعى يؤثر سلبا فى العلاقات والنسيج الاجتماعى وانهيار البناء الاجتماعى وغياب الثقة فى النظم والمؤسسات المجتمعية.

ويرجع نظرية رأس المال الاجتماعى إلى العلوم الاجتماعية ويعد رأس المال الاجتماعى أحد مواد التنظيم الاجتماعى ومصدرا كامنا يمكن تقويته وتدعيمه وتحويله لأهداف استراتيجية.

ويرى بوتنام أن الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعى تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من علاقات، ومن ثم يشير رأس المال الاجتماعى إلى القيمة المجتمعية من الشبكات الاجتماعية ورغبة الشبكات فى مساعدة بعضها البعض، وان رأس المال الاجتماعى ليس فقط مجموع المؤسسات التى تعزز المجتمع بل تشمل أيضا العلاقات التى تربط هذه المؤسسات.

يعكس كل ذلك أن رأس المال الاجتماعى ليس فقط مجموع المؤسسات التى تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التى تربط بين كل منهم، باعتباره أحد موارد التنظيم الاجتماعى ومصدراً كامناً للقيمة.

وبذلك يمكن تفعيل رأس المال الاجتماعى وتنميته وتحويله لأهداف استراتيجية.

ويمكن تحليل رأس المال الاجتماعى بتحليل البناء الاجتماعى والفعل الاجتماعى والتبادل الاجتماعى باعتباره رصيداً للفاعل على مستوى التفاعل والتبادل الفردى أو الجماعى أو الجمعى أو مستوى المجتمع أو الدولة ككل.

ومن ثم يمكن وضع مفهوم لرأس المال الاجتماعى أو تحليله وتشخيصه كعملية دينامية على مستويات ثلاث:

- المستوى الجزئى: ويركز على النتائج الفردية والفاعل كفرد حيث يتم دراسة أو تشخيص الأنا وقدراتها على التعبئة من خلال شبكة اجتماعية مع الآخرين فى المجتمع، وبذلك يمكن تحديد الأنا الفاعلة وقدراتها الفردية.

- المستوى المتوسط: والتركيز على هذا المستوى على عملية التوزيع، حيث ينظر ويتم تحليل أنواع الروابط والعلاقات والتفاعلات بين الأنا وأساليب تدفق وتبادل

الموارد من خلال الثقة، والشبكات الاجتماعية وقواعد المعاملة (التى تمثل الموارد) ويمثل ذلك المستوى التفاعل الجماعى بين الفئات الاجتماعية فى المجتمع.

- المستوى الكلى: ويركز على العلاقات الاجتماعية وتأثير النظام الاقتصادى والسياسى فى المجتمع على طبيعة هذه العلاقات.

ويجب أن تستجيب نظرية رأس المال الاجتماعى للمشكلات والدوافع المختلفة فى المجتمع[٢٩].

وتنهض نظرية رأس المال الاجتماعى على افتراض أن[٣٠]:

١- كلما زادت المشاركة التطوعية فى الجمعيات كلما نما رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

٢- كلما زاد المساندة والدعم المتبادل فى المنظمة كلما نما رأس المال الاجتماعى.

٣- يؤدى الإعلام السلبى إلى غياب وتقليل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

المراجع

(1) Ben Daniel, (et. al.), Social Capital in Virtual Leaning Communities and Distributed Communities, Canedian Journal of Learning and Tecnology, 2003,p:(1).

(2) Ibid: pp:(2-3).

(3) Ibid: p:(5).

(4) Chistiaan Grootaert, Social Capital: the Missing link, Social Capital Initiative the World Bank, Social Development Family, Paper No: 3, 1998, p:(1).

(5) Ibid: pp:(3-4).

(6) L. Hanifan, the Community Center, Boston: Silver Burdett, 1920.

(7) J. Jacobs, the Death and iife of Great American Cities, N.Y., Random,1961.

(8) P. Bourdieu, Forms of Capital (in) J.C. Richards (ed), Handbook of theory and Research for the Sociology of Education, Greenwood Press, 1983.

(9) Nan Lin, Social Capital, Cambridge University Press, 2001.

(10) James Coleman, Social Capital in the Creation of Human Capital, American Journal of Socio. 94,1988, pp:(95-120).

(11) J.C. Coleman, Foundations of Social Theory, Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1994,p:(302).

(12) Ibid, pp:(311-313).

(13) R. Putnam, Bowling Alone, the Collapse and Revival American Community, N.Y., 2000, pp:(288-289).

(14) M. Wool cock, The Place of Social Capital in Understanding Social Economic Outcomes, Canadian Journal of Policy Research, z:1,2001,pp:(1-4).

(15) The world Bank, What is Social Capital ? Pouerty Net m world bank. Org, 1999.

(16) J. Field, Social Capital, London, Routledge, 2003, pp (1-2).

(17) Jannes Coleman, Op. cit, pp:(111-113).

(18) Ibid., pp:(97-108).

(19) Sophie Ponthieux, The Concept of Social Capital: a Critical Review, 10th CAN Conference paris 21-23Jannuary, 2004, pp:(1-2).

(20) Ibid, pp:(4-6).

(21) Lynch, (et. al.), Social Capital,. N.Y., Prentice, Hall, 2000, P(404).

(22) Healy, Human and Cultural Capital, Journal of Learning and Tecnology, 2001, pp:(22-25).

(23) National Statistics, Social Capital A Review of the Literature, Social Analysis and Reporting Division Office for National Statistics, October, 2001, p:(6).

(24) Ibid, pp:(8-10).

(25) B. Hobson, J. Lewis and B. Smim, Social Capital An Emerging Concept, Concepts in Gender and European Social Politics, Edward Elgar Press, 2006, pp:(2-3).

(26) Ibid, p:(5).

(27) R.D. Putnam, Bowling Alone: Americas Declining Social Capital, Journal of Democracy, 6-1, Jan, 1995, p: (19).

(28) J. Field, op. cit, pp:(12-22).

(29) Thomas F. Brown, Theortical Prespective on Social Capital, Jamor University, N.Y., 2006. p.p.: (1-3).

(30) David Garson, Social Capital Theory, Combirg University Press, 2006, p.p. (1-3).

الفصل الثانى

وظائف رأس المال الاجتماعى

أولاً: فى أهمية رأس المال الاجتماعى وعناصره.

ثانياً: الوظيفة الاجتماعية لرأس المال الاجتماعى.

ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى.

رابعاً: الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعى.

أولاً: فى أهمية رأس المال الاجتماعى وعناصره:

يساهم رأس المال الاجتماعى مساهمة فاعلة فى سهولة الحصول على الخدمات وكذلك مواجهة المشكلات، وتفعيل الجهود المدنية، وترابط النسيج الاجتماعى وتقوية البناء الاجتماعى، والثقة فى النظم الاجتماعية وتفعيل الولاء والانتماء والهوية الثقافية للإنسان وتحديد إطار الشخصية التنموية للإنسان فى المجتمع.

ترتبط أهمية رأس المال الاجتماعى فى تدعيم وتفعيل وظائف الاقتصاديات الحديثة وخاصة فى اللبرالية الديمقراطية، حيث يتكون رأس المال الاجتماعى من المكونات الثقافية للمجتمعات الحديثة التى تتشكل وتنظم فى مؤسسات رسمية والقواعد القانونية والمنطقية ومن ثم يرتبط رأس المال الاجتماعى بالإصلاح الاقتصادى ببناء السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية ومن ثم يعبر رأس المال الاجتماعى عن شكل السياسة العامة(١).

ويعكس كل ذلك أن أى برامج للإصلاح سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً لا يمكن أن يؤتى ثماره فى غياب رأس مال اجتماعى يسانده ويدعم مسيرته، ويثق فى عوائده، ويتفاعل إيجابيا من خلال جماعات وتنظيمات وعلاقات وتفاعلات ومؤسسات تحقق وتنفذ خطط هذا الإصلاح والثقة فى آلياته والتجاوب مع سرعة إيقاعه والتفاعل الإيجابى مع التغيرات التى قد تطرأ على عوائده.

كما أن برامج الإصلاح هذه لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا تم بنائها والتخطيط لحدوثها من خلال الإطار الثقافى والقيمى فى المجتمع حتى يمكن توقع التفاعل الإيجابى للمستهدفين من هذه البرامج وتدعيم عنصرى التقبل والثقة الضروريين لنجاح مثل هذه البرامج.

مما ينعكس إيجابيا على المشاركة الفاعلة وتوقع نجاح عمليات التخطيط.

ويعد رأس المال الاجتماعى أداة هامة وفاعلة لتحديد مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، بالرجوع إلى عناصر وإطار رأس المال

الاجتماعى المتاح فى المجتمع، ومن خلال توجيه الجهود وتوحدها تجاه مواجهة هذه المشكلات، والتعاون والتطوع والثقة فى الجهود الرامية لمواجهتها، وتعاون منظمات المجتمع المدنى مع الدولة لمواجهة هذه المشكلات.

إن رأس المال الاجتماعى يملك شبكة عمل اجتماعية كثيفة من الناس المشاركين فى الأنشطة الاجتماعية مع الآخرين ومع أعضاء الجماعات والجمعيات فى المجتمع، وهناك بعد آخر لرأس المال الاجتماعى وهو بعد خاص أو شامل لديه ميل نحو تعزيز الهوايات الخاصة والجماعات المتجانسة.

ولعل سياسات رعاية الإنسان فى المجتمع والسياسات الاقتصادية، لا يمكن أن تكون فى غياب تشخيص وتحليل وقائع رأس المال الاجتماعى فى المجتمع لترجمة الغايات والأهداف ترجمة حقيقية لرأس المال الاجتماعى ومن ثم تقبل هذه السياسات والثقة فى تحقيقها للأهداف والغايات.

أن رأس المال يشير إلى تبادل محدد عبر شبكات العمل الاجتماعى من خلال مقارنة أفضل العلاقات والمعلومات والممتلكات.

علاوة على ذلك فإن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يولد هويات وتبادل أوسع، حيث أن رأس المال الاجتماعى نوع من المنطق الاجتماعى وهذه ليست تصنيفات لشبكات العمل الاجتماعى ولكنها أبعاد تمكننا من مقارنة أشكال مختلفة من رأس المال الاجتماعى.

بينما تتحدد عناصر رأس المال الاجتماعى فى العناصر التالية[٢]:

١- المشاركة فى المجتمع المحلى.

٢- الترابط فى سياق اجتماعى.

٣- مشاعر الثقة والأمان.

٤- الروابط والعلاقات بالجيران.

٥- الروابط والعلاقات بين الأسرة والأصدقاء.

٦- التسامح وقبول التنوع.

٧- قيم الحياة.

٨- العمل الجماعى.

منها أربعة عناصر تمثل لبنات رأس المال الاجتماعى وهى (الترابط، الثقة والأمان، التسامح، قيم الحياة) وأربعة عناصر أخرى تذكر على المشاركة فى المجالات المختلفة (المشاركة فى المجتمع المحلى، العمل الجماعى، الروابط الأسرية، العلاقات بالجيران).

ثانياً: الوظيفة الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي:

من أهم وظائف رأس المال الاجتماعى أنه يعمل على تقوية أو تعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية مثل الثقة بالغير والعلاقات الإنسانية الطيبة والتعاون كما يعمل على تدنيه أو تقليص السلوكيات السلبية مثل الأنانية والعنف المجتمعى.

ويعمل رأس المال الاجتماعى أيضا على المساعدة على الحفاظ على المعايير الاجتماعية بالمجتمع من خلال تدنية أو تقليص السلوكيات الأنانية المرتكزة على الذات فقط دون مراعاة الآخرين بالمجتمع.

من ناحية ثانية يعمل رأس المال الاجتماعى على تشييد أواصر الثقة والعلاقات القوية بين البشر وبعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، مما ينعكس فى صورة مستويات عالية من الأداء.

وعلى المستوى المجتمعى نجد أن رأس المال الاجتماعى يزيد من قوة ومتانة بنية المجتمع وبخاصة شبكات الآمان الاجتماعى وروابط الدعم الاجتماعى المتبادلة.

ولا تقتصر الإفادة على مستوى المجتمع فقط بل تمتد هذه الفائدة لتشمل أيضا المنظمات الاقتصادية الهادفة للربح ذلك أن رأس المال الاجتماعى يعمل على تعضيد قيم التعاون والتنسيق مما يوفر الطاقات والموارد ويحسن من إنتاجية الفرد ويزيد من عمق وقوة درجة أو مستويات ولاء العاملين للمنظمة.

يؤدى رأس المال الاجتماعى بما يتضمنه من مجموعة القيم والمعايير والأخلاق الاجتماعية لتسهيل عمليات التفاعل فى المجتمع وتشكيل البنى الاجتماعية التى تدعم التماسك الاجتماعى وتعزز الثقة فى عمليات التفاعل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

كما أن العلاقات الاجتماعية التى يشملها رأس المال الاجتماعى تحدد توقعات الناس عن نتائج علاقاتهم وجودتها داخل وبين الجماعات والتنظيمات الاجتماعية.

كما أن الشعور بالوفاة لا يتأتى إلا فى إطار علاقاتنا فى الأسر والأصدقاء وزملاء العمل والجيران والمجتمع والأنظمة الاجتماعية ومن ثم فمن الأهمية تحديد الإطار المتبادل وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون.

ومن ثم فإن انتشار الثقة المتبادلة بين الناس والثقة فى التنظيمات المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية يدعم التعبير عن الحاجات والمطالب ويعزز المشاركة والجهود المدنية ويدعم المسئولية الاجتماعية ويعزز انتشارها وانتشار العديد من الفضائل والعلاقات التعاونية وتقوية شبكات المشاركة المدنية وتفعيل اللامركزية فى صنع واتخاذ القرارات وتسود المنفعة المشتركة ومعايير الثقة المتبادلة التى تؤثر على أداء الرعاية الحكومية الرسمية وغير الرسمية .

كما يساهم رأس المال الاجتماعى وبصورة مباشرة فى تقوية وتمكين بعض الفئات الضعيفة فى المجتمع كالفقراء لمشاركتهم الفاعلة فى اتخاذ القرارات التى ترتبط بحياتهم ومصيرهم نتيجة للتعاون المتبادل، والثقة، والتنظيمات الاجتماعية والشبكات،والعلاقات التعاونية والترابط ومجموعة القيم والمعايير التى تسهل بناء التنظيمات والشبكات وتعزز ثقافة المجتمع المدنى والتعاون المشترك والمسئولية الاجتماعية، وينعكس كل ذلك على تفعيل ثقافة المواطنة.

من ناحية أخرى يعمل رأس المال الاجتماعى على تذويب الفوارق الثقافية الموجودة بالمجتمع وبخاصة فى المجتمعات التى تتباين وتتعدد بها الإثنيات والثقافات الفرعية. إذ يقوم رأس المال الاجتماعى على احترام الخصوصيات والهويات الثقافية بالمجتمع.

كما يقوم رأس المال الاجتماعى بتفسير الظروف الحياتية والمعاشية التى يمر بها الفرد وبالتالى وحسب تعبير كلا من بوتنام، كولمان، فإن هذا المفهوم ينظر له كمورد خاص وعام فى وقت واحد، إذ أنه يعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية البشرية بين الناس وبعضهم البعض كما يبنى علاقات من الثقة والمصداقية، وفى ذات الوقت يسهم فعلا فى تشجيع التعاون والتنسيق ومن ثم الانتماء وحسن الأداء بالمنظمات الربحية.

ويقارب رأس المال الاجتماعى كذلك بشدة بين الإثنيات والهويات الثقافية الموجودة بالمجتمع ما يقلل فى النهاية من حدة الصراعات والنزاعات المدنية بين تلك الأطراف أو الفئات(٣) .

وبالإضافة إلى هذا وذاك يسمح رأس المال الاجتماعى للمواطنين أن يواجهوا مشكلاتهم الجماعية بسهولة تامة من خلال تعاونهم ومشاركاتهم ومسئولياتهم، كما أن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية النشطة والفاعلة تؤدى لتنمية سمات الشخصية لدى المتفاعلين.

حيث يعد رأس المال الاجتماعى مصدرا لتكوين الجماعات وتجانسها مما يقوى منظمات المجتمع المدنى ويعزز الأنشطة الأهلية والتطوع والعمل الأهلى فى المجتمع ومن ثم ينشط القطاع الثالث فى المجتمع ويساهم بفاعلية فى التنمية الاجتماعية ومواجهة المشكلات والحاجات المجتمعية.

كما يعد رأس المال الاجتماعى بما يتضمنه من متغيرات أساساً فى صنع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة فى المجتمع وكذلك تحليل مثل هذه السياسات لتتوافق مع الواقع القيمى والثقافى والبناء الاجتماعى فى المجتمع ومن ثم تقبل مثل هذه السياسات والثقة فى غاياتها وأهدافها والتعاون المثمر والمشاركة الفاعلة لنجاح هذه السياسات وتحقيق أغراضها.

ولا ينسحب الثقة والتعاون المتبادل والمعايير الثقافية بين أفراد المجتمع وجماعاته فقط بل تمتد لتشمل العلاقات بين المؤسسات الاجتماعية وأفراد المجتمع

والمؤسسات والبيئية الاجتماعية والثقافية مما يدعم توطين وتنبؤ المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وينعكس ذلك على كفاءة وفعالية مؤسسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع والشراكة بين المؤسسات الاجتماعية بما يدعم قوتها وفعاليتها، ومسيرة الإصلاح المؤسسى فى المجتمع.

كما يعد رأس المال الاجتماعى أحد المفاهيم الجوهرية لفهم مصطلح الإنتاج الاجتماعى، بما يتيحه رأس المال الاجتماعى من فرص التبادل الناتجة عن العلاقات مع مختلف المؤسسات الاجتماعية، وعملية التفاعل بين هذه المؤسسات ونتائجها المترتبة عليها تمثل الإنتاج الاجتماعى فى المجتمع.

ومن ثم يساهم رأس المال الاجتماعى فى بناء مجتمعى متماسك وبناء الشخصية التنموية فى المجتمع بكل ما تتميز به من قيم ومعايير وفضائل اجتماعية أكثر انتماء ومشاركة ومتعاونة وفاعلة إن عملية العلاقات بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة وعائد هذه العلاقات وآثارها يمثل الإنتاج الاجتماعى ومن ثم فإن مفهومى رأس المال الاجتماعى والإنتاج الاجتماعى مفهومان مترابطان بصورة جوهرية كما أن فهم وتحليل مفهوم الإنتاج الاجتماعى فى المجتمع يساعد على تحديد مفهوم معاصر لرأس المال الاجتماعى.

كما أن الثقة تدفع الأشخاص للرغبة فى التعاون لتكوين مجموعات ومنظمات تيسر تحقيق الأهداف المشتركة.

كما أن الثقة وحرية الاختيار والرغبة فى التعاون تدعم نجاح فعالية منظومة جهود الدولة والسوق والمجتمع المدنى للعمل المشترك لتحقيق الرفاه والتنمية.

ومن ثم يساهم رأس المال الاجتماعى فى تنظيم الأفراد لتحقيق التنمية، وكفاءة وفعالية التخطيط والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات وحشد الجهود وتعبئتها، والتنسيق بين المنظمات والاتصال فيما بينهم.

ونتيجة للاتجاه المتزايد نحو التحضر وزيادة عدد البطالة لإنتاج العديد من

الفقراء فرص عمل رسمية فى المجتمع، وتوفر العلاقات غير الرسمية شبكة أمان تعزز الفرص أمام الفقراء وتحسن نوعية حياتهم وذلك نتيجة لغياب شبكات الأمان الرسمية مثل شبكات الرعاية الصحية وإعانة غير العاملين أو اقتصارها على المشاركين فقط فى القطاع الرسمى.

ومن ثم لرأس المال الاجتماعى دور هام فى تدعيم تمكين وتقوية المجتمعات المحلية والفقراء وتوسيع نطاق الفرص والحريات المتاحة أمامهم، وتحديد حاجاتهم ومقابلتها من خلال العمل الجماعى وتعزيز العملية التشاركية للقدرة على تكوين شبكات اجتماعية وتكوين رأس المال الاجتماعى الذى يعد مفيداً فى العمل الجماعى وتفعيل اللامركزية.

ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية لرأس المال الاجتماعي:

ينظر لرأس المال فى الاقتصاد الكلاسيكى كعنصر ثالث للأرض والعمل أو عنصر رابع لدى البعض بإضافة البعض التنظيم وذلك فى الاقتصاد.

ومع تعدد أشكال رأس المال خلال الستينات من القرن العشرين ظهر بقوة الاهتمام برأس المال الاجتماعى بجانب رأس المال المالى والطبيعى والبشرى(٤).

ويعد القيمة Value متغيرا هاما لتغير شكل المنتج وكذلك استهلاكه هذا بالإضافة إلى دور العوامل الإنسانية فى الإنتاجية(٥).

وأنه يجب التمييز بين العمليات المباشرة لإنتاج رأس المال ومجموع عمليات إعادة الإنتاج تلك التى تشمل عمليات العمل التى نراها والقيمة التى توجد العملية، وتشمل حيزا عمليات الاستهلاك، وفى هذا الإطار فإن رأس المال الفردى خارج إطار رأس المال الاجتماعى(٦)، ويعد العمل الاجتماعى Social Labor قوة اجتماعية لتصنيف وتنظيم العاملين وتحديد الأهداف والأغراض.

ويعتمد صنع خطة رأس المال مبدئيا على مشاركة الطبقة العاملة كوظيفة من وظائف رأس المال الاجتماعى(٧)، ويعتبر نمو رأس المال وزيادة الإنتاجية ليس فقط

على المجتمع بل بدرجة أكبر على العاملين فى النسق الرأسمالى [٨].

وتتمثل الوظيفة الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى فى تخفيض أو تدنية تكاليف المعاملات الجارية بين الناس نتيجة لوجود قيمة التعاون، التى تسهل كثيرا من عمل ميكانيزمات السوق الطبيعية الحد من البيروقراطية، والقواعد التنظيمية الهيراركية التى تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتكلفة الاقتصادية .

ومن خلال مفهوم رأس المال الاجتماعى يمكن التوصل لأسس علاقات وإجراءات عمل بالسوق لا ترتكز فقط على مفهوم الربحية، كما يمكن تحقيق أقصى درجات التفاوض البناء بين مختلف رجالات الأعمال والمجتمع المحيط.

الجدير بالذكر أن لرأس المال الاجتماعى أيضا قدرة على تحقيق نوع مختلف من التنسيق بين قوى السوق وأطرافه من مستهلكين أو منتجين وبطريقة أفضل كثيراً من إجراءات أو تدابير التنسيق الرسمية مما ينعكس فى صورة وصول للخدمة عالية الجودة للمستهلك وبسعر أقل كثيرا عن مثيله بالخارج[٩].

وإن قيمة الإنتاج السنوى الكلى للعمالة هى بعبارة أخرى قيمة المنتج فى رأس المال الاجتماعى الكلى.

ومع هذا لا يمكن المبالغة فى قدرات رأس المال الاجتماعى على التصدى لكافة المشكلات الاقتصادية وبخاصة ما يتصل منهما بالتكلفة، فهناك، ما يعجز هذا المفهوم عن التصدى له على سبيل المثال، التطورات التقنية وإجراءات البحوث والتطوير المستمرة يمكن الإشارة هنا للدور الكبير التى تلعبه تقنيات المعلومات والاتصالات بهذا الصدد والتى قاربت بين جينات العالم حتى أضحى أشبه بالقرية الصغيرة من فرط تجاوز المسافات الجغرافية والحدود الزمانية والتغيرات الحادة التى تشهدها أذواق ورغبات المستهلكين[١٠].

ولا يمكن أن نغفل أيضا التغيرات التى يشهدها سوق العمل سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وكل هذه المؤثرات وتلك تمارس أو تؤثر

بشدة على قدرة مفهوم رأس المال الاجتماعى على ممارسة وظيفته الاقتصادية بكفاءة كما كان فى الماضى القريب(١١).

ويقود رأس المال الاجتماعى- حتى فى المجتمعات غير التكنولوجية- إلى الكفاءة فى أغلب الأحيان أكثر من تقنيات التنسيق الرسمية تماما.

وتعتمد كفاءة وفاعلية المكاسب الكبيرة فى مجموعها على القوة العاملة Work Force لرأس المال الاجتماعى وإذا ما زادت الثقة بين العاملين والإدارة وقلت فرص الانتهازية فى المؤسسات والمجتمعات(١٢).

مما يدعم الولاء للمؤسسات وتقبل العمل وزيادة الإنتاجية وجودتها.

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادى لا يمكن تنفيذها وتحقيق أهدافها فى غياب رأس المال الاجتماعى الذى يدفع هذه البرامج دفعا نحو النجاح وتحقيق الأهداف، وكلما نبعت برامج الإصلاح الاجتماعى من خلال سياق رأس المال الاجتماعى كلما توقعنا نجاحا وفعالية مثل هذه البرامج والتى يجب أن تحدد مسارها وشكلها وسرعة أتباعها من طبيعة وعناصر رأس المال الاجتماعى فى المجتمع فأفراد المجتمع هم الذين ينفذون هذه البرامج والمستفيدون من عوائدها.

رابعاً: الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعى.

الوظيفة السياسية لراس المال الاجتماعى فى الديمقراطية الحديثة حددت بواسطة (ألكس دى توكنويفل) Alexis de Tocqueville فى الديمقراطية الأمريكية.

ويستخدم فن الجمعية Art of Association لوصف الأمريكيين الجمعيات المدنية والديمقراطية الحديثة التى تشير إلى كثير من إشكال التصنيف الاجتماعى أو المكانات وتضع الناس معا فى مجتمعات أرستقراطية.

والأفراد متساوون فى الحرية منذ ولادتهم والسيئ فى الديمقراطية الحديثة هو الفردية المفرطة.

والديمقراطية تكون مهمة فى كل مظاهر الحياة ولا يوجد تباين حاد عند

الفرنسيين كما فى النظام القديم وما هو هام فى الحياة السياسية. ووفرة المخزون لرأس المال الاجتماعى يفرض ماذا يقدم مجتمع مدنى كثيف؟ بالتالى يدرس ضرورة التوجه إلى الديمقراطية اللبرالية الحديثة ولو الديمقراطية فى الواقع ليبرالية فإنها تحمى الحرية الفردية والنظام السياسى يخدم المجتمع المدنى ويحمى الحرية الفردية ويوازن وينظم القوى داخل الدولة.

وتحتاج الدولة غالبا فى المجتمع المدنى إلى خطوة لتنظيم الأفراد غير القادرين على تنظيم أنفسهم ونتيجة للحرية المفرطة. ولا تتواجد الحرية أصلا. وبالأحرى ينتشر الاستبداد وأن الدولة الكبيرة تماثل الأب. والذى يرى جميع الحاجات لأبنائه.

وتقود المستويات المتخصصة لرأس المال إلى حجم التحلل فى الوظائف السياسية فى المجتمع.

فكيف يمكن للإدارة المركزية لقيادة وتوجيه استجابات النظم السياسية وإذا استطاعت مرة التنفيذ وحدة المستويات المنخفضة لرأس المال الاجتماعى اقترنت بحكومة محلية غير فعالة. ففى جنوب إيطاليا والمجتمعات الإقليمية فى أمريكا اللاتينية يوجد شعاع بسيط من الثقة مع خدمات سلوكية جيدة للأسر والصدقات والمساعدات الشخصية وبلا جدال خفضت معيار التصرف فى الجو العام.

وعلى الرغم من إمكانية تلقى المجتمع لرأس مال إجتماعى يكون من الخطأ تلقى القليل من رأس المال الاجتماعى ويجب زيادته لتكوين مصادر تنظيم الجماعات.

كما أن راس المال الاجتماعى مهم وحيوى لوظائف المؤسسات الرسمية العامة، وأحيانا تكون مناسبة ومفيدة للمقارنة بين المؤسسات فى المجتمعات المختلفة لاختلاف الثقافات.

مثال ذلك الاختلافات السياسية والاقتصادية بين اليابان وأمريكا أساسا ليست ثقافية فقط ولكن كنتيجة بسيطة لاختلاف الواقع فى اليابان وأمريكا فمثلا خصائص الثقافات اليابنية تعطى توقعا للبيروقراطية وتعبر عن مستوى عال للتدريب والأداء،

والاختلاف العام للسلطة فى اليابان وما إلى ذلك.

وتحول بعض المؤسسات غير القادرة وتفتقر لرأس المال الاجتماعى إلى مؤسسات أخرى لديها استعداد ورأس مال اجتماعى فعال[١٣].

وأن الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعى كذلك تتمثل فى التخلى تدريجيا عن النمط التدريجي لتقسيم المجتمعات لطبقات الطبقية والميل للأخذ بقيم الديمقراطية الليبرالية من ناحية ثانية يؤثر رأس المال الاجتماعى فى الحد من الميل للنزعة الفردية السائدة بالمجتمعات الغربية المعاصرة، والتى تتبدى أهم ملامحها فى تحلل أو تفكك الأسرة وتقلص دورها بمرور الوقت، وبرغم مستوى الحرية العالى الذى يتمتع به الفرد إلا أنه يشعر أو يمر بحالة ضعف فردية إزاء قوى وديناميات السوق الحرة التنافسية، ويصبح من الصعوبة بمكان على الفرد أن يثق بالآخرين.

وفى حالة غياب المجتمع المدنى، فإن الدولة تتدخل لتنظيم العلاقات القائمة بين أفراد طالما عجز هؤلاء عن تنظيم أمورهم بأنفسهم. والنتيجة الطبيعية هنا أن نجد ميلا شديدا للنزعة الفردية وتغليب المصالح الآنية على مصلحة الجماعة، وتدنى قيم التعاون والعلاقات الإنسانية، ونجد هذه الظواهر السياسية والاجتماعية بالمدن الصناعة الغربية، وبخاصة المناطق الحضرية الأكثر حداثة ومعاصرة حيث يكون للوظيفة السياسية للدولة التنظيمات الرسمية قدرة عالية على التأثير على الفرد أو الأسرة أو الجماعة بدرجة تفوق القيم والتقاليد المجتمعية القائمة على التعاون والمشاركة بين الناس [١٤] .

إن غياب المجتمع المدنى يرتبط بغياب الديمقراطية كما أن غياب المجتمع المدنى تحتاج غالبا إلى خطوة هامة وهى تنظيم الأفراد العاجزين عن تنظيم أنفسهم وتكوين جماعات الاهتمام التى تحتاج غالبا لوقت طويل لبنائها

ويعد رأس المال الاجتماعى مصدراً لتكوين وتنظيم الجماعات بين الناس ومصدراً حيويا لتحقيق وظائف المؤسسات السياسية العامة وأحيانا للمقارنة بين المجتمعات المؤسسية أكثر من المجتمعات الثقافية.

وإن رأس المال الاجتماعى يدعم التحول الديمقراطى ويساعد على تفسيره فى أى مجتمع من المجتمعات.

كما أن رأس المال الاجتماعى أداة أساسية لارتباط وعلاقة مؤسسات المجتمع بالبيئة من خلال العلاقات والتفاعلات الواقعية وعناصر الثقة وتعبير المؤسسات عن الحاجات المجتمعية.

ويعد بناء جماعات الضغط والاهتمام، وتحديد الصفوة فى المجتمع وعلاقات الثقة والتبادل بين هذه الجماعات وأفراد المجتمع وكذلك الصفوة من الوظائف الهامة لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع، ومن ثم فلرأس المال الاجتماعى دور هام فى تماسك المؤسسات المختلفة فى المجتمع ويفعل بنائها التنظيمى، وتتعدد خطوط وقنوات العلاقة والاتصال بين التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع.

إن رأس المال الاجتماعى أرض خصبة لتدعيم الديمقراطية وتعزيزها، وبناء الشبكات وتنظيمات المجتمع المدنى بل وتحديد معاييرها.

ويدعم العلاقات والتفاعلات بين المواطنين والقادة فى المجتمع.

ويعكس ذلك بصورة مباشرة تعزيز وتقوية المشاركة السياسية للناس فى مجتمع مدنى وتنظيمات ومؤسسات تتخلى عن النزعة الفردية وتميل إلى النزعة الجماعية، والتنسيق والتعبير عن الحاجات الجمعية، وصنع واتخاذ القرارات المجتمعية من خلال تعدد قنوات وشبكات اجتماعية قوية وفاعلة.

وبالرغم من مزايا ومحاسن مفهوم رأس المال الاجتماعى إلا أن ثمة نقاط ضعف تعترى هذا المفهوم، منها أن القوة هذا المصطلح رهن بنوعية محددة من المجتمعات القريبة من البدائية أو القبلية أو الريفية، وهو ما يتناقض مع نمو ورواج النزعة الحضرية وبخاصة فى العالم الغربى بكل ما تحمله من بنيات اجتماعية وثقافية تناقض تماما أسس وركائز مفهوم رأس المال الاجتماعى مما يجعل الحديث عن هذا المفهوم أقرب للخيال والمثالية.

وثمة مشكلة رئيسية تتعلق بكيفية تصميم أدوات القياس والتقدير لهذا المفهوم ولعل هذا مردة التباين الكبير بين تعريف أو تفسير هذا المفهوم على المستوى العالمى، فالكثير من التيارات الفكرية الحياتية المعاصرة والتى تعد ضرورة حياتية ومعايشة للفرد تؤثر سلبيا على راج أو انتشار رأس المال الاجتماعى، فلا ريب أنه من الصعوبة بمكان مثلا أن يتخلى الفرد بالمجتمعات الغربية المعاصرة عن الحق بالخصوصية وعدم المساس بحياته واستقلاليته(١٥).

وكأن رأس المال الاجتماعى يقتحم هذه الخصوصية وعالمه الخاص.

وبرغم ذلك زاغ رأس المال الاجتماعى وانتشر بقوة فى العديد من التخصصات التى تهتم بالتنمية.

المرجع

(1) Francis fmkuyama, Social Capital and Civil Society, in Conference on second Generation Reforms, George Mason lenire. October, 1999, p;(1).

(2) Paul Bullen & Jenny Anyx, Measuring Social Capital in Five Communities in N. S.W., Australia, 1998, P.(10).

(3) Ben Daniel (et.al.), Social Capital in Virtual learning Communities and Distributed Communities, Canadian journal of learning and Technology,2003, pp;(12-13)

(4) Tronti Mario, Social Capital lib com org. July 23rd, 2005, p;1

(5) Ibid ;p; (1)

(6) Ibid ;p; (2)

(7) Ibid ;p; (1)

(8) Ibid ;p; (4)

(9) Francis fukuyama, Op. Cit, pp. (6-8)

(10) K. H. Hennings, Capital as a Factor of Production a Dictionary of Economics, V.I. 1987,p; (328)

(11) Ibid., pp: (330-332)

(12) Annalee Sayenian, Regional Advantage, Culture and Competition in Silicon Valley and Route, Cambridge, Harvard University Press 1994. p; (128)

(13) larry Diamond, Rethinking Civil Society, journal of democracy, 1994, pp; (5-17)

(14) Francis Fukuyama, Op. Cit., pp; (8-9)

(15) Ben Daniel (et. al), Op. Cit., pp; (14-16)



الفصل الثالث

بناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة فى التنميـة

أولاً: نماذج بناء رأس المال الاجتماعي.

ثانياً: بناء القدرات وأنشطة المشاركة.

ثالثاً: بناء رأس المال الاجتماعي من خلال الترويج لقيمة المشاركة بالتنمية

رابعاً: العوامل الأخرى المؤثرة على بناء رأس المال الاجتماعي

(١) تأثير الأنواع الأخري لرأس المال.

(٢) رأس المال الاجتماعى فى المنظمات.

(٣) التعليم غير الرسمى ورأس المال الاجتماعى.

(٤) الثقة فى التنمية الاقتصادية والشبكات الاجتماعية.

خامساً: مثال لنموذج رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: نماذج بناء رأس المال الاجتماعي :

وقد أشار جلنوود Glenwood(٢٠٠٢) [١]:

إلى أن بناء راس المال الاجتماعى يتم من خلال العمل والنشاط المجتمعى وخاصة تنمية المجتمع المحلى وذلك من خلال نموذجين:

النموذج الأول: بناء المؤسسات لمقابلة حاجات ومشروعات المواطنين، ومواجهة قضايا انخفاض الدخل والفقر، والتدعيم والتدريب، والمساعدة الإدارية والحاجة لمؤسسات فاعلة كقوى للتغيير فى المجتمع.

النموذج الثانى: توجيه أنشطة المؤسسات وتكثيفها تجاه أعمال محددة بغرض بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع، والتدعيم المستمر لهذا الميكانيزم، وتحديد الحاجة للمصادر ومساعدة المواطنين للاتصال بالمؤسسات.

كما يستخدم التخطيط طويل المدى لتقييم جهود ومداخل بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع بينما تستخدم التخطيط قصير المدى لتقوية جهود وأنشطة بناء رأس المال الاجتماعى.

غير أنه لا يوجد نموذج واحد ومحدد أكثر فعالية فى بناء وتعزيز رأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع، حيث يرتبط رأس المال الاجتماعى بالسياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مجتمع ما فى زمن ما، ومن هنا يختلف رأس المال الاجتماعى بين النمو والتطور أو الانهيار والتآكل فى المجتمع الواحد، وكذلك يتباين من مجتمع لآخر.

ومن ثم يتوقف بناء رأس المال الاجتماعى على الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسياسات خدمات الرعاية الاجتماعية واستراتيجيتها والرعاية الرسمية وغير الرسمية ودرجة تكاملهما فى المجتمع ، والحفاظ على الموروثات الثقافية والهوية الثقافية ومتغيرات بناء الشخصية التنموية الفاعلة فى المجتمع.

ثانياً: بناء القدرات وأنشطة المشاركة:

تستلزم التنمية الفاعلة ضرورة المشاركة الإيجابية والمبكرة لكل الأطراف المجتمعية المتأثرة ببرامج التنمية. وتتم هذه المشاركة فى كافة المراحل المتعلقة بتخطيط البرامج والسياسات التنموية.

لذا يمكن ملاحظة أن مشاركة الناس فى العمليات التنموية تضفى معنى جديداً وجدياً على التنمية كما أنها تضفى قدرا معقولا من الجودة عند التنفيذ وتطلق العنان للمبادرات الفردية والجماعية المتصلة بالتنمية والتى تسرع خطواتها على المستوى المجتمعى.

حيث تعبر التنمية والخطط والبرامج والمشروعات عن الحاجات والمطالب وتصارع الغايات والأهداف متوافقة مع المصالح العامة والاهتمامات المشتركة مما يعزز الثقة ويدعم المشاركة والتعاون والتضامن لتحقيق الغايات والأهداف.

كما أن المشاركة فى صياغة الغايات والأهداف بالإضافة للمشاركة فى التخطيط والتنفيذ تعمل على تقوية ودعم أو تعزيز قدرات الأطراف المشاركة بطريقة تخولها الحق فى تحمل المسئولية وترفع من مستويات الوعى بينهم بحقيقة المشكلات الاجتماعية التى يعانون منها والتى تستلزم ضرورة تكاتف الجهود والقدرات والموارد للتغلب على هذه المشكلات.

إن فكرة المشاركة بالتنمية دفعت بنك التنمية الآسيوى لتقديم كافة المساعدات التقنية الإقليمية من أموال وخبرات ومهارات للأطراف التى ترغب فى دفع عجلة المشاركة بالتنمية بها، فمثلا فى عام ١٩٩٦ قام البنك من خلال الكوادر والخبرات الموجودة به بإطلاق مبادرات كثيرة لبناء القدرات بالبلدان الآسيوية التى تقع فى نطاقه أو تشترك فى عضويته، والجدير بالذكر أن هذه المشروعات قد ركزت جميعها على ترسيخ قيمة المشاركة وبخاصة من خلال إتاحة الفرصة للمنظمات الجماهيرية الشعبية للعمل على المستويات المحلية.

ويشير التقييم النهائى لتجربة بنك التنمية الآسيوى إلى أن الخبرات والآثار الناتجة عن المشاركة إيجابية فى مضمونها سواء للدول المشاركة الأعضاء بالبنك أو بالنسبة للأطراف المشاركة الممثلة للمجتمعات المحلية، ولعل أبسط هذه الايجابيات القدرة على أجراء التغيير فى الاتجاهات التنموية القائمة وإعادة النظر فى تخصيص وتوزيع الأموال والموارد المتاحة، وإمكانية الربط بين التحفيز أو الترويج لقيمة المشاركة وبين توزيع هذه الموارد أو الأموال على الطرف الذى يشجع أكثر هذه القيمة.

وقد لاحظ فريق العمل التابع للبنك الآسيوى أن ثمة معوقات تقف حجز عثرة فى طريق ترسيخ قيمة المشاركة بالتنمية ومنها:

أ- جداول الديون الثابتة وصعوبة التصرف فيها مع أن المشاركة تتطلب درجة عالية من المرونة وأحيانا تستلزم وقتا كافيا غبر محدد التنفيذ.

ب- عدم وجود الحافز المناسب للكوادر الموجودة لبذل الجهد لإتباع طرق تنموية تستند للمشاركة.

ج- التمويل فى أغلب الأحوال غير متاح لدعم قيمة المشاركة الإيجابية بالتنمية.

د- قد يخشى المديرون نفاذ صبر الجهات المتاحة إن هم عززوا من قيمة المشاركة بالتنمية وقد يخشون أيضا أن يطلقوا مبادرات تنموية قد لا يتفهمها المتطوعون للمشاركة من الإطراف المحلية.

ه- التغييرات المستمرة لقيادات وكوادر البنك قد تدفع لإعاقة تنفيذ المبادرات التنموية القائمة على المشاركة الإيجابية.

و- لا يرغب العديد من القيادات المشاركة حقيقة فى تعزيز المشاركة، ونجدها تقف ضد هذه الفكرة بطريقة غير مباشرة لإجهاضها.

ز- كما أن بعض البلدان نفسها لا تتعاون بالقدر الكافى لتعزيز أو لترسيخ هذه

القيمة فى برامجها وسياستها التنموية.

ح- الغموض المتعمد أحيانا إزاء الدور المطلوب من المنظمات غير الحكومية(٢).

ويعتمد رأس المال الاجتماعى على القدرات الإنسانية وبنائه يرتبط ببناء هذه القدرات.

ومن ثم فأن التركيز على غرس وترويج قيم كالمشاركة والتعاون والمبادأة والمبادرة والاعتماد على الذات والعمل الجماعى ينعكس بشكل مباشر على تفعيل ثقافة المشاركة بالتنمية.

كما ينعكس تفعيل هذه الثقافة على القدرات الإنسانية ومن ثم بناء رأس المال الاجتماعى، وكذلك القدرات التنظيمية والمؤسسية وقدرات المجتمع فى الاعتماد على الذات وانطلاق التنمية من داخل المجتمع، وقدرات أفراده على التعاون والتنظيم الجمعى والمؤسسى، والقدرة على تحمل المسئولية، والاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع.

ومن ثم تنعكس المشاركة على القدرات وتعد وبصورة غير مباشرة موردا من موارد المجتمع حيث ينخفض تكاليف إنفاق تنفيذ برامج التنمية وتقبل غاياتها وأهدافها والثقة فى عوائدها وتحمل تبعاتها.

ولا يتأتى المشاركة بالتنمية إلا فى مناخ ديمقراطى يتيح تعدد الخيارات والفرص للمشاركة، ولا تعد قيمة إلا من خلال غرسها وتدعيمها وبنائها من خلال برامج التعليم الرسمية والتعليم غير الرسمي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التى تساهم فى بناء الشخصية التنموية بقيمها الإيجابية وقدراتها الفاعلة.

ثالثا: بناء رأس المال الاجتماعي من خلال الترويج لقيمة المشاركة بالتنمية:

ونقصد برأس المال الاجتماعى تلك السمات أو الخصائص التى تميز التنظيمات

والشبكات والمعايير الاجتماعية، سواء أكانت قيمة للمساعدة المتبادلة أو الثقة أو التعاون أو القدرة على تدفق المعلومات أو قد يتمثل فى التراث والتقاليد والأعراف الأخلاقية التى تؤثر على العمل والإنتاج ولا ريب أن وجود أو زيادة رأس المال الاجتماعى تعمل على تعزيز فكرة الاستقرار السياسى وعلى حيوية الاقتصاد بالمجتمع.

والشبكات الاجتماعية موجودة بالفعل بالمجتمعات الحديثة سواء فى صورة تواجد أفقى أو رأسى منظمات أو علاقات أفراد كما تتمثل فى النهاية العلاقة الشائكة بين السلطة والفرد فى المجتمع، وتقوم أهمية الشبكة الاجتماعية على أنها الصلة بين كافة جوانب وأشكال رأس المال الاجتماعى بالمجتمعات الحديثة. فمثلا نجد أن الفقراء يعتمدون على مثل هذه الشبكات الاجتماعية إذا فقدوا الثقة فى العلاقة الرسمية بالسلطة التى تتحكم بهم أو تهيمن على مقدراتهم.

من ناحية أخرى نجد أن الشبكة الاجتماعية تميل للاتصال بمختلف القوى الأساسية فى المجتمع تأثيرا فيها أو استفادة منها لصالح الفئات التى تتحدث باسمهم. لذا تعتبر الشبكات الاجتماعية بمثابة نقاط الوصل أو الارتكاز للفقراء والتى تربطهم بالعالم الخارجى الذى يعيشون فيه.

ونظرا لأن الفقير يرتبط ويعتمد كثيرا على الشبكات الاجتماعية بديلا أو تعويضا عن عدم تواجد السلطة بجواره للوفاء بحاجاته، فإن بناء أو تشيد رأس المال الاجتماعى يمثل ضرورة حياتية لهؤلاء لمساعدتهم على إجراء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرجوة لنهضتهم من عثرتم.

ويمكن تشجيع إقامة رأس المال الاجتماعى إذا رسخنا بالمجتمع تعلم قيمة المشاركة الايجابية وهيئنا المناخ والبيئة المناسبة لهذا أو إذا استطاع المجتمع أن يرسم أسس المناهج المنظمة التى ترسخ لقيمة المشاركة بكافة المراحل ولعمليات التنموية القائمة فى المجتمع.

وبالتالى ينظر لرأس المال الاجتماعى كقيمة مرغوبة فى حد ذاتها وكنتيجة

مرجوة من أى مشروعات تنموية جارية، فالدراسات التى تمت على عينة من مدراء وخبراء بنك التنمية الآسيوى تشير إلى أن تأثير رأس المال الاجتماعى أقوى بكثير فى التنمية بالمقارنة بجهود الروابط والمنظمات الموجودة بالمجتمع، وبصفة عامة يمكن النظر إلى أن رأس المال الاجتماعى يمثل قيمة معاونة كبيرة على الإسراع بالتنمية وذلك من خلال:

١- أن المشاركة تتراوح ما بين المساعدة والمشاركة من المستويات العليا إلى أدنى المستويات بالتنظيمات الاجتماعية، كما أنها تتراوح أيضا ما بين تقديم المعلومات والبيانات الضرورية للتنمية إلى التوقف عن تجاهل أو مقاومة العمليات التنموية القائمة. كما أن المشاركة أيضا قد تمتد لتحمل جزءا كبيرا من المسئولية أى المشاركة فى تنفيذ المشروعات التنموية.

وبالتالى يرى البعض أن المشاركة قد تكون من تبادل المعلومات إلى تبادل الخبرات والاستشارات إلى المشاركة بالمسئولية.

ويميل فريق العمل بالبنك الدولى لمصطلح الاستشارة للدلالة على أى طرف مشارك بأى من البرامج والمشروعات التنموية التى يتولاها البنك، من ناحية أخرى نجد أن هؤلاء الخبراء يقصرون معنى التنمية بالمشاركة على نطاق ضيق فى الاستعانة برأى الخبراء والأطراف المحلية للإدلاء بآرائهم تجاه عمليات التنمية بمجتمعاتهم على أن يتولى الخبراء المهنيون المحترفون صياغة هذه الآراء فى صورة مهنية قابلة للتطبيق إن صلحت لذلك.

بينما مصطلح المشورة أو الاستشارة الذى يتمسك به خبراء البنك الآسيوى للتنمية، ويتضمن التجاوب مع مختلف الأطراف المشاركة الأخرى وتتضمن هذه العملية التعاون والمعونة فى كافة المراحل الخاصة بالتخطيط للتنمية.

٢- ونجد التعاون، المعونة، الشراكة فى صناعة القرار والتمكين.. كأنها صور وأشكال متباينة من المشاركة الإيجابية بالتنمية، وبتحليل هذه الأشكال نجد أن الفرد أو الجماعة أو المنظمة ترتبط بالعمليات التنموية وتسعى لتحقيق نتائج محددة..

والمتعارف عليه أن المشاركة تمثل دعوة للأطراف المجتمعية للإجماع على مشكلات اجتماعيه محددة تحليلا وتفسيرا وبحثا عن حلول جماعية لها أى الاتفاق بين من يتأثر بالمشكلة على المستوى المجتمعى وبين من يملك بيده الحل واتخاذ القرار بصدد هذه المشكلة.. ومن ناحية أخرى يستفيد صناع القرار وصائغى السياسات من الشبكات الاجتماعية التى ينشئها الأفراد بالمجتمع للتعرف على حاجات المجتمع.

٣- وقد تتم المشاركة فى صورة قوية متعمقة للمشكلة وبديلا عن مجرد التعاون، حيث يمكن تعزيز قدرات الأفراد والجماعات من خلال تحملهم المسئولية الاجتماعية فى بعض المشروعات التنموية وذلك بعد تدريبهم وتأهيلهم على ذلك. وغالبا ما تتم التنمية بالمشاركة هنا من خال صياغة خطط ومشروعات تنموية تتحقق بها قيمة المساءلة والشفافية وحيث يصبح لكل طرف مشارك القدرة على رقابة هذه المشروعات التنموية من خلال المقارنة بين المتحقق من نتائج بالغايات والأهداف الموضوعة مسبقا(٣).

رابعاً: العوامل الأخري المؤثرة علي بناء رأس المال الاجتماعي:

(١) تأثير الأنواع الأخري لرأس المال.

يجب ألا نغفل أثر الأنواع الأخرى لرأس المال الاجتماعى من مادى أو طبيعى أو بشرى على رأس المال الاجتماعى فمثل هذه الأنواع الأخرى لها بالغ الأثر على رأس المال الاجتماعى من حيث إضعافه أو تقوية وتعزيز مكانته بالمجتمع.

وقد تلعب الصلات أو العلاقات الاجتماعيه البشرية دورا كبيرا فى تقوية أو تعزيز رأس المال الاجتماعى بصورة أكبر بالمقارنة بغيرها من صور وأشكال رأس المال بالجماعات الأخرى. يمكن ملاحظة مثل هذه الفوارق بين الأحزاب السياسية بمقارنتها مثلا بالروابط العمالية أو الأندية الرياضية.

وإذا كان رأس المال الاجتماعى شأنه شأن غيره من الأنواع الأخرى لرأس المال المادى أو الطبيعى أو البشرى فأنه يجرى عليه ما يجرى عليهم من نمو أو تدهور وتأكل(٤).

الخلاصة أنه يمكن تنمية وتطوير رأس المال الاجتماعى بصورة ملحوظة من خلال العمل على تعزيز العناصر التالية بين أعضاء الجماعة الواحدة:

١- الثقة المتبادلة.

٢- العلاقات الإنسانية القائمة على تغليب النزعة الإنسانية.

٣- التعاون والتبادلية فى كل شئ بين أطراف أو أعضاء الجماعة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أفردت له الكثير من الجامعات والمراكز البحثية العالمية والمنظمات الدولية وعلى رأسها الكثير من المنظمات والبرامج الفرعية التابعة للأمم المتحدة، جزءا من تمويلها لتمويل مشروعات بحثية لدراسة وتأصيل هذا الموضوع على المستويين العالمى والأقليمى(٥).

وقد تعزز التغييرات سيادة وسيطرة أحد أنواع رأس المال على حساب رأس المال الاجتماعى الذى يتأثر بهذه التغييرات وقد تكمن القضية الأساسية كيف يمكن إحداث تكامل بين أنواع رأس المال فى المجتمع؟

(٢) رأس المال الاجتماعي في المنظمات:

الفكرة العامة عن رأس المال الاجتماعى فى المنظمات أن رأس المال الاجتماعى يركز على العائد الاقتصادى، ويركز بصفة خاصة على الفوائد التالية:

- المشاركة فى معرفة أفضل، وتأسيس علاقات الثقة، والمشاركة فى الأهداف.

- تكلفة أقل، لوجود مستوى عالى من الثقة والروح التعاونية بين المنظمة والعملاء.

- معدلات اقل فى تغير القوانين، وخفض تكلفة التدريب، وتجنب تغير الموظفين، كمعرفة تنظيمية متاحة.

- تماسك فى واجبات العمل بسبب الاستقرار التنظيمى للمنظمة(٦).

وينعكس دور رأس المال الاجتماعى فى الثقة والارتباطات الشخصية،

والإحساس المجتمعى، والعمل الحديث، ويجب تحديد ووصف الدور الواقعى للعلاقات الاجتماعية فى التنظيمات[٧].

ويرتبط البناء التنظيمى للمنظمة دائما بالبناء الاجتماعى فى المجتمع والعلاقات داخل البناء التنظيمى للمنظمة صورة صغيرة لنفس العلاقات والتفاعلات فى البيئة.

وترتبط القدرات التنظيمية للمنظمة برأس مالها الاجتماعى الذى يؤثر فى قدراتها وكفاءتها وتقبل عائدها ومخرجاتها.

كما يعد رأس المال الاجتماعى فى المنظمة مؤشرا من مؤشرات استقرار بنائها التنظيمى ويحدد بدرجة كبيرة نمط وطبيعة العلاقات والتفاعلات داخل البناء التنظيمى للمنظمة.

(٣) التعليم غير الرسمي ورأس المال الاجتماعي:

إن مناقشات رأس المال الاجتماعى تزودنا بعلاقات القوة لأنشطة المعلم الغير الرسمى، ومع ذلك فأن بيئة العمل الغير رسمى تكون فى النوادى والمنظمات ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط الهامة التى نؤكد عليها:

١- المشاركة فى المنظمات له تأثير على الأفراد وحالتهم الصحية، حيث أن الأفراد يشاركون فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وفى صنع الأهداف السياسية وذلك من خلال التفاعل اليومى.

٢- التعليم الغير رسمى يركز على تحسين نوعية الحياة من خلال تنمية شبكة العمل الاجتماعى وبناءات الثقة وتقوية الديمقراطية. فالمعلم الغير رسمى يركز على الحوار والمحادثة وتفهم البيئات التى تعمل بها لتقوية رأس المال الاجتماعى.

٣- هناك اتجاه قوى نحو الأفراد والجامعات كمصادر للمشكلات الاجتماعية فعلى سبيل المثال نلاحظ انخفاض معدلات الجريمة بين المتعلمين والمشاركين فى تنظيم المجتمع[٨].

- كما يعد تنمية الأطفال مشاركة هامة فى تشكيل رأس المال الاجتماعى. والثقة، شبكات العمل، ومعايير التبادل ضمن عائلات الأطفال، والمدرسة، والمجتمعات الكبيرة التى لها تأثير على الفرص والاختيارات وسلوك الأطفال وتنميتهم.

- المساحات العامة النظيفة والناس والأصدقاء والشوارع الآمنه وحسن الجوار وعوامل الخطر مثل مستوى الفاقة العالى وقابلية الحركة لا تكون ذات دلاله لاقتراض أن معظم الناس والأماكن التى توصف بمستوى عالى للجريمة لأن الناس لا يشاركون فى تنظيم المجتمع، ولا يشرفون على الناس الأصغر سنا ولا توجد بينهم شبكة علاقات كأصدقاء.

- تدعم وتعزيز المقترحات البحثية حيث الثقة وشبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والشركات والحوار الناجحة اقتصاديا. إن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يساعد فى تقليل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الضارة.

- تبدو علاقة واضحة وقوية بين رأس المال الاجتماعى والصحة الجيدة.

فقد ساهم البنك الدولى بمجموعة من الإحصاءات التى توضح الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال الاجتماعى فعلى سبيل المثال نجد أن المداس تكون أكثر فاعلية عند مشاركة المواطنون المحليون بنشاط، وكذلك فالمدرسون يساعدون الطلاب على تحقيق نتائج اختبارات أعلى واستعمال أفضل لوسائل وأدوات المدارسة. وهناك مثال سلبى فعند غلق العيادات الصحية تزداد معدلات وفيات الأطفال(٩).

(٤)الثقة في التنمية الاقتصادية والشبكات الاجتماعية:

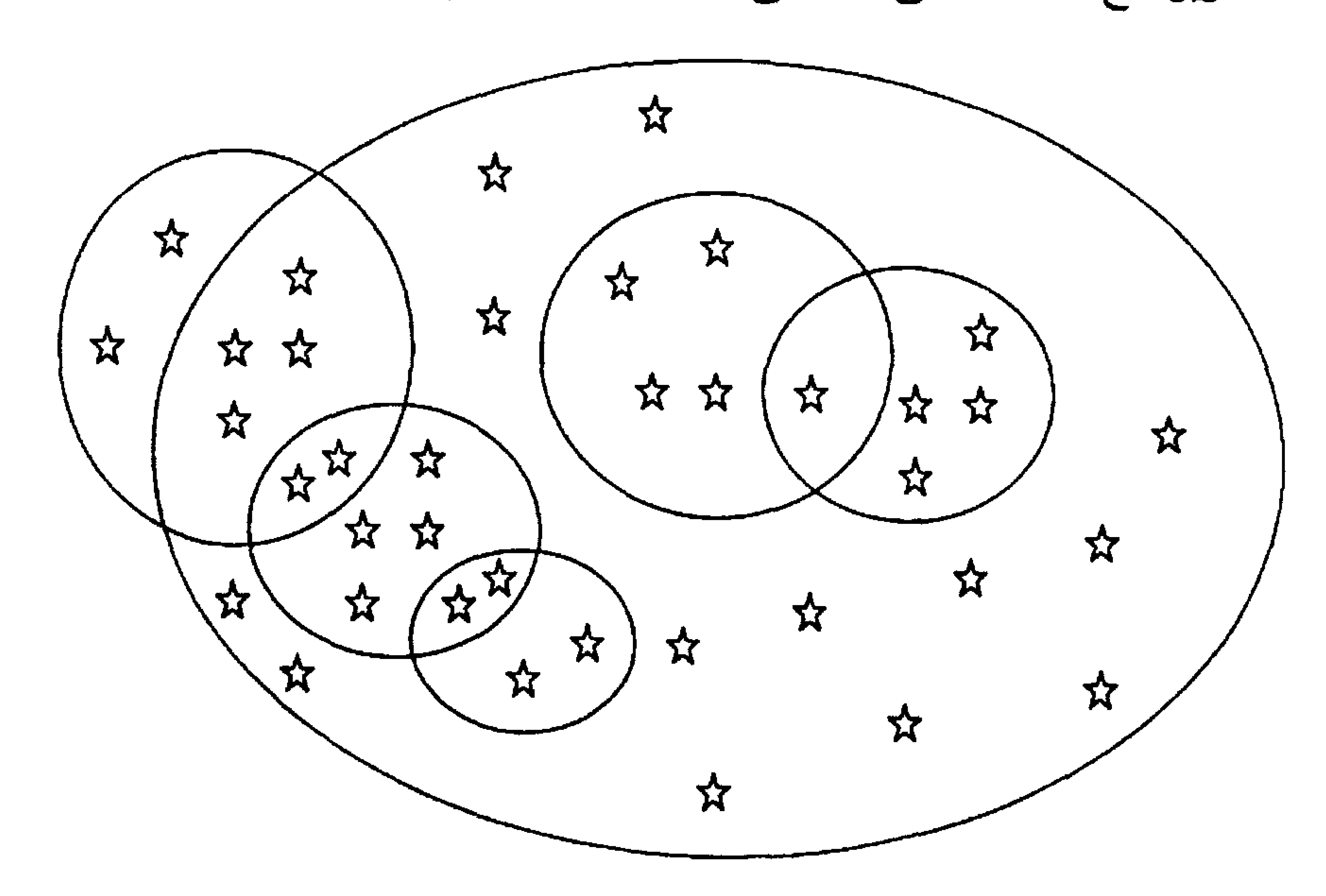
الثقة وبصفة خاصة فى التنمية الاقتصادية نجد أنها تعكس الموافقة والتى قد تكون ثقة عالية أو منخفضة والتى تربط بثقافة المجتمع فالثقة العالية تعكس بطبيعتها تنمية رأس مال اجتماعى قوى، وبناء سوق اقتصادى فعال(١٠).

ومن ثم فإن البناء والسياق الاقتصادى فى المجتمع يلعب دورا هاما فى مستوى

ودرجة ثقة المواطنين ومن ثم بناء رأس المال الاجتماعى، قادر على الوفاء بمتطلبات الإصلاح الاجتماعى ومشارك فى حدوثه طالما يوجد تقبل عام وثقة مجتمعية عامة لدى المواطنين فى مسيرة الإصلاح الاجتماعى وسياسته، كما أن عائد هذا الإصلاح قد يساعد على نمو وتطور وتوجيه رأس المال الاجتماعى فى المجتمع، وأن هناك علاقة تبادلية دائرية بينهما وأن رأس المال الاجتماعى سبب وعائد.

وينسحب كذلك على السياق الاجتماعى بتنظيماته المختلفة ودرجة الثقة العامة فى التنظيمات وجهود الإصلاح الأجتماعى فى المجتمع وكذلك الشبكات الاجتماعية حيث كلما ازداد مستوى ودرجة الثقة فى هذه الشبكات كلما ازداد التفاعل والاتصال والتعاون المتبادل بين الناس فى المجتمع، وأدى بدوره إلى تنسيق الناس فى تنظيمات اجتماعيه وازدادت عضوية هذه التنظيمات وزيادة الأنشطة الاجتماعية، وبناء ونمو رأس المال الاجتماعى.

ويوضح الشكل التالى الثقة فى الشبكات الاجتماعية .



شكل يوضح الثقة في الشبكات الاجتماعية

ويوضح الشكل السابق ومن النظرة الأولية الشبكات الاجتماعية فى المجتمع وتباين حجم عضويتها، وان هناك من أفراد المجتمع من يثق فى هذه الشبكات وآخرون لا يثقوا فيها ولا ينخرطون فى عضويتها وأنشطتها.

ويتباين حجم عضوية كل شبكة وأنشطتها طبقا لدرجة ومستوى الثقة فى الشبكة.

وقد يعكس كل ذلك أن متطلبات بناء رأس مال اجتماعى فعال وقوى يحدد فى:

١- سياق اقتصادى واجتماعى وسياسى يساعد على توفير المناخ الملائم لبناء وتقوية رأس المال الاجتماعى.

٢- تنسيق الناس فى تنظيمات وضرورة التنظيم والتعبئة فى مناخ ديمقراطى.

٣- رفع مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية من تعليم وصحة...... الخ خاصة للأطفال ومحدودة الدخل.

٤- توافق برامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع مع السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى القائم مما يدعم مستوى الثقة فى هذه البرامج.

٥- تحليل الهوية الذاتية للمجتمع

٦- تفعيل ثقافة المجتمع المدنى لدى المواطنين فى المجتمع، وتعزيز ثقافة التسامح بينهم.

٧- تعميق ثقافة الشراكة والتعاون بين المواطنين فى المجتمع، وتبادل المعلومات وبناء الشبكات.

٨- توجيه الأنشطة المجتمعية المختلفة خاصة التنموية وتكنولوجيا الأنصال وكذلك التعليم تجاه بناء رأس المال الاجتماعى وتعزيز قوته وتحديد هوية المجتمع والمحافظة عليها.

خامسا: مثال لنموذج رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

لعبت الأسرة التقليدية فى المجتمع الأمريكى دورا نموذجيا بجانب البرامج التلفزيونية فى بناء رأس المال الاجتماعى خاصة فى النصف الأول من القرن العشرين[١١] .

ولكن مؤشرات المدنية التى تتضمن التصويت والمشاركة السياسية وقراءة الصحف والمشاركة فى المؤسسات المحلية، فللوهلة الأولى نجد تدهورا فى رأس المال الاجتماعى بالولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين نلاحظ:

الوعود المدنية والسياسية: والتصويت، والمعرفة السياسية، والثقة السياسية، فاعلية السياسة. وأن أقل من ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ من الأمريكيين يقاطعون الانتخابات بالمقارنة مع عقد واحد مضى وأن الانحطاط مرئى على حد سواء فى الحياة السياسية للمجتمع.

العضوية والنشاط فى كل أنواع الأندية المحلية والمدنية والمجموعات الدينية كانت ومازالت تفشل فى تعجيل الخطى.

وفى منتصف ١٩٧٠ نسبة الأمريكان الحاضرون والمترددون فى بعض الأندية كل شهر قليلة بالمقارنة بنسبة الحضور سنة ١٩٩٨ حوالى ٦٠ ٪

وشكل العلاقات الاجتماعية: نسبة العلاقات بين الأمريكان كأصدقاء فى المنزل عام ١٩٧٥ حوالى ١٥ ٪ فى حين عام١٩٩٨ بالكاد نصف ذلك

وفيما يتعلق بالتحمل والثقة: على الرغم من أن الأمريكيين أكثر تسامحا مع الآخرين، فأن هناك مؤشرات أخرى مثل فرص العمل التى كانت راكدة فى هذا القرن وهناك أسباب أخرى للتدهور فى رأس المال الاجتماعى تتمثل فى التغير فى التركيب العائلى، وعم توفر الوقت نتيجة السفر والعمل وكذلك يساهم التلفزيون بنسبة ٤٠ ٪ فى ذلك التدهور [١٢] .

المراجع

(1) Glenwood R. Building Social Capital Through Community Action, the Peoples Regional Opportunity Program, February 20. 2002, pp: (1.2)

(2) www. Infed. Org / bibio / social- capital htm.

(3) Ibid.

(4) Francis Fukuyana, Social Capital and Civil Socially, IMF Conference on Second Generation Reforms, Gorge Mason University. October, 1999 pp: (9- 10)

(5) Ibid., p: (12)

(6) Don Cohen In Good Company, How Social Capital Makes Organizations Work, Boston, Harvard Bushness school press, 2001, p: (6).

(7) Ibid., pp: (15- 22).

(8) John Dickson, Social Capital, the Encyclopedia of Informal Education,2006 pp: (11- 12)

(9) Ibid, pp: (7- 8)

(10) Garmen Sinanni and Lewis Riedland, Social Capital, Online Uw Electronic Publishing Group, 2007, p:(1)

(11) Ibid., p: (7)

(12) John Dickon, op. cit., pp: (4- 7).

الفصل الرابع

رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى

أولاً: فى مفهوم المجتمع المدنى وعلاقته برأس المال الاجتماعى

ثانياً: رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى العالمى فى عصر العولمة

(١) المجتمع المدني العالمي في عصر العولمة الغاشمة.

(٢) مفهوم المجتمع المدني العالمي.

(٣) العولمة العدوانية أو الشرسة.

(٤) معارضة فكرة المجتمع المدني العالمي ,الشكل والتفسير.

(٥) البنية التحتية للمجتمع المدني العالمي.

(٦) المجتمع المدني العالمي والقيم.

(٧) المشاركة والمجتمع المدني العالمي.

(٨) اتجاهات وتطورات جديدة.

(٩) ثلاثية المشاركة والدولة والمجتمع المدني.

(١٠) مشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الواقع العالمي الجديد.

أولاً: في مفهوم المجتمع المدني وعلاقته برأس المال الاجتماعي:

يحدد بعض الباحثين مفهوم لمجتمع المدنى بأنه يشير إلى المنظمات التطوعية والجمعيات خارج نطاق السوق والدولة، وهذه التعريفات قريبة من القطاع الثالث The Third Sector الذى يتكون من المنظمات التطوعية التى تشكل من الأعمال التطوعية للناس والمجموعات دون البحث عن فوائد شخصية لأنفسهم وللآخرين ويؤكد القطاع الثالث على قدرة الأفراد فى بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية، واتصال المنظمات التطوعية بالناس واتصال كل منهم بالآخر وبناء الثقة والتبادل خلال أشكال غير رسمية وبناء تنظيمى حر، ودعم مجتمعى فى إطار الإيثار والالتزام ويشكل كل ذلك مصدراً لرأس المال الاجتماعى(١).

ورأس المال الاجتماعى إذن ليس مرادفا للقطاع الثالث والسؤال المنطقى هنا كيف يساهم ويدعم رأس المال الاجتماعى بناء المجتمع المدنى؟ وأيضاً كيف يدعم المجتمع المدنى بناء رأس المال الاجتماعى؟ حيث يعد المجتمع المدنى مصدراً لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع، وكذلك يؤثر رأس المال الاجتماعى فى العديد من العوامل التى تدعم وتحفز نمو أو انهيار القطاع الثالث(٢).

وبعض التعريفات الخاصة بالمجتمع المدنى قد لا تميز كلية بينة وبين القطاع الثالث.

ويوجد المجتمع المدنى كاتحاد حر حيث يمكن للناس أن يتقابلوا ويشكلوا المجموعات للتعبير عن قيمهم ومساعدة الآخرين والحوارات والمناقشة المرتبطة بالمواطنين.

أن عناصر التنوير Enlightenment مثل حسن السلوك والشفقة والحشمة واحترام الآخرين تعتمد على مصطلح المجتمع المدنى.

وأوجدت فكرة رأس المال الاجتماعى إيجاد الشبكات الاجتماعية التى بدورها تقوى المجتمع المدنى.

كما أن النظم السياسية فى المجتمع المدنى تقرر مهمة كل شخص والتى تعد هامة فى وضع وبناء رأس المال الاجتماعى.

ويعد رأس المال الاجتماعى علاجا للمشكلات الاجتماعية اليومية ويقدر ويحدد مباشرة هذه المشكلات فى المجتمع المدنى. وتجادل العديد من الدول النامية حول فكرة رأس المال الاجتماعى عندما تتصل بأفكار معينة عن المجتمع المدنى[٣].

ويوجد عدد كبير من مفاهيم المجتمع المدنى حددها مركز اقتصاديات المجتمع المدنى بمدرسة لندن من خلال أدبيات عديدة فى:-

أن المجتمع المدنى يشير إلى مكان التفاعل الجماعى غير الإجبارى حول مصالح وأغراض وقيم مشتركة، ونظريا له أشكال مؤسساتية عديدة وأهم أشكاله المميزة العائلة والسوق، وعمليا فإن الحدود بين الدولة والمجتمع المدنى والعائلة والسوق غالبا ما تكون مركبة ومعقدة.

ويوجد عدد كبير من المنظمات ما بين الدولة والأسرة، فالمسافة بينهما تتفاوت فى العديد من الأشكال والمؤسسات فى الاستقلالية والإدارة الذاتية، ومن أمثلتها المنظمات الخيرية، والروابط، ومنظمات التنمية غير الحكومية، والاتحادات، وجمعيات المنظمات المحترفة المهنية وائتلاف واتحاد بعض الجمعيات كالحركات الاجتماعية وجماعات الدفاع..... الخ [٤].

ويعد رأس المال الاجتماعى مهماً لأنه يؤثر فى النماذج الاقتصادية ووظائفها ويعد- بوصفه- حجر الأساس فى تأسيس الحرية والديمقراطية.

ويعد عنصرا أساسيا فى ثقافة المجتمعات الحديثة وتنوير وتنظيم المجتمعات. كما يعد بناء رأس المال الاجتماعى مهمة للأجيال القادمة ولتشكيل الاقتصاد فى المجتمع[٥].

ما رأس المال الاجتماعى؟

إدوارد بانفيلد Edward Banfield[٦] ولربط الأعضاء مثل الأسرة النووية

وإعطاء مزايا لكل فرد بوضوح ويعد ذلك أساساً لرأس المال الاجتماعى جيمس كولمان James Coleman(٧) وضع وبدايات واستجابات لمصطلح رأس المال الاجتماعى من الاستخدام الواسع فى السنوات الحديثة حيث تبعد الناس عن الأنانية والتى تماثل مبيدات حشرات والتى تقود إلى النتائج السيئة ورأس المال الاجتماعى والإنسانى يستطيع أن يخترع ويبتكر طرق حديثة للناس، ووضعت المجتمعات القواعد والقوانين لحماية الناس من الممارسات السيئة ونحن تستطيع وضع معايير جيدة لرأس المال الاجتماعى وحمايته.

ويثار الجدل حول أشكال رأس المال حيث يقود إلى العديد من النتائج المختلفة.

ربما يبدو السبب فى بروز اجتماعية رأس المال بشكل جيد إلى رأس المال الاجتماعى وفى شكل رأس مال طبيعى أو إنسانى ولوضع رأس مال اجتماعية من خلال وضع قانون أو طرق جديدة لحماية الناس ممن يعذبهم وإنتاجية أكثر بعيداً عن سلبية المخرجات، مع ضرورة التضامن فى جماعات إنسانية بعيداً عن العداءات.

ويميل العالم إلى التقسيم لصداقات وعداءات وضرورى لقياس رأس المال الاجتماعى وهى مهمة جدا أن يكون من أساس وضع شبكة نفعية خارجية.

وتمثل شعاع الثقة من خلال المفهوم للناس حيث يعطى مجموعة من رأس المال الاجتماعى تنتج مخرجات إيجابية ومعايير تعاونية تكون أكثر فعالية، لإعطاء الثقة. ويعززه أن يكون من مجموعة صغيرة العضوية فى مجتمع حديث، وثمة معايير تعاونية لقيادة المجموعة من خلال القبائل أو العشائر أو مجموعة تقليدية. ويمكن أن يستخدم ويؤسس معايير للمشاركة فى تحقيق نتائج ونهايات تعاونية.

ويتناول الأدب التجديد والتطوير لا الاقتصاد فقط خاصة كمسئولية أصلية. وما يتضاد مع الثقافة التقليدية والتنظيمات الاجتماعية، ومن ثم الدعوة إلى إيجاد روابط وعلاقات تعاونية بين الأعضاء فى إطار من الثقة والأخلاق والمعايير، فى محيط شبكة المجتمع ويمكن أن يتحقق بين مجموعة تحمل أفكار ومعلومات جديدة غير تقليدية، ومجموعة اجتماعية تسمح بتعدد العضويات والهوية وتشجع على الإبداع(٨).

ثانياً: رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني العالمي في عصر العولمة:

(١) المجتمع المدني العالمي في عصر العولمة الغاشمة:

برزت حركة إنسانية فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٣ وتحديدا فى الخامس عشر من فبراير، حيث خرجت مظاهرة حاشدة ضمت قرابة ١١ مليون نسمة فى أكثر من ٨٠٠ مدينة على مستوى العالم، من مختلف الجنسيات والأعمار والأجيال البشرية الكل اتفق على معارضة الحرب على العراق. حتى أن جريدة نيويورك تايمز قد شبهت هذه الحشود بأنها القوة العالمية الثانية المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية. وأن التاريخ الإنسانى لم يشهد حركة احتجاج بهذه الضخامة.

ولكن وعلى الرغم من هذا الزخم القوى إلا أن هذه الحركة القوية والاحتجاج العالمى لم يمنع نشوب الحرب على العراق ومنيت هذه الحركة الإنسانية بالفشل والهزيمة. ووجدنا صمتا مطبقاً من المنظمات الدولية المعنية بإدارة شئون العالم والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين تغطية وتعمية على ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ولعل أول حشد وتعبئة لجهود المجتمع المدنى العالمى فى الشهور الأولى من سنة ٢٠٠٣، تعكس تطورا ملحوظا فى قدرة هذا المجتمع فى التأثير على مسار الأحداث العالمية. حيث تعتبر تلك الجهود وهذه المظاهرات بمثابة البنية التحتية، وعملية المخاض الأولية لحركة ضخمة من التغييرات العالمية فى كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ونحن لا ندرك حقيقة الأزمة الحالية، المتعلقة بالحكم العالمى ولا بالكيفية التى يمكن التغلب عليها. نتعرض لجملة من التوجهات المختلفة والسيناريوهات الممكنة الحدوث والتى تعتم كلية على استراتيجيات للمجتمع المدنى العالمى، بمعنى أوضح أننا نتناول البيئة المعقدة للمجتمع المدنى وكيفية تطويعها للتأثير على نمط أو صورة الحكم العالمى القائم حاليا ومن ناحية ثانية نهتم بالربط بين المجتمع المدنى العالمى والعولمة وتأثير الأخيرة على الأولى(٩).

(٢) مفهوم المجتمع المدني العالمي:

المجتمع المدنى العالمى مفهوم معيارى نقصد به الإشارة لرد فعل عالمى من قبل مؤسسات ومنظمات وأفراد المجتمع المدنى، وأداة قوية وجيدة لمقاومة التأثير الاقتصادى للعولمة.

ولا شك أن هذا المصطلح يتضمن بداخله قدرة عالية على المشاركة الإيجابية من مختلف أطراف المجتمع المدنى العالمى، وفى صياغة مستقبل العالم وفى ذات الوقت رأينا أن هذا المفهوم يتناقض تماما مع فكرة هيمنة قوة أو قوى عظمى على مجريات الأمور بالعالم، حيث يعمل على التخفيف من تسلطها وسيطرتها على مقدرات الأمور. خاصة ما يتصل منها بالشأن السياسى العالمى، وعند التطرق لتعريف شامل لمفهوم المجتمع المدنى العالمى،

ونؤكد مرة أخرى على أنه جملة القيم والأفكار والشبكات والمؤسسات والمنظمات العالمية أى التى لا تقتصر على دولة أو منطقة جغرافية بعينها، بما فى ذلك أيضا جهود الأفراد، التى تسعى للمشاركة الجدية فى الأحداث السياسية الجارية بالعالم، والتى توجد خارج السياق المؤسسى العالمى، وتعمل منفردة أو مجتمعة على للتأثير على السلطة المؤسسية العالمية للحد من غلوائها السياسى أو الاقتصادى

من ناحية أخرى يمكن النظر لهذا المصطلح أيضا على أنه عملية ممارسة فعلية لقيمة العدالة أو المساواة الإنسانية، فى عالم يتسم بتنوع كافة أشكال الظلم والجور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ومن ثم يمكن التأكيد أيضاً على أن تيار المجتمع المدنى العالمى، يستهدف إيجاد مكان لهؤلاء الذين لا تصل أصواتهم لصانعى القرار، من خلال تعميق قيمة المشاركة الإيجابية لصالح هؤلاء والضغط بشتى السبل على صانعى القرار، تاركة الفرصة لهؤلاء للتعبير عن مشاعرهم وهمومهم ومشكلاتهم ومصالحهم والتأثير على القادة أو المؤسسات الرسمية بشتى الطرق.

ومن الموضوعات المثارة أيضاً ما يسمى بالمنهجية الوطنية -Methodolog ical Nationalism، وهو مصطلح ظهر أولا على يد شاو Shaw(٢٠٠٠)، شولت Scholte(١٩٩٩) وهو يعكس المعادلات السياسية على المستوى العالمى بشأن تصنيف مواقف الدول المختلفة إزاء قضية مثارة على المستوى الدولى.

وكلنا يجد فى أزمة العراق، حدثا فريدا إذ انقسم العالم بين مؤيد للحرب على العراق وتزعم هذا الفريق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بينما الفريق الثانى المناهض للحرب، بزعامة فرنسا وألمانيا. ومن ثم رأينا أن مواقف الدول بأن هذه الحرب قد اعتمدت على وجهة نظرنا تأييدا أو معارضة لها.

وعلى النقيض من هذا وجدنا أن القرارات السياسية للعديد من الدول التى كانت تؤيد الحرب عكست فقط سياسات للحكومات بدون أن تعبر فعلا عن حقيقية المواقف الشعبية الجماهيرية العارمة بها والتى ترجمت فى صورة مظاهرات كبيرة. من ناحية أخرى وجدنا أن هذه المواقف تعكس أيضا تباين كبير بين الحكومات من ناحية وبين مواقف الشعوب انعكست فيما بعد فى صورة مظاهرات ضخمة مناهضة للعولمة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم.

وبصفة عامة فأن هذه الدراسة لا تقصد المتخصصين أو الأكاديميين فقط بل تثير عقول واهتمامات العامة وبخاصة من لديه اتصال بالنشئ بهدف الوقوف على ما ينبغى فعله إزاء الضغوط المتزايدة على المجتمع المدنى العالمى من كل جانب، وما إذا بمقدور الأجيال التالية أن تجد لنفسها فرصة هانئة للعيش.

من جهة أخرى نحن نحاول أن نحطم الصورة التقليدية من حيث:-

١- تحدى أو مواجهة فكرة المنهجية الوطنية وتقوية دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمى.

٢- تجاوز فكرة التشرذم والتشتت الغالبة على جهود المنظمات والمؤسسات المدنية العالمية غير الرسمية، بغية إيجاد أرضية مشتركة تجمع هؤلاء وأولئك.

٣- بناء جسور من الثقة والمعاملات بين مناطق البحث والسياسة والممارسة، وإيجاد دور للمجتمع المدنى العالمى فى المستقبل [١٠].

(٣) العولمة العدوانية أو الشرسة:-

يقصد بالعولمة العدوانية أو الشرسة، جملة الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التى تستميت فى الدفاع عن العولمة طالما تحقق لها مصالحها أو غاياتها.

حيث ينظر هؤلاء للعالم على أنه لعبة صفرية، أى طرف خاسر وآخر كاسب أو فائز على طول الخط، وهؤلاء لا يقتنعون بإمكانية أن يحقق الطرف الخاسر أى مكاسب مطلقا بجوارهم.

لذلك تهتم حركة المجتمع المدنى العالمى بتغيير شروط اللعبة بما يحقق للأطراف الخاسرة الحق فى تحقيق مكاسب ولو جزئية من خلال إعادة النظر فى توزيع الثروات والموارد واحتكار القلة بالمجتمع العالمى.

وبهذا يمكن القول بأن العولمة العدوانية تحتل مرتبة وسطى بين المعارضين لها والمؤيدين على استحياء، فهؤلاء يستميتون فى الدفاع عنها بشتى الطرق دفاعا عن مصالحهم الخاصة، من خلال إعلاء قيمة الفرد والعولمة الاقتصادية وممارسة شتى أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية العالمية على الحكومات والدول لفتح الأسواق وتحرير اقتصادياتها.

وظهرت هذه النوعية من العولمة بصورة خاصة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وترسخت أكثر بسياسات الإدارة الأمريكية على يد الرئيس الأمريكى بوش وتؤمن هذه النوعية من العولمة بضرورة تضاؤل دور الحكومات والدول فيما يتصل بالنشاط الاقتصادى، حيث رأينا كيف أن إدارة بوش قد صعدت من حربها على الإرهاب وتخويف الشعب الأمريكى بخطورة أسلحة الدمار الشامل الموجودة بحوزة البعض من الدول المارقة أو الإرهابية على حد تصورهم توطئة للمطالبة بزيادة نفقات الدفاع الأمريكية.

وبمعنى آخر ترتبط العولمة العدوانية أو الشرسة هذه بتخويف أو بث الرعب فى قلوب العامة من مخاطر دولية محيطة بهم من كل جانب، ورغبة فى زيادة الهيمنة والسيطرة للدولة على مقدرات الأمور بالعالم أجمع وتنفيذا فى ذات الوقت لسياسات اقتصادية واجتماعية محددة من قبل.

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الحركات المناهضة للحرب على العراق إلا أنه فشلت تماما فى إيقاف هذه الحرب غير الإنسانية التى لم تتم سوى للهيمنة على منابع البترول وإيجاد موطئ قدم أمريكية بهذه المنطقة الحساسة من العالم.

ومن هذا المنطلق من المفضل لنا أن نناقش أوضاع المجتمع المدنى العالمى ليس فقط من منظور التعريف بالمفهوم بل أيضا من خلال التطرق للصور والأشكال التى تتخذها على المستوى العالمى، ومدى قدرتها على ممارسة أدوار هامة على المستوى العالمى، ولعل نقطة البدء هنا، هى ضرورة الإعلان عن منهج جديد للإدارة العامة، والذى يعكس رغبة عارمة فى ضرورة تحديث أنظمة الحكم المعاصرة بحيث تراعى ضمن أولوياتها حاجات وطموحات وآمال شعوبها وبما يحقق لتلك الشعوب الحق فى المشاركة الإيجابية والتمتع بحقوق المواطنة. ومن هذا المنطلق نجد أن العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى، تقوم بتمويل أبحاث ودراسات عديدة تتعلق بكيفية تحديث الحكم المحلى والتطوير المؤسسى بالعديد من دول العالم كخطوة أولى نحو إرساء مفاهيم وقيم المواطنة الإيجابية.

من ناحية أخرى يهتم البنك الدولى بجانب العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى بتطوير ودعم المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم أجمع كبديل جيد للدور الذى تمارسه الدول حاليا على المستوى الاجتماعى، كخطوة تكميلية لعمليات وبرامج تحديث الإدارة العامة بهذه الدول.

ومن الأهمية أن نشير أيضا إلى ضرورة أن تتبنى المنظمات الربحية العملاقة مسئولية اجتماعية متزايدة قبل المجتمعات المحلية أو القومية التى تعمل بها أو من

خلالها، حيث تهتم جماعات المجتمع المدنى العالمى بضرورة أن يتحمل كل طرف مسئوليته المدنية والاجتماعية قبل المجتمع وتتجلى عظم هذه المسئولية من هذه المنظمات أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التى تستهلك الموارد الطبيعية الموجودة بهذه المجتمعات كما تسبب وبدرجة كبيرة فى تلوث التربة.

لذا تهتم حركات المجتمع المدنى العالمى بالجانب البيئى وبكيفية تحقيق الحماية البيئية، والتعرف على المشكلات والملوثات البيئية التى تنتج عن أعمال وأنشطة هذه المنظمات ومن ثم التصدى لها،

وبمعنى آخر نجد أن تيار المجتمع المدنى العالمى يسعى اليوم لتحقيق نوعية جديدة من الشراكة أو التفاعل الإيجابى بين المجتمع المدنى وبين المنظمات الربحية العاملة به، فكما تحقق هذه الأخيرة مكاسب وأرباح نتيجة لممارستها وأنشطتها فعليها أيضا مسئولية مجتمعية إزاء المجتمع الذى تعمل من خلاله أو تستغل موارده.

ومن النقاط المهمة التى ترتكز عليها بنية المجتمع المدنى العالمى، فكرة رأس المال الاجتماعى أو القدرة على التنظيم الذاتى للمجتمع، بمعنى أن التركيز ينصب هنا على كيفية توثيق أواصر العلاقة والثقة بين جوانب المجتمع بصفة عامة. من خلال تعزيز ودعم فكرة المعاملات والتبادل فى المنافع بين أفراده، فى صورة شبكات مجتمعية للدعم والمساعدة بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتصدى للعديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية مثل العنصرية والإثنية والصراعات المجتمعية.

وأيضا ترتبط فكرة رأس المال الاجتماعى هنا بتعميق قيم الديمقراطية والمشاركة وترسيخ مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بالمجتمع. وتعلى من شأن القانون والمساواة، ولعل الأداة الأكثر قدرة على تحقيق تلك الرؤية تتمثل فى المنظمات غير الحكومية ومن ثم نجد أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أضحت تولى أهمية خاصة لهذه المنظمات فى الفترة المقبلة وترى فيها وريثا شرعيا وبديلا للدولة.

ومن ثم نجد أن هذه المنظمات مطالبة اليوم بتبنى بعض استراتيجيات العمل بالقطاع الخاص الربحى كى يمكنها الأخذ بالأدوار الجديدة المنوطة بها.

والجدير بالذكر أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يرتبط كثيرا بوجهة نظر أنصار العولمة، فهؤلاء يرون فى انتقال رأس المال أيا كانت صورته فرصة طيبة للنمو والتقدم فى المجتمع كما يرون فى رأس المال الاجتماعى فرصة جيدة لتحقيق الاستقرار السياسى للحكومات وتكتلات رجالات الأعمال على المستوى العالمى، ويؤدى إلى ترسيخ واستقرار الأوضاع كما هى بالمجتمع ويناهض فكرة التغيير والتحديث ويرى فى الأمر مجرد شبكات تعزيز ودعم ومساعدة فقط.

ثمة جانب آخر يتعلق بالمجتمع المدنى العالمى، يرى فيها أداة قوية ونشطة تسعى لتغيير واقع محدد، ومناهضة قوية لقدرة وهيمنة وسيطرة القطاعين الحكومى والخاص على مقدرات وحقوق وطموحات الشعوب المختلفة [١١].

(٤) معارضة فكرة المجتمع المدني العالمي، الشكل والتفسير:-

رأينا أن ثمة تيار من العولمة يؤيد بشدة توجهاتها على شتى المسارات ويستفيد من كل إنجازاتها ويحاول فى ذات الوقت تطويعها لتحقيق جملة مصالحه الخاصة وعلى حساب الكافة بالمجتمع الإنسانى العالمى، وبالطبع يعمل هؤلاء على معارضة أو مناهضة أى أفكار تتصل بتعزيز قدرات المجتمع المدنى العالمى.

لذلك سنركز فى الجوانب المختلفة أو المكونات التى تشكل طبيعة المجتمع المدنى العالمى والتغييرات التى طرأت عليه فى الآونة الأخيرة، وسنعرف كيف أن هذا المجتمع المدنى العالمى يتضمن بدوره عناصر فردية وجماعية ومؤسسية وتنظيمية بخلاف وجود بنية تحتية به تعمل على تحريكه ودفعه للأمام.

(٥) البنية التحتية للمجتمع المدني العالمي:-

تشتمل هذه البنية على كافة المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية، والجماعات غير الهادفة للربح، بخلاف بعض الشبكات المجتمعية التى تعمل بطرق رسمية أو غير رسمية وتمارس هذه المنظمات مجتمعة مجموعة متنوعة ومتباينة من الأنشطة والمجالات المختلفة على مستوى العالم أجمع وهى موجودة بمختلف الدول

والمجتمعات المحلية والريفية وتمارس أنشطتها، وتعتمد بصورة كبيرة على النشاط التطوعى لأعضائها وعلى الهبات والمنح المالية.

والجدير بالذكر أنه لا توجد لدينا قاعدة بيانات واقعية عن حجم أو طبيعة عناصر المجتمع المدنى العالمى على وجه الدقة، لذلك تستعين المنظمات الدولية بتقديرات شبه واقعية من خلال تحليل بيانات الدول الأعضاء بها، ولكن وعلى الرغم من أن هذه المنظمات التطوعية أو غير الحكومية تعتمد بصفة عامة على العضوية التطوعية للأعضاء إلا أنها أيضا بدراسة تحليلية لقرابة ٢٨ دولة من دول العالم وجد أن هذه المنظمات غير الحكومية استطاعت أيضا أن توفر ما يزيد قليلا على ١٣٤٠٠٠ فرصة عمل بأجر، أى أن لها قدرة على التعامل بواقعية مع مشكلة البطالة أيضا.

وتتميز هذه المنظمات بمرونة كبيرة فى بنياتها التنظيمية بصورة لا تتوافر فى المنظمات العامة أو المؤسسات الكبيرة الرسمية بالدول. ومن ثم فكلما زادت أحجام المساعدات المالية والفنية لهذه المنظمات كلما أضحى بمقدور المجتمع المدنى أن يمارس أدوارا جديدة ومؤثرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

والجدير بالذكر أن المنظمات المدنية باختلاف مسمياتها، تتأثر أيضا بالدعم السياسى الموجه لها أو بصورة أخرى تتأثر بالمناخ السياسى والاجتماعى القائم، بحيث يمكن القول بأن الاضطرابات السياسية والقلاقل الاجتماعية تسهم بدرجة كبيرة فى اختفاء هذه المنظمات وعدم ممارستها لدورها الطبيعى بالمجتمع إن البنية التحتية للمجتمع المدنى العالمى لا تتضمن فقط المنظمات غير الحكومية أو التطوعية بل تتضمن أيضا العديد من المفردات والعناصر الأخرى المجاورة لها، لكننا نهتم بهذه المنظمات لما لها من بالغ الأثر والتأثير على الحكومات والمجتمعات، وأن ثمة توزيعا غير عادل لهذه المنظمات على المستوى العالمى.

بمعنى أننا نجد أن غالبية هذه المنظمات تقع بدول الشمال الغنى الصناعى وأن القلة القليلة فقط تقع أو توجد بالجنوب الفقير أو النامئ، ولكن وبصفة عامة نجد أن المجتمع المدنى كمفهوم فى طور التكوين على المستوى العالمى قد حاز ونال احترام

العديد من القوى العالمية وأمكنة أيضا أن يؤثر بشدة على الأحداث السياسية العالمية فى الآونة الأخيرة بصورة لم يشهدها العالم من قبل، وهى خطوة من المؤكد أن يتلوها خطوات أخرى اشد وأكثر أهمية.

وانتشار المنظمات غير الحكومية يرتبط بشدة بقدرة الدولة أو النظام السياسى القائم على دعمها ومساعدتها بشتى الطرق، أنظر مثلا علاقة الدولة بجنوب شرق آسيا بنشأة هذه المنظمات ومقارنتها بدول الشمال.

وبصفة عامة نجد اليوم أن منظمات المجتمع المدنى أضحت أقل تبعية أو اعتمادا على منظمات الشمال كما أصبحت أكثر قدرة على التشكل بظروفها المحلية والاجتماعية التى تميز مجتمعاتها، بما يعنى أننا بصدد مجتمعات مدنية محلية الطباع لا تتأثر من قريب أو بعيد بالظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ومن ثم لم تعد ظاهرة المجتمع المدنى العالمى ظاهرة غربية صرفة بل تطبعت بالطابع المحلى للمجتمعات الإنسانية التى تواجدت بها.

والجدير بالذكر أن نشأة هذه المنظمات غير الحكومية الأوروبية وتوسعة أنشطتها فى مجالات خارج نطاق المجتمعات المحلية التى تعمل بها، ولعل البداية تعود لسنة ١٩٠٦، حيث بدأت فكرة الخروج من القارة الأوروبية ومع بداية عقدى الخمسينات والستينات وهما عقدى التحرر والنزعات الوطنية راجت هذه المنظمات غير الحكومية كوسيلة جانبية تعتمد على تقديم يد العون والمساعدة للفئات المهمشة أو المستضعفة فى المجتمعات المحلية أو ذات الشعبية الجماهيرية العريضة وبقدرتها على النفاذ أو التوغل بمناطق جديدة أو التعرض لمشكلات مجتمعية يصعب على المؤسسات الرسمية التعرض لها أو التعرف عليها.

ومن ثم استطاعت هذه المنظمات وفى فترة وجيزة أن تستحوذ على اهتمام النظم السياسية والحكومات فمنها من ناصبها العداء ونظر لها نظرة الريبة والشك ومنها من آمن بقدرتها على تقديم أدوار بديلة لدور الدولة حينما تعجز هذه الأخيرة عن أداء أدوراها بالكامل لندرة أو للقصور المادى لديها.

ولا شك أن هذه المنظمات خاصة الدولية النشاط منها تمتلك من المقدرة على العمل وحرية التحرك ما لا تمتلكه المنظمات العامة أو الأجهزة الحكومية الأخرى. لذلك انتشرت الفروع لهذه المنظمات بدول العالم النامى أو بالجنوب بطريقة غير مسبوقة وتزايدت فى الآونة الأخيرة إذ ترى الدول المانحة للدعم والتمويل أن المساعدات فى الفترة القادمة يجب أن تتم من خلال هذه المنظمات غير الحكومية إذ أنها أقدر وأجدر من الحكومات والدول على توصيل الخدمات لمستحقيها فعلا. وبصفة عامة تشكل هذه المنظمات غير الحكومية أو التطوعية العاملة على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية البنية التحتية الرئيسية للمجتمع المدنى العالمى، وبالنسبة للأنشطة الحالية لهذه المنظمات نجد أنه تنحصر فى نشاطين رئيسيين، التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدات، ونشاط البحث والمعرفة والمعلومات، حيث نجد أن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل على تطبيق مشروعات أو تعزيز برامج موجودة للمساعدات والتنمية الاقتصادية ولكن لفئات أو جماعات مستهدفة بذاتها لضعفها أو هامشيتها.

بينما النشاط الرئيسى الثانى، فهى تهتم بمشروعات وبرامج البحث العلمى المتعلق أساسا بقضايا اجتماعية وسياسية وثقافية تخص المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية (فى سنة ١٩٢٤، كان هناك ٦٣٩ منظمة غير حكومية دولية النشاط، النصف تقريبا منها كانت تمارس أنشطة اقتصادية، وما يقارب ١٧٢ منظمة منها كانت تمارس أنشطة بحثية أخرى، بينما البقية الباقية كانت تتنوع نشاطاتها بين تعليمية ودينية وسياسية).

أيضا تشير الدراسات المعاصرة، إلى أن الأنشطة التى تمارسها هذه المنظمات لا تخرج عن الآتى:

أ- ١٢,٦ ٪ لأنشطة المدافعة والسياسة الاجتماعية.

ب- ٥,٢ ٪ للسياسات العامة.

ج- البقية تمارس النشاطين الرئيسيين المشار لهما.

والملاحظ أن ثمة توسعا فى الأدوار والمهام التى تمارسها هذه المنظمات غير الحكومية دولية النشاط، حيث تتزايد اهتماماتها بالقضايا الصحية وبالخدمات الاجتماعية فى الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة ومن هنا نجدها تتوسع فى البرامج والمشروعات الخاصة بهذه القضايا بجانب ممارستها للنشاطين الرئيسيين لها (١٢).

(٦) المجتمع المدني العالمي والقيم:-

ندرك جميعا أن ثمة تباينا واختلافا كبيرا بين دول العالم من حيث القيم والتقاليد والثقافات، إلا أن ثمة قيما مستقرة لا تتغير بتغير المكان أو الزمان، وفى حال تغيرها بفعل الزمن الطويل فهى تحدث تأثيرات لا شك ملحوظة للكافة على مستوى العالم أجمع وما تحدثه هذه التطورات من تغييرات عميقة بالبنية التحتية بالمجتمعات الإنسانية التى تتم بها.

حتى أننا نرى اليوم ظهور ما يطلق عليه القيم الكوزموبوليتانية، أى القيم التى تصلح للتطبيق على مستوى العالم كله ونجد فى قيمة الديمقراطية والمشاركة والمساواة والعدالة الاجتماعية خير أمثلة على هذه القيم الكوزموبوليتانية.

فلم تعد تلك القيم التى تحصر الناس فى قضايا أساسية من يمين أو يسار بل ظهرت العشرات من الموضوعات والقضايا الحديثة التى تهتم البشرية جمعاء من قضايا للنوع إلى حقوق للطفل والمرأة والمسنين، إلى قضايا مواجهة الرعب النووى، العنصرية وحقوق الأقليات..... وظهرت أيضا المئات من الحركات الاجتماعية على مستوى العالم أجمع دفاعا عن البيئة وحماية كوكب الأرض، كل هذه الحركات والمنظمات والأفكار شكلت فى النهاية الزخم وقوة الدفع الرئيسية فى ظهور ما يطلق عليه ببنية المجتمع المدنى العالمى.

(٧) المشاركة والمجتمع المدني العالمي:-

شهدت المجتمعات الغربية جهودا مضنية خلال القرن الماضى دفاعا عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تعرضت أيضا لتغييرات عميقة فى منظمات القيم

الاجتماعية والثقافية بها والتى أدت فى النهاية لظهور الأشكال الحالية من السلطة أو النظم السياسية التى تقوم على الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية وتعلى من شأن المشاركة الإيجابية للمواطن الفرد.

رأينا أيضا أن بدايات هذا القرن قد شهدت محاولات من المنظمات غير الحكومية الأوروبية للخروج من دائرة القارة الأوروبية للعمل على مستوى العالم أجمع وبخاصة المجتمعات الإنسانية المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا بالمقارنة وقتها بالدول الأوروبية الحديثة (فى صورة حركات ومنظمات تطوعية وغير حكومية تعددت أنشطتها وقتها لتشمل مجالات عديدة) ومن ثم يمكن التأكيد على أن القيمة العظمى التى يرتكز عليها المجتمع المدنى العالمى، تتمثل فى المشاركة بغض النظر عن أى اعتبارات أو عوامل أخرى.

ولعل فى الجهود التى بذلتها هذه المنظمات طوال العقود الماضية من حشد وتعبئة الرأى العام العالمى، ضد نظام الحكم العنصرى الأبرتهايد بجنوب أفريقيا خير شاهد على قدرة هذه المنظمات على التأثير على صناعة القرار العالمى فيما بعد.

الجدير بالذكر أيضا أن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية اهتمت بصفة خاصة بقضية الوعى والتوعية بحقوق المواطنة وبأهمية نشاطاتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

بما يعنى أن مردّ ذلك تمثل فى زيادة أعداد المتطوعين بها لإيمانهم برسالتها وقدرتها على العمل بطريقة كبيرة. وقدرتهم أيضا على المشاركة فى المشروعات والبرامج التى تقوم بها هذه المنظمات، ومن ثم أمكن للعامة وعلى مستوى دول عديدة من ممارسة حقوق المواطنة الإيجابية بصورة لم يكن مسموحا بها من قبل ويمكن النظر لحالات بعض الدول الأفريقية والآسيوية كأمثلة شاهدة على قدرة هذه المنظمات الدولية النشاط، على التأثير على مجريات الأمور بهذه الدول وأن تدفع لترسيخ فكرة وقيمة المشاركة بها.

(٨) اتجاهات وتطورات جديدة:-

من خلال مراجعاتنا للخط الفكرى الذى يلتف حول فكرة المجتمع المدنى العالمى، تعرضنا للأبعاد المختلفة لهذه الفكرة أو لهذا المفهوم الناشئ، ونحن هنا سنتناول قضية التحولات أو التغييرات التى طرأت على منظومة القيم العالمية خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، والظروف الاقتصادية والسياسية التى أدت لظهور هذه التيارات الفكرية الاجتماعية بهذا الشكل بعقد التسعينات.

ويرى البعض أن التوسع فى الدور الكبير التى تلعبه المنظمات غير الحكومية دولية النشاط يعود فى المقام الأول للتغيرات التى طرأت على منظومة القيم العالمية، ولعل فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ خير دليل على قدرة التغييرات الاقتصادية والسياسية العالمية فى إحداث تطورات أو تغييرات موازنة تمثلت فى تسارع عملية بناء المجتمع المدنى العالمى.

أنظر أيضا قضية العدالة الاجتماعية والتكتلات التى قامت بها الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية على المستوى المجتمعى المحلى والإقليمى والعالمى، للتأثير على صناع القرار لإرساء أسس سياسات تراعى العدالة الاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بتوزيع الثروات والموارد ومصادر القوة والنفوذ.

ومن العوامل التى ساعدت أيضا على ظهور المجتمع المدنى العالمى بهذا الشكل، المنتديات الاجتماعية العالمية التى تمت بوصاية وإشراف كبريات المنظمات غير الحكومية الدولية وبرعاية أكبر من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

انظر مثلا ما تمخضّ المؤتمر العالمى للقمة الاجتماعية الثانى الذى عقد فى مدينة بورتو الجيرى من ضرورة توحيد وتكثيف الجهود العالمية لكافة المنظمات وروابط المجتمع المدنى العالمى للتصدى بحزم للعديد من القضايا الاجتماعية مثل العنصرية والنوع والاضطهاد، التعامل مع بعض المشكلات الاجتماعية مثل حق المرضى بالإيدز فى الحصول على علاج رخيص الثمن.

وبخلاف ذلك عقدت العديد من المنتديات الاجتماعية الغاية منها العمل على مناقشة الموضوعات والقضايا الاجتماعية الشائكة على المستوى العالمى للخروج بمنظومة قيمية لا تقبل التجزئة ولا تكون حركات على مجتمع بعينه. والتوحد أو التكاتف خلف مجموعة من القيم والسلوكيات التى يتفق عليها الجميع على مستوى العالم.

واليوم على سبيل المثال نجد أن دولة مثل إيطاليا بها أكثر من ١٧٠ منتدى اجتماعى محلى تناقش جميعها القضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية بدرجة شفافية عالية، أى أنه ومنذ المؤتمر العالمى الثانى للمنتديات الاجتماعية، فقد نمت هذه الأخيرة بصورة كبيرة فى مختلف الاتجاهات. بعضها أخذ شكلا تنظيميا قويا، وأخذت تناقش أيضا مختلف الموضوعات والقضايا الاجتماعية المحلية والدولية على السواء.

وبعضها تحولت لمنظمات قوية شديدة التأثير على الحكومات وأنظمة الحكم الوطنية ودفعها دفعا لتغيير البنية التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى ترسخ صور المعاناة واللامساواة بين البشر فى هذه المجتمعات.

وهذا يعنى أيضا أن انتشار هذه المنتديات الاجتماعية على مستوى العالم يعد فى ذات الوقت أيضا حركة قوية لمناهضة العولمة، والرأسمالية المتوحشة، لذلك رأينا المظاهرات العنيفة من هؤلاء الذين يناهضون فكرة العولمة المتوحشة كلما عقد منتدى التجارة العالمى بدولة من الدول احتجاجا على التوجهات الرأسمالية العنيفة.

وعلى نفس المنوال وجدت تحالفات قوية بين العديد من الشبكات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية أو الإقليمية والعالمية الغاية منها الوقوف بحزم ضد محاولات النيل من مكتسبات الطبقات الفقيرة ومنعا لتدهور أوضاع هؤلاء.

ولعل أيضا من المحاسن التى تنسب لهذه المنتديات أنها تنتهج العمل السلمى فى التظاهرات والحركات الاحتجاجية التى تقوم بها. وفى نفس الوقت تهتم بمناقشة الأفكار والقضايا بين أعضائها الحضور بديمقراطية عالية، وهى تستغل فى ذلك قدرة

الميديا فى التأثير على الناس لاستقطاب أعضاء جدد بها أو للتأثير على صنّاع القرارات والسياسات الجدير بالذكر أن ثمة محاولات عنف وقسوة من الشرطة الإيطالية تمت قبل المتظاهرين بإحدى حركات الاحتجاج المناهضة للعولمة بمدينة جنوه الإيطالية مما أدى لمقتل متظاهر شاب ولقد تجليت قوة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المنبثقة عن المنتديات الاجتماعية، عن فكرة أو حركة مناهضة الحرب على العراق، والتى انتشرت بدول العالم المختلفة انتشار النار فى الهشيم، وتزعمتها قيادات محلية وإقليمية ودينية من وزن البابا يوحنا بولس الثالث، بطريرك الكنيسة الكاثوليكية بروما، بخلاف عشرات الآلاف من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية كلها اجتمعت على كلمة لا للحرب على العراق،

ومنها مثلا منظمة أنشأها شاب فى الحادى والعشرون من العمر، استطاع خلال أسبوع واحد عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ أن يجمع أكثر من نصف مليون توقيع عبر الانترنت لشخصيات عالمية ومحلية ومن مختلف المستويات، وإرسالها لموقع البيت الأبيض الأمريكى للتأكيد على ضرورة نبذ الحرب على أفغانستان والبحث عن بدائل أخرى. كما اشتعلت المظاهرات بكافة أرجاء العالم مناهضة للحرب على العراق، بحيث أضحى الوضع على مستوى العالم مختلفا جذريا بعد هذه الحرب.

فقد تيقن الجميع أن فى فكرة المجتمع المدنى العالمى بديلا قويا وأداة رئيسية يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق تأثير وضغط على صانعى القرار، وإن لم تكن هذه الفكرة قد نجحت فى إيقاف الحرب إلا أنها لفتت النظر لخطورة أن تترك القوى السياسية اليمينية هكذا دون ضابط أو رابط للتأثير عليها أو الحد أو التخفيف من تأثيراتها(١٣).

إن فكرة المجتمع المدنى العالمى بداية جيدة للتأثير على عملية صناعة القرار أو السياسة العالمية، إن المجتمع المدنى العالمى وعلى الرغم من أنها فكرة تطورت منذ عقود طويلة فأنه وبصفة عامة نجد أن المجتمع المدنى العالمى قد مر بتطورات كثيرة

منها مثلا:-

١- أنه ارتبط بالتحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى شهدها العالم فى العقود الثلاثة الماضية، خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

٢- أن هذه التغييرات أو التطورات بدورها ساهمت بدون شك فى الترويج للحركات الاجتماعية الدولية النطاق، بحيث نما الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية والسياسية الدولية.

٣- أنها حركة أو مفهوما ارتبط بالتطور فى البنيات الديمقراطية، والتوسع فى هامش الحريات المدنية وتعلقت أكثر بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية والتطوعية بمختلف دول العالم.

٤- أن عقد التسعينات من القرن العشرين يعد نقطة ارتكاز فى جمع لم الشمل لهذه المنظمات والحركات الدولية الطابع أو النشاط، حيث ساهمت تقنيات الاتصالات والمعلومات فى تقريب هذه الجماعات والحركات الاجتماعية من بعضها البعض بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية.

٥- أن أزمة الحرب على العراق كانت محكا وتجربة قاسية للمجتمع المدنى العالمى وعلى الرغم من فشله فى إيقاف الحرب إلا أن الجهود التى بذلت لفتت النظر لضرورة تدعيم وتقوية الفكرة لمناهضة العولمة وعمليات الهيمنة السياسية والعسكرية من قبل القوى السياسية العالمية.

(٩) ثلاثية المشاركة والدولة والمجتمع المدني:-

تعتبر المشاركة خيارا استراتيجيا لا مفر منه فى الوقت المعاصر وضرورة ومطلبا فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفرض نفسها على الساحة العالمية.

ويعتمد صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع على المساحة المتاحة للمشاركة الفاعلة فى صياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم الرعاية

الاجتماعية وأكثر من ذلك فى تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة التنفيذ وتقويمها مما يؤثر إيجابيا على ارتباط السياسات الاجتماعية بالواقع المجتمعى ومن ثم مقابلة الحاجات وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

والمشاركة مكملة لمنظومة الدولة ومؤسسات العمل الأهلى وكأن كفاءة هذه المؤسسات لها دور أساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية.

ورغم أن ذلك لا يعفى الدولة من مسئولياتها السيادية ودورها التوجيهى والتشريعى والرقابى والتنشيطى إن للدولة مشاركتها لتحقيق أدوارها السيادية وللقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى مشاركاته فكيف يمكن إحداث التناغم بين هذه الأدوار والمسئوليات والمشاركة خاصة فى رسم السياسات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية؟

إن التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة الثلاثية المتمثلة فى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ضرورة أساسية ومطلبا أكثر إلحاحا فهيمنة ضلع واحد من أضلاع المشاركة يعد من المعوقات التى تحد من صحوة وفعالية الضلعين الآخرين وتمنع تطور وتطور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسية فعالة ومستقلة، ويؤثر ذلك فى رسم وصياغة سياسات رعاية اجتماعية غير مواتية ولا تتوافق مع حاجات الواقع المجتمعى فى كل مجالات الرعاية الاجتماعية.

فقبل أن تكون مؤسسات المجتمع المدنى بديل خدماتى للدولة يجب أن تشارك بفعالية فى رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات، وتفعيل قدراتها الذاتية والإدارية وقدرتها على التنافس فى ظل نظام السوق، ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية، وتقديم مساعدات متبادلة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتكيفها مع اقتصاد السوق واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأى العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات وتدعيم قوتها ككيان مستقل فى رسم مثل هذه السياسات.

إن مساندة القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية من المنظمين وتوسيع قاعدة المنظمين لمؤسسات المجتمع المدنى ومشاركتهم الفاعلة فى دعم وتنشيط هذه المنظمات مطلب ضرورى لدعم قوة مؤسسات المجتمع المدنى وبلورة وتطور المجتمع المدنى.

ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدنى فى صياغة أهدافها على صيانة رأس المال المادى والبشرى وتنمية وبناء القدرات البشرية وإعادة بناء هذه القدرات باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل المشارك والمحرك والمستفيد من عملية التنمية(١٤)، وتركز كذلك على مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة ويجب أخيرا أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعى لكل الفئات فى المجتمع خاصة المتأثرة سلبا بتنفيذ وإجراءات سياسات الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع.

ولعل المتغيرات السابقة تعكس بصورة فاعلة ارتباط الخدمة الاجتماعية وفعاليتها وبصورة حاسمة بفعالية مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع ودورها ومسئولياتها فى التدخل النشيط وتفعيل دور هذه المؤسسات فى الوفاء بالأدوار المتوقعة منها سواء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغة أطرها أو تنفيذها.

(١٠) مشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الواقع العالمي الجديد:-

تتعدد مشكلات مؤسسات المجتمع المدنى وقد تتشابه فى كثير من المشكلات المؤسسية، ومشكلات منظمات العمل الأهلى والتطوعى والتى تظهر عند التصدى لتقويم عمل وأداء تلك المؤسسات، بالرغم من الممارسات التاريخية العريقة للمجتمع فى هذا المجال حتى يمكن القول أن هناك مشكلات تاريخية تتعلق بهذه المؤسسات فضلا عن المشكلات المعاصرة العالمية، ونركز هنا على أهم هذه المشكلات التى تتمحور فى فك الازدواج والثنائية فى العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى حيث العلاقة بينهما تتسم بالإيجابية والسلبية فى آن واحد فتدخل الدولة إيجابيا فى التدعيم المالى والإشراف والمراقبة وإبعاد المستغلين وإصدار التشريعات المنظمة وتقديم ومسائل الدعم المختلفة وتوفير وسائل الاتصال بالجماهير وفى مقابل ذلك نجد عدم

الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى والتقليل من شأن هذه المؤسسات فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية والنظر إليها باعتبارها مصدرا للقلق والإزعاج.

ضعف وغياب التنسيق الواعى بين المجتمع المدنى والدولة خاصة فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، بالرغم من وجود بعض الشواهد التى قد تؤكد كفاءة هذا التنسيق فى السياسات الاقتصادية.

ولعل التحديات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى ذات طبيعة عالمية لضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى والشبكات الدولية والإقليمية خاصة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى).

بالإضافة إلى مشكلات تدنى نسب العضوية ونسب المشاركة فى اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة فى مراكزهم لسنوات طويلة، ومشكلات التمويل.

وضعف تراث المؤسسية والقيم الجماعية لدى الأفراد فى المجتمع مما يؤثر على قدراتها فى إعادة تحديد الأهداف وبناء الاستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.

بالإضافة لغياب ثقافة المجتمع المدنى بين الناس فى المجتمع مما يؤثر سلبا على رأس المال الاجتماعى ومؤسسات المجتمع المدنى.

ويعكس كل ذلك أن ضعف رأس المال الاجتماعى فى المجتمع يؤثر سلبا على صحوة منظمات المجتمع المدنى، وأن كفاءة وفعالية أحدهما ينعكس على كفاءة وفعالية الآخر.

والعلاقة التبادلية هذه تتضح فى دور رأس المال الاجتماعى فى تكوين التنظيمات ومؤسسات المجتمع المدنى وتفعيل دورها فى المجتمع وأحداث التوازن المطلوب مع الدولة والسوق.

كما أن تنشيط المجتـمع المدنى وتفعيل دوره وتوازنه فى المجتـمع يساهم فى بناء رأس المال الاجتماعى.

ولعل من أهم المشكلات التى تعتـرض مـؤسسـات المجتـمع المدنى تلك التى ترتبط بالثقة المتبادلة بين الناس وهذه المؤسسات والقائمين عليها وقدراتها المؤسسية على تحقيق المطالب ومقابلة الحاجات المجتمعية، وكذلك ثقة المؤسسات المجتمعية الأخـرى فى دور مـؤسسـات المجتـمع المدنى وأحداث التـوازن المطلوب بين الدولة والسوق والمجتمع المدنى.

المراجع

(1) Wikipedia, Social Capital, the Free Encyclopedia, 2006, p:(4).

(2) Ibid, pp:(3-5)

(3) Ibid, p:(6).

(4) Ibid, pp:(3-12).

(5) Francis Feikmyama, Social Capital and Civil Society, IMF Confererce on Second Generation reforms, George Mason Unvi. October, 1999, pp:(1-2).

(6) Edward Banfield, The Moral Basis of a Backward Society Glencoe, IL: Free Press:1985.

(7) James S. Coleman, "Social Capital in the Creation of Human Capital", American Journal of Sociology Supplement 1988 pp:(95-101).

(8) Francis Fukuyama, op. cit.

(9) Mary Kaldor, (et. al.), Global Civil Society 2003, N. Y., Oxford university Press, 2003, p:(3).

(10) Ibid, pp:(4-6)

(11) Ibid, p:(8)

(12) Alejandro Colas, International Civil Society Social Movements in World Politics, Blackwell Publishers, Inc, N.Y, 2002.

(13) Mary Kaldor, (et. al.)op. cit, pp(24-53).

(14) Sarri, Rosemary, International Social Work at the Millennium, (In) Michael Reisch Eileen Gambril (eds.), Social Work in the 21Century, Thousand Oaks, California, 1997, pp:(23-28).

الفصل الخامس
رأس المال الاجتماعى والتنمية

أولاً: رأس المال الاجتماعى والصلة المفقودة بالتنمية.

ثانياً: فى رأس المال الاجتماعى والتنمية.

ثالثاً: الثقافة وقضية التنمية.

رابعاً: رأس المال البشرى والروحى.

(١) رأس المال البشري

(٢) رأس المال الروحي

خامساً: رأس المال الاجتماعى عائد ودافع للمشاركة الشعبية.

أولاً: رأس المال الاجتماعي والصلة المفقودة بالتنمية:

بالرغم من وجود العديد من الشواهد والدلائل الأمبيريقية في كل المجتمعات التى تؤكد وجود علاقة بين رأس المال الاجتماعى والتنمية إلا أن هذه العلاقة لم تنل حظا وافرا من الدراسات التى تبحث وتفحص هذه العلاقة الأكيدة، والتى ربما ستفرض نفسها فى السنوات المقبلة.

ويمكن تعريف مفهوم التنمية المستدامة بأنها عملية تنمية تضمن للأجيال التالية أو المستقبلية حقا فى الحياة وبالتمتع بالموارد المتاحة بالمجتمع مثلما تحقق أو تشبع احتياجات الأجيال الحالية. وبطبيعة الحال فإن التنمية هنا تركز على حق هؤلاء بالوصول لرؤوس الأموال الموجودة بالمجتمع سواء أكانت طبيعة أو مادية أو غير مادية (بشرية) وتمثل رؤوس الأموال هذه جملة الثروة القائمة بأى مجتمع ومن خلال وجود هذه الثروة يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن ثمة علاقة مفقودة بين طبيعة ونوعية رؤوس الأموال هذه وبين رأس المال الاجتماعى، فحتى اللحظة الراهنة لا توجد دراسات مؤكدة لتأثير رأس المال الاجتماعى على التنمية الاقتصادية بصفة مباشرة، بالرغم من وضوح هذه العلاقة.

ويمكن إيضاح الصلة بين رأس المال الاجتماعى كمفهوم جديد فى محاولة للربط بينه وبين التنمية الاقتصادية وغيرها بالمجتمعات المعاصرة فى:

(١) كيف يمكن لرأس المال الاجتماعى أن يؤثر على عوائد التنمية الاقتصادية[١]؟

ثمة دليل على أن لرأس المال الاجتماعى قدرة أو تأثير ملحوظ على نواتج التنمية الاقتصادية القائمة فى مجتمع ما، من حيث:

- النمو الاقتصادى.
- عدالة توزيع الثروة والدخل القومى.
- القدرة على استئصال فاقة الفقر.

فوجود العلاقات الإنسانية الطيبة والتعاون ومناخ الثقة ,كلها عوامل تؤثر إيجابيا على قدرة المشروعات الاقتصادية الخطط التنموية الاقتصادية وذلك من خلال حرية الشراكة وتداول المعلومات، والتنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية الجارية.

وباختصار فإن رأس المال الاجتماعى يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتى نواتج التنمية معبرة دائما عن الحاجات المجتمعية للكافة.

ويعمل رأس المال الاجتماعى أيضا على ترسيخ فكرة الشراكة بين الناس عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة الصالح العام

ويمكن تخيل تأثير رأس المال الاجتماعى على التنمية والعوائد الاقتصادية من حيث، إتاحة الفرصة للشراكة بالمعلومات الخاصة بالتنمية، فالمنتجين بطبيعتهم لا يمتلكون القدرة المعرفية الكافية واللازمة للوصول للمستهلك أو العميل أو المعرفة بالسوق وطبيعته وديناميته كما يجهلون أحيانا رغبات واحتياجات المستهلكين لذا يمثل رأس المال الاجتماعى فرصة طيبة لهؤلاء للتعرف عن قرب على المعايير والقيم والتقاليد المجتمعية السائدة بالمجتمع وبالتالى التعرف على احتياجات هؤلاء وأولئك بدقة.

ويمكن الاستفادة من المشاركة بالمعلومات أيضا، فى أو عند التعامل مع الفقر ومشكلاته الناتجة عنه بالمجتمع، فمن خلال إتاحة المعلومات عن رأس المال الاجتماعى يمكن للمخططين أو للمهتمين بالتنمية والقضاء على الفقر من التعرف على حاجات ومطالب الفقراء، من الحاجات الأساسية والمعوقات التى تقف حجر عثرة بطريقة تغلبهم على حالة الفقر هذه.

إن رأس المال الاجتماعى لا يؤثر فقط على عائد التنمية الاقتصادية ولكنه يعد أساسا جوهريا لبناء نسق إقتصادى قوى وفعال يتوافق مع السياق الإجتماعى بمكوناته وتفاعلاته وشبكة علاقته.

ويعكس ذلك ضرورة تشخيص وتحليل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع كثروة اجتماعية بجانب الثروات الطبيعية فى المجتمع وذلك لتحديد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والتخطيط لحدوثها وكأساس ضرورى وهام وقاعدة تنطلق منها هذه الاستراتيجية لنتوقع تقبل وتفاعل وثقة ومشاركة الناس مع النسق الاقتصادى فى المجتمع.

ولا يعد رأس المال الاجتماعى نقطة انطلاق فقط لبناء استراتيجية التنمية الاقتصادية ولكن أيضا يعد قاعدة أساسية لبناء استراتيجيات التخطيط الإجتماعى وبرامج مشروعات التخطيط الإجتماعى التى تركز على نمط العلاقات والتفاعلات والمشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات التخطيطية والتعبير عن الحاجات المجتمعية والمشاركة كذلك فى كل مراحل وعمليات التخطيط للتنمية.

(٢) التنسيق، بدون أنشطة تنسيقية لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية كافية أو جيدة فى المجتمع، ولا يتحقق التنسيق إلا من خلال تناغم عمل كافة القطاعات المجتمعية، المؤثرة والمتأثرة بعمليات التنمية هذه.

وبطبيعة الحال فإن الأنشطة التنسيقية تستلزم ضرورة توافر البيانات والمعلومات اللازمة عن رأس المال الاجتماعى بما يمكن القائمين على التخطيط أو التنفيذ من التعرف أو توقع سلوكيات الجمهور، مثلا يمكن الاستعانة برأس المال الاجتماعى فى الحد من السلوكيات الانتهازية الاستغلالية السائدة لدى البعض لما لها من أثار سيئة وسلبية بالغة على نتائج التنمية بصفة عامة والمجتمع ككل بصفة خاصة.

ويمكن استغلال رأس المال الاجتماعى أيضا فى دفع الاتجاهات الإيجابية بين الناس والمتمثلة فى الإيمان بقيمة العمل والإنتاج، وبناء جسور الثقة بين الناس وبين بناء أبعاد المجتمع ومؤسساته المختلفة(٢).

(٣) القرارات الجمعية أو الجماعية، وتعد القرارات الجمعية أو الجماعية شرطا رئيسيا لإدارة الموارد المجتمعية القائمة وهى أيضا أحد أسس رأس المال الاجتماعى،

بما يعنى أن تصنع أو تتخذ القرارات الاقتصادية والسياسات التنموية بغية الحفاظ على الصالح العام.

وإذا كانت المنظمات التطوعية غير الحكومية محدودة القدرات والإمكانيات للتأثير على عمليات التنمية الشاملة فإن هذا العبء يقع بدرجة كبيرة على عاتق المؤسسات المجتمعية القائمة فهى وحدها القادرة على تحفيز الناس وتقوية وتشجيع قيم التعاون وبناء الثقة بينها وبين المجموع العام من السكان.

أن تقوية أو تعزيز قيم رأس المال الاجتماعى وتوظيفها فى عمليات التنمية المختلفة ليس رهناً بقدرات فردية محدودة حتى وإن تعلقت بجهود منظمات غير حكومية بل عبء إدارة وتطبيق هذه القيم يقع بدرجة كبيرة على عاتق الدولة بمؤسساتها ومنظماتها المختلفة لما تملكه من قدرات وموارد كبيرة تستطيع توجيهها لهذا الغرض.

وثمة أدلة قاطعة على أن المنظمات المحلية الرسمية بصفة خاصة، قادرة على حشد وتعبئة القدرات والجهود المجتمعية، وتحفيز رأس المال الاجتماعى من خلال إقرار قيم العدل والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمشاركة الإيجابية للمواطنين بالشأن العام، وإذا تحققت هذه القيم أمكن تفعيل دور الشبكات المجتمعية وقيم الثقة والتعاون.

والجدير بالذكر أيضا أن رأس المال الاجتماعى شأنه شأن باقى الأنواع الأخرى من رؤوس الأموال، لا تكفى بذاتها لتحقيق نتائج مرجوة أو مرغوبة ما لم تكن مصحوبة بتناغم أو تكامل بالعمل مع باقى رؤوس الأموال الموجودة بالمجتمع مادية، طبيعية، بشرية، الفارق أو الاختلاف هنا أن وجود رأس المال الاجتماعى يقوى أو يعزز من قدرة الأنواع الأخرى على تحقيق النتائج التنموية المطلوبة..

إن رأس المال الاجتماعى كذلك لا يمكن تحليله على مستوى فردى أو جزئى بل يستلزم الأمر التعامل معه على المستوى الكلى الماكرو فالحديث عن كفاءة نظام الأسواق الداخلية أو عن آليات التنمية الاقتصادية رهن بضرورة الترويج لترابط

مجتمعى مدنى قوى بين الفرد والمؤسسات المحيطة به كما تقوم أيضا على افتراض وجود الثقة الكافية والحوافز الفردية التى تدفع الفرد دفعا للعمل وبذل الجهد بما يعود بصورة إيجابية على الصالح العام.

ولعل أبلغ دليل على قدرة التحليل و النظرة الكلية لرأس المال الاجتماعى ما حدث على مستوى البلدان الاشتراكية الأوربية السابقة والتى استيقظ سكانها بين عشية وضحاها ليجدوا دولهم قد انهارت وذهبت أثرا بعد عين، وما حدث عقب ذلك يبين مدى تأثير الدولة كبنية سياسية ومؤسسية على الحفاظ على رأس المال الاجتماعى والترويج له بقوة، فانتشار الجريمة المنظمة وظهور كافة أنواع العلل والأمراض الاجتماعية ساهم بقوة فى تحليل المجتمع بصورة لم تسبق على مستوى العالم القديم والحديث(٣).

ويعد الناس فى المجتمع ثروة تتمثل فى العديد من القيم والمعايير والسلوكيات التى قد تؤثر سلبا أو إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من عوائدها، فالناس هم الذين يقودون التنمية ويحددون أهدافها ويشاركون فى كل عملياتها حتى النهاية.

وكذلك فإجماع الناس حول قيم وسلوكيات إيجابية محددة، من خلال تفاعلات إيجابية مع تنظيمات ومؤسسات تجمع هؤلاء وتستوعب مشاركتهم وتعبر عن حاجاتهم، وشراكة فاعلة لمثل هذه التنظيمات، وشبكات اجتماعية تعزز وتقوى من القدرات على التفاعل والمشاركة يعضد عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تحقيق أهدافها، والاستفادة المثلى من نواتجها والثقة فى النسق الأقتصادى والاجتماعى فى المجتمع، والتعاون المثمر لمواجهه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: فى رأس المال الاجتماعي والتنمية:

مفهوم رأس المال الاجتماعى ليس بالجديد ولكنه قد استخدم بالفعل منذ بدايات القرن العشرين، حيث أشار هانفان hanifan(١٩١٦) إليه فى العقد الأول من القرن

العشرين واستخدم لوصف الخصائص العامة التى تدعم من دراسته لمفهوم رأس المال الاجتماعى والتى من الممكن أن تسهم فى القضاء على الانحدار الحضرى الحادث. لذلك فإن الجذور التاريخية لمفهوم رأس المال الاجتماعى ترجع إلى ما هو أبعد من ذلك.

وعلى الجانب الآخر فإن هناك العديد من الرؤى التى استطاعت خلال فترة السبعينات من القرن العشرين أن تحدد العديد من النظريات التى بينت وبشكل واضح وملحوظ أن العلاقات الاجتماعية بين الناس بعضها البعض وبينهم وبين الصفوة من الساسة تعد الآلية الأساسية لقديم وترسيخ مفهوم رأس المال الاجتماعى.

ومن ثم فإن النظريات الأساسية للتنمية توضح العلاقات الاجتماعية ولكن لسوء الحظ فإن أحداث الماضى والحرب الباردة والحروب التى استهدفت الإنسانية والمزيد من العنف ضد الأقليات، والحركات الاستعمارية التى تعاقبت منذ ذلك الحين، كل ذلك سبب أزمة واضحة وانحدار واضح فى العلاقات الاجتماعية، وعدم قدرة الأفراد على استغلال طاقتهم وتوجيهها إلى ما يخدم مجتمعهم المحيط[٤].

ومن هنا فإن أدبيات رأس المال الاجتماعى فى هذا السياق تقدم لنا توضيحا مبدئيا نستطيع من خلاله الإجابة على هذه القضايا، وهذه التحديات فى كافة العلوم الاجتماعية وفروعها قد ساهمت فى إيجاد نظرة فاحصة وداعمه لدور المؤسسات والمجتمعات وأهمية هذا الدور فى تحقيق التنمية.

من هنا فإن أدبيات رأس المال الاجتماعى لها تاريخ واقعى طويل فى العلوم الاجتماعية، ولكن هذا المصطلح قد استخدم فى وقتنا المعاصر ليشير أو يعود بنا إلى كتابات ليدا هانفان منذ عام (١٩١٦) وما قامت به من جهود واضحة فى سبيل تدعيم هذا المفهوم، خاصة فى المدارس الغربية بفرجينيا ولقد تطرقت فى سبيل ذلك نحو توضيح أهمية المشاركة المجتمعية فى تدعيم أداء المدارس، ولقد اتجهت نحو هذا المفهوم رأس المال الاجتماعى ووصفته بأنه واقع ملموس من شأنه أن يجد معظم الأفعال والضوابط فى الحياة اليومية للناس:مثل الثقة المتبادلة وأهميتها فى تدعيم

العلاقات القائمة فيما بينهم والصحبة والألفة والمودة والتعاون، والتعاطف والمشاركة الوجدانية، فضلا عن التفاعل الاجتماعى البناء بين الأفراد والأسر باعتبارهم وحدة اجتماعية متداخلة ومترابطة.

وبعد ما ذكره هانفان Hanifan فأن فكرة رأس المال الاجتماعى قد وصفت خلال عقود كثيرة متعددة، ولكنها لم تظهر بشكل واضح ولم تعاد صياغتها من خلال علماء الاجتماع الحضرى بكندا، ولكن خلال فترة الستينيات من القرن العشرين أيضا تم تحديث هذه الأفكار من خلال علماء الاقتصاد ومن خلال النظريات الاقتصادية التى تطرقت لفكرة رأس المال الاجتماعى من هذا المنظور.

وبذلك فإن المنظورات الرئيسية التى تتناول مفهوم رأس المال الاجتماعى يجب أن تركز على الرؤية المجتمعية، الشبكات القائمة والرؤية المؤسسية(٥).

إن المنظور المجتمعى يربط رأس المال الاجتماعى مع بعض المنظمات المحلية القائمة مثل الاندية، الجمعيات والجماعات المدنية، فالسياق المجتمعى والذى ينظر إلى عدد وكثافة هذه الجماعات داخل المجتمع هو الذى يحدد مدى التماسك والترابط الجيد لرأس المال الاجتماعى ومدى التأثير الإيجابى على رفاهية المجتمع المحلى، لذلك فإن هذا المنظور له أهمية قصوى فى تحليل الفقر فى إدارة المخاطر التى يتعرضون لها وكذلك ما يواجهونه فى إجحاف.

وكما لاحظ دورديك Dordick فإن الفقر هو المشكلة الوحيدة التى لا يمكن أن يتم مواجهتها والتخلص منها إلا من خلال تفعيل الروابط داخل المجتمع المحلى وتدعيم دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى(٦).

وأهم ما كتب عن رأس المال الاجتماعي من انتقادات

١- أن المفهوم حدد بشكل مطلق.

٢- يستخدم رأس المال الاجتماعى بطرق مختلفة باختلاف المؤلفين والباحثين.

٣- غالبا ما يختفى مقياس المفهوم بقدر يكشف أن بعض الأدبيات يوظفون المفهوم لقوة الإقناع أكثر من رؤية المفهوم ذاته بما يمكن ضرورة استخدام المفهوم بعناية(٧).

ويطالب المفهوم بالعمل أكثر، وتم معالجة المفهوم فى أغلب الأحيان مشتملا لكل الأصول الاجتماعية، التى تتراوح بين شبكات العلاقات الاجتماعية وعضوية التنظيمات، وتعميم الثقة الاجتماعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القومى مثل المؤسسات التشريعية...... الخ، حيث يؤثر ذلك على تسهيل التفاعلات الاجتماعية، والتى تختلف فيما بينها فى الامتيازات الممنوحة لدعم هذه التسهيلات.

والمفهوم مفيد للتنمية فى أى مكان، عندما نبحث عن الأسباب وليس التأثيرات، ونقوم بتحليلها وليس كل الأصول الاجتماعية.

كل ذلك يدفع إلى ضرورة تحديد المفهوم وبدقة أكثر حتى يمكن أن نقف على ما يدعمه ويعكسه هذا المفهوم للاستفادة فى التنمية.

ويوجد محاولات لتحديد ما يمكن الاستفادة من المفهوم فى التنمية، حيث أن العلاقات الاجتماعية كمصدر تسهل الوصول للمصادر الأخرى فى المجتمع، وتوضح خرائط فى البناء الاجتماعى للعلاقات والتفاعلات سواء للفئات أو الطبقات الاجتماعية أو النوع أو الجماعات الإثنية فى المجتمع، وبناء العلاقات الاجتماعية هذا يمكن تغييره.

ويمكن أن يعمل الناس بجدية أكثر فى شبكات اجتماعية وبذلك يمكن تغيير العلاقات الاجتماعية فى البناء الاجتماعى، المؤثرة على الأوضاع فى هذا البناء، وقوتهم فى المجتمع والمصادر الأخرى، ويعد ذلك وظيفة من وظائف السوق(٨).

ويعنى التأثير الهام للشبكات الاجتماعية كذلك أن التنظيمات لا يمكن أن يكون متجانسه Homogenous ألا إذا ربطت الأعضاء فى علاقات داخلية فى التنظيم وما بعد التنظيم كذلك.

ويعد ذلك تحديا لإعادة تفكيرنا فى كيفية عمل التنظيمات والتى قد تشوه الحدود بين هذه التنظيمات ويعد ذلك مفيداً حيث يساعد رأس المال الاجتماعى فى

إثراء مناقشة ورسم الطرق المعقدة لربط التنظيمات ببعضها وجماعات الاهتمام فى المجتمع.

ولمثل هذه الأفكار فإن العلاقات الاجتماعية لها تأثيرها الهام على السوق والمجتمع المدنى وأحيانا يكون ثروة، ويمكن أن تكون كذلك قيدا لمساعدة مدخلات التنظيمات والمؤسسات القائمة وتفاعلات البناء الاجتماعى(٩).

ويعد رأس المال الاجتماعى ذات أهمية فى برامج الإصلاح المؤسسى حيث يمكن فهم الأدوار بشكل صحيح، وبذلك يمكن فهم الممارسة كذلك بشكل صحيح.

ويوجد أفكار معقدة وبشدة عن كيفية التفكير فى الفقر والتمييز الاجتماعى والأسواق وشكل الحكم وأمور أخرى كثيرة.

ويساهم رأس المال الاجتماعى فى وجود أسوق حقيقية Real Markets

حيث أن بناء العلاقات والتفاعلات الاجتماعية سوف يؤثر على المنافسة النسبية Relative Competitiveness فى الأسواق بتنظيم الوصول للمعلومات وأنماط الالتزامات المتبادلة Reciprocal Obligations ويؤثر ذلك على التجار والربحية(١٠).

كما يؤثر بناء العلاقات الاجتماعية على طبيعة ممارسة السوق الحقيقى.

ويعد ذلك نتيجة بديهية لتدعيم فكرة النظر للثروة والفقر واستراتيجيات البقاء Survival والإعالات livelihoods.

وبالنسبة للأفراد يؤثر بناء العلاقات الاجتماعية تأثيرا هاما على قدراتهم لبناء الثروة والتحكم فى المصادر والمؤسسات، ويؤثر ذلك بالطبع على المشروعات التنموية وعائدها.

ويعد بناء العلاقات الاجتماعية أكثر أهمية فى تحديد الوظائف الحقيقية للمؤسسات، والتنظيمات الاقتصادية والسياسية فى المجتمع وقدرات المواطنين على الإعالة وناقش ذلك رأس المال الاجتماعى واهتم به بطرق مختلفة(١١).

١- أن بناء العلاقات الاجتماعية يوضح بسهولة الفئات والطبقات الاجتماعية والأثنية والنوع وأى تصنيفات أخرى تستخدم فى التحليل الاجتماعى.

٢- أنه يمكن التدخل لتغيير العلاقة بين البناء والتأثيرات.

ويقودنا رأس المال الاجتماعى للإجابة عن: ماذا نقول حقيقة عن الشبكات الاجتماعية؟

وأوضح البنك الدولى أن تسهيل الاتصالات مع التنظيمات والمؤسسات يؤثر على الثقافة، وحيت تكافح الجماعات لإيجاد طريق للاتصال بالمجتمع ولذلك ينخرطوا كأعضاء فى المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، ولذلك فإن التنمية الاجتماعية لا تركز فقط على العقائد المؤسسية الرئيسية.

كما أن رأس المال الاجتماعى يسهل تقييم التنمية الاجتماعية سواء من داخل أو خارج المؤسسة(١٢).

وللتقييم أهمية حيث يجعل المجتمع يحدد الايجابيات والاستفادة منها والسلبيات ويحاول التغلب عليها لضمان فعالية التنمية ذاتها أو عند التفكير فى خطط تنموية جديدة.

القروض وتوظيف الأستثمار:

ويناقش ذلك من خلال الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى، وكيف يؤثر رأس المال الاجتماعى على المنظمات التى تستخدمه وبمن؟ ولمن؟ وكيف؟ ومن المتحكم؟

ويتأثر الاستثمار بالثقة وبناء رأس المال الاجتماعى كما ان اعتقادات وقضايا المواطنين فى المجتمع تكون هامة عند بناء استراتيجية لتنمية هذا المجتمع.

وتعبر التنمية الاجتماعية عن العلاقات الاجتماعية من ناحية، وتساهم فى تغييرها من ناحية ثانية، واعتقادات الناس تجاه مجتمعاتهم وخاصة الفقراء والمعدمين(١٣).

ويلعب المناخ الاجتماعى ببنائه وعلاقته وتفاعلاته والإطار القيمى والمعايير

ودرجة الثقة، والشراكة وفاعلية الشبكات الاجتماعية وقدرة المجتمع بشبكاته وتنظيماته ومؤسساته على تحديد ومواجهه المشكلات دوراً حاسما فى متغيرى القروض وتوظيف الاستثمار فى أى مجتمع مما ينعكس على التنمية.

التنمية الإنسانية:

جاء الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة مركزاً على الأبعاد الاقتصادية بالدرجة الأولى أكثر من الاجتماعية وتمخض عن ذلك الاهتمام بالتنمية الإنسانية التى تركز على البعدين الاقتصادى والاجتماعى معاً.

ومن ثم فإن التنمية الإنسانية هى تلك التى تحدث تحولاً وتحديثاً فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فى إطارها الإنسان فى المجتمع محلياً وقومياً وعالمياً والتى تساعد على تمكينه وتقويته فى إطار حقوقه وحرياته المشروعة، وتساهم فى تحسين نوعية الحياة للإنسان.

ومن المفهوم السابق يتضح أن التنمية الإنسانية تركز على الإنسان صانع التنمية والمستفيد من عائدها وقدرات الإنسان على صنع معدلات التنمية وتحقيق عدالة فى توزيع عائدها.

كما أن المفهوم يربط الأبعاد الاجتماعية بالأبعاد الاقتصادية فى إطار واحد بنفس القدر من المساواة والاهتمام على اعتبار أن كل بعد يؤثر فى الآخر ويتأثر به فى نفس الوقت.

كما أن المفهوم لا يعزل الإنسان فى المجتمع عن المجتمعات الأخرى وينطبق ذلك على العولمة وما أحدثته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية يتأثر بها الإنسان فى أى مجتمع.

ويركز المفهوم كذلك على حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسانية المشروعة، كما يهتم المفهوم بمفهوم هام تركز عليه الخدمة الاجتماعية وهو تحسين نوعية الحياة بمؤشراتها المختلفة للارتقاء بالإنسان واحترام

إنسانيته وحقه فى أن يحيا حياة كريمة، والرضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقه ومسئولياته.

ثالثاً: الثقافة وقضية التنمية:

أخذ إعادة التفكير فى مشكلة التنمية اهتماما رئيسيا خلال الأدبيات منذ التسعينات منذ القرن العشرين حيث تضمنت تقديرات جديدة لأهمية دمج In-corporating العوامل الثقافية فى النمو الاقتصادى ونماذج التنمية.

ويعكس رأس المال الاجتماعى نفس المعنى للوقوف على دور القيم والمعايير فى الحياة الاقتصادية[١٤].

والعلاقة بين الثقافة والمؤسسات علاقة مركبة فمنذ بناء المؤسسة وهى فى حاجة لرأس مال اجتماعى.

ورأس المال الاجتماعى التقليدى ضرورى لنجاح الديمقراطية، حيث يعطى رأس المال الاجتماعى رخصة للأفراد ليرتبطوا معا لتحقيق أغراضهم واهتماماتهم وتنظيم ودعم الحاجات المجتمعية.

ولذلك يؤثر رأس المال الاجتماعى فى قدرات الناس لتنظيم أهدافهم الاقتصادية، وتدعيم وإيجاد مؤسسات ومنظمات جديدة، وقواعد القانون، وفهم الديمقراطية كمصادر لإطار عمل السياسة، ومن خلاله يمكن أن تأخذ التنمية مكانها فى المجتمع[١٥].

يرتبط ذلك بمستوى الثقافة التنظيمية لدى الناس لكى يرتبطوا معا فى تنظيمات ومؤسسات وشبكات اجتماعية.

كما ترتبط ثقافة السوق بثقافة المجتمع والقيم السائدة لدى الناس فى المجتمع، والتوافق بينها يعزز ويقوى السوق، ومن ثم التنمية الاقتصادية.

وتعزز كذلك ثقافة المجتمع المدنى بناء وفعالية منظمات المجتمع المدنى بما يفعل الطريق الديمقراطى فى المجتمع.

وإن ثقافات أخرى كالجودة والإنتاجية لها انعكاساتها على التنمية كذلك

وإذا اعتبرنا بعض القيم كالادخار والإسراف، واتجاه وأنماط الاستهلاك والبذخ، وأنماط المسكن. وغير ذلك مثالا للثقافة فى أى مجتمع ليتبين لنا العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية.

رابعا: رأس المال البشري والروحي:

يوجد افتراضات تتعلق برأس المال الروحى وهو الجانب المفقود فى التنمية الاقتصادية، والذى يشمل معرفة وإدراك أكثر للأقرباء ورأس المال الاجتماعى والبشرى.

ويؤثر رأس المال الأجتماعى فى أسهم الشركات[١٦]، Company's Stock من خلال العلاقات الإنسانية، مثل الثقة وشبكة العلاقات الشخصية، والشعور المجتمعى، كما يلعب ذلك دورا فى ازدهار Thriving المؤسسات.

ومن ثم يلعب رأس المال الاجتماعى دورا هامة فى الحياة التجارية، حيث تتعاون الأعمال ونتائجها، كما أنه يحسن العناصر الاجتماعية الخاصة بشكل الإسهامات المعرفية والإبداع والمستوى العالى للإنتاجية.

إن رأس المال الاجتماعى يتكون من الاتصالات والتفاعلات بين الناس والثقة والفهم وشكل القيم والسلوكيات التى تربط الأعضاء فى جماعة أو تنظيم ما.

ويجعل رأس المال الاجتماعى شبكات العلاقات والاتصالات الإنسانية والأعمال التعاونية ممكنة، حيث يجعل أى تنظيم أو منظمة أو جماعة تعاونية تحقق أغراض المجموعة وليس الفرد.

وأوضح بتنام R. Putnam(١٩٩٣) فى كتابه صنع الديمقراطية أن القيمة الاقتصادية والمؤسسية والسياسية تكون كبيرة بإقناع من رأس المال ذاته.

(١) رأس المال البشري

ظهور مصطلح رأس المال البشرى عام(١٩٦١) فى الاقتصاد الأمريكى وأول من كتب عنه نوبل بريز Nobel - Prize حيث ركز على استثمار رأس المال

البشرى، ويتكون المفهوم من المهارات والخبرات والمعارف، وأضاف البعض المسؤولية، والسمعة، والظهور، والشخصية، والبعض ذات نظرة قاصرة لرأس المال البشرى باعتباره الناس الماهرون والمتعلمون skilled and Educated People غير أن مجموع رأس المال البشرى ينظر للقيمة كاستثمار ما هى....؟ لماذا تستثمر القيمة...؟ وكيف يعتمد معدل أداء العمل على القدرة والسلوك؟ واختيار الأعمال واستثمار مجموعة القدرات والسلوك.

كما أن الجهد واستثمار الوقت ينتج معدل الأداء ونتيجة الاستثمار الشخصى THC=A ? B? EXTوالعلاقة قوية وتحسن النتيجة.

ويعد رأس المال الاجتماعى موضحا ومفسراً للعلاقات الرابطة بين القيادات فى أى منظمة أو مؤسسة والعاملين بها(١٧).

(٢) الرأس المال الروحى Spiritual Capital:

مازالت الأدبيات تفتقر فى سد الفجوة لتحديد إطار عمل مقبول لرأس المال الروحى.

ويوجد العديد من العوامل وفى مقدمتها مقارنه العالم من حيث مستوى التنمية، وهى مقارنة سطحية كما يتضح فى القرن الحادى والعشرون، حيث أن معظم السكان أقل ثروة وقوة، وأغلبية المواطنين فى الدول النامية، وقلة وندرة الصفوة فى هذه الدول، كما أن الطعام والمسكن والتعليم قليل نسبيا، كما أن الاقتصاد يقوم على الزراعة وتصدير الخامات الأولية، ومستوى المعيشة فى هذه الدول غير مناسب فيما عدا صفوة صغيرة من السكان.

وتقوم التنمية فى هذه المجتمعات على أمل أن الناس فى أى مكان سينجزون مستوى معيشى أفضل، وتعكس هذه العبارة الأشكال المختلفة لرأس المال التى يقوم عليها التنمية وعناصر الاقتصاد وزيادة الدخل.

ويشمل خط الفقر نسب استهلاك الطاقة Retios of Energy والسكك الحديد والتليفونات، واستخدام الانترنت، والتلفزيون، والمدارس والمدرسين، والطلاب،

ومعرفة القراءة والكتابة Literacy ومعدل الوفاة، وتعمل بعض الاقتصاديات خارج متغيرات إطار العمل الأخلاقى، ودون مراعاة لبعد العلاقات الإنسانية.

بينما يجب أن تشمل التنمية أبعاد العلاقات الإنسانية، حتى يمكن القول بوجود اقتصاديات رفاه مثل الصحة، الغذاء، التعليم ، الإسكان، التوظيف والبيئة، والدين والقيم الثقافية حتى يمكن مقابلة وإشباع كل ذلك من خلال مؤشرات التنمية.

وللتنمية أيضا جانب دينى لجميع الناس حتى للمهمشين الذين يهتمون أكثر بتحسين الظروف المادية، وتملك التنمية رؤية واضحة للتحويل التعويضى.

ورأس المال الروحى يوجد لفهم كل المصادر لتأمين الناس وكل من الفرد والجماعة لنمو مصادر الثروة والقدرة على المحاسبية وإدارة الهبات، والثقة، كما يهتم رأس المال الروحى بالمسؤولية ورعاية الإنسان فى إطار المتغيرات الدينية.

ويعكس هذا الإطار أن التنمية الاقتصادية عمليات تحدث من خلال تعلم الأفراد والجماعات الاهتمام باستخدام المصادر فى مواقف الحياة.

ولا يراعى فى التحليلات الأكاديمية ونمو الاقتصاد العالمى والسياسة مكونات وأبعاد رأس المال الروحى.

ويجب ان تتضمن الدراسات المستقبلية لعوامل ومتغيرات التنمية الاقتصادية، إضافة متغيرات رأس المال الروحى حيث له وجود أمبيريقى أكثر وضوحا، ويرتبط بدرجة عالية رأس المال الروحى مع رأس المال القومى من خلال الثقة، الفساد، الحكم، الاستمرارية، العمل الحر Entrepreneurship[١٨].

ويتضح دور رأس المال الروحي في التنمية من خلال النقاط التالية:

(١) يؤثر الدور والمجال الشخصى الدينى على القرارات الاقتصادية الخاصة التى تواجه الأفراد والجماعات

(٢) تفسير الاقتصاد والجذور التاريخية التقليدية تعطى ضرورة للجانب الأخلاقى فى النظم الاقتصادية

(٣) يعتمد دور المؤسسات المجتمعية على الإيمان Faith الذى ينطلق من الشركات واتحادات العمال إلى الأحزاب السياسية والبناءان غير الحكومية

(٤) يوجد رؤية لرأس المال الروحى لتفسير وتحديد المتغيرات والاهتمامات والأغراض، الاستثمار والتضخم، النمو السلطة الحكومية

(٥) ويشمل تأثير الجانب الدينى كذلك قواعد التوظيف والمنتجين والمستهلكين والناس فى كل مستويات الوجود.

(٦) تؤثر على السياسات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتؤثر على السلوك الاقتصادى والاختيارات والسياسة الاقتصادية، ورأس المال الروحى مفيد ويشكل حيوى مستقبلا فى التنمية الاقتصادية والنظريات التنموية.

وغالبا ما يستخدم مصطلح رأس المال الاجتماعى والبشرى ذاته لمدى أكثر شمولا، ليضمن الإيمان القوى، الثقة، الإرادة، الإحساس والشعور بالأغراض والاهتمامات، والعديد من الخصائص التى يحدد إطارها الدين ورأس المال الروحى[١٩].

خامساً: رأس المال الاجتماعي عائد ودافع للمشاركة الشعبية:

قدم مفهوم رأس المال الاجتماعى من قبل رجل الاجتماع Games S. Collman من جامعة شيكاغو عام ١٩٩٠ فى أطروحته عن النظرية الاجتماعية ويعود المفهوم أيضاً لكتابات عالم السياسة Robert Botman بجامعة هارفرد عام ١٩٩٣ فى دراسته القيمة عن الديمقراطية فى إيطاليا مشيراً إلى أن المنظمة الاجتماعية تعمل خلال الثقة والمعايير وتنسق الأعمال بالتوازى مع فكرة رأس المال الطبيعى ورأس المال البشرى باستخدام قوة عاملة متعلمة ووصف رأس المال الاجتماعى بأنه صندوق من التفاعل يتم تقييمه ويؤدى لثقة فى التعامل مع مشكلات جديدة يمكن مواجهتها بواسطة مجموعات من المواطنين أو الجيران أو الرفاق فى العمل ويشكل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع الحديث مصلحة عامة وتساعد

الممارسة الديمقراطية الفاعلة على بناء رأس المال الاجتماعى حيث تساعد الناس على العمل سوياً وفهم ما يتطلب عمله وإنجاز المهام المطلوبة(٢٠).

وتغيرت النظرة لمفهوم القدرات الإنسانية فى الثمانينات والتسعينات فلم تعد تشمل قدرات الأفراد الشخصية فقط بل امتدت لتشمل قدراتهم الاجتماعية وقدرات النظم الاجتماعية وهو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعى، ويبرز هنا ضرورة تغير نظرة وممارسة الخدمة الاجتماعية للقدرات الإنسانية لعملائها لتتسع الممارسة وتشمل مفهوم ومتضمنات رأس المال الاجتماعى.

إن المفهوم الحديث لرأس المال الاجتماعى يركز على فعالية العلاقات الاجتماعية القائمة فى المجتمع والمعايير التبادلية بين الأفراد والجماعات ومن ثم فهو العلاقات المشتركة أو التعاونية وشبكات الأعمال التى تدعم الثقة فى العلاقات والتفاعلات ومن ثم فإن رأس المال الاجتماعى يعتمد على المشاركة فى العلاقات الرسمية مع الآخرين والترابط والثقة والانتماء فى إطار شبكة العلاقات الاجتماعية ولا يمكن أن يكون بناء وصرحاً فعالاً إلا فى إطار شبكة العلاقات الاجتماعية ولا يمكن أن يكون بناء وصرحاً فعالاً إلا فى إطار ومناخ المجتمع المدنى التى تدعم العمل الجماعى لتحسن نوعية الحياة وفعالية المنظمات والعلاقات فى المجتمع ومن ثم فإن المناخ الديمقراطى يدفع للمشاركة الشعبية الفاعلة والتى تحقق عائد بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع والذى يعد قوة هائلة لدفع عملية التحديث والإصلاح ومسيرة التنمية.

إن المشاركة الشعبية لا يمكن أن تكون إلا فى مناخ ديمقراطى يدعم الثقة ويفعل اللامركزية والمجتمع المدنى إضافة إلى كل ذلك رأس مال اجتماعى قوى وبشرى فعال وموجه وروحى يدفع ويحفز على المشاركة التلقائية الهادفة والتى يدرك المواطن عائدها مستقبلاً ويثق فيها ويتفاعل بتبادل إيجابى مع الآخرين والتنظيمات والمؤسسات القائمة فى المجتمع.

ومن ثم فإن العلاقة تبادلية إيجابية وبشكل حاسم بين رأس المال الاجتماعى

والمشاركة الشعبية، فكل منها يؤدى لنمو وتعزيز الآخر.

وفى النهاية فإن مشكلات التنمية هى مشكلات مؤسسية تتضمن بناء مؤسسات اجتماعية فى صورة أبنية وقواعد وقيم وعادات تمكن الناس من تحسين نوعية حياتهم ولذا برز على السطح أولوية تمكين الفقراء والفئات المهمشة فى المجتمع وتقويتهم للمشاركة وتمكينهم من التعامل مع المعطيات المجتمعية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل المشاركة وتدعيم البنية القاعدية بما يدعم دور المجتمع المدنى.

حكومة المجتمع المدنى ومسئولية التنمية تحتاج إلى استراتيجيات تتوافق مع أوضاع المجتمع القائمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتشريعات قانونية وأساس علمى وتكنولوجى من إبداع وبحوث والاستفادة من البيانات والمعلومات وشبكة أمان اجتماعى واقتصادى لمواجهة الفقر وأوضاع الفقراء ومعايير ومقاييس لحماية البيئة ولامركزية فاعلة فى إطار ديمقراطى ووسائل اتصال فاعلة وشبكة علاقات داخلية موجهة.

هل هى بناء القدرات لدى الإنسان أم إعادة بناء القدرات؟

إن بناء القدرات لدى الإنسان قد يتطلب التضحية من أجل أجيال مقبلة وإن كان يرتبط بصورة حاسمة بمستقبل التنمية فى المجتمع، غير أن بناء القدرات يستتبعه التنمية المعاصرة فى المجتمع، غير أن الاتجاهين يتلازمان لتحقيق استدامة التنمية واستمراريتها من ناحية، كما يجب على سياسات الرعاية الاجتماعية أن تتضمن ذلك فى أهدافها عند صياغة أطرها وبنائها فى المجتمع من ناحية أخرى، كما يرتبط بناء القدرات بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى وتقوية هذه المؤسسات فى المشاركة الفاعلة فى صنع هذه السياسات.

المراجع

(1) Christiaan Grootaert Social Capital: the Missing link Social Capital Initiative the World Bank, Social Development Family, Paper No:3,1998,p: (3).

(2) Ibid., pp: (4).

(3) Ibid., pp: (4- 6).

(4) Michael Woolcock and Deepa Narayan Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy, the World Bank Research Observer, Vol. 15,No.2, August. 2000, pp(1-3).

(5) Ibid., p: (4).

(6) Ibid., pp: (5- 9).

(7) Anthony Bebbington, Social Capital, Social Development, Social Capital, The Value of the Concept and Stratigie Directions for World Bank Learning, IFC, Washington Dc, March1, 2007, p:(1).

(8) Anthony Bebbington, Capitals and Capabilities: Aframework for Analyzing Peasant Viability Rural livelihoods and Poverty, World Development, Vol.27 P. (12) 1999.

(9) Ibid.

(10) Anthong Bebbington, Social Capital, Social Development, Op. Cit, p: (2).

(11) ibid, pp: (2-4).

(12) M. Woolcock Social Capital and Economic Development: Toward a theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society, 27(2) 1998, pp:(161- 164).

(13) Anthong Bebbington, Social Capital Social Development., Op. Cit., p.p: (8-11).

(14) Francis Fukuyama, Social Capital and Development: The Coming Agenda, SAIS Review, Vol. XXII, No.1, 2002, p.(24).

(15) Ibid., pp: (26- 27) .

(16) Dan Cohen and Laurence Prusak, (In) Good Compay: How Social Capital Makes Organizations Work, Cambridge, Harvard Business Press, 2001.

(17) theodore Roosevelt: Malloch, Social, Human and Spiritual Capital in Economic Development, Templeton Foundation, Working Group of the Spiritual Capital Project, Harvard University, October,2003, pp: (2- 3).

(18) Ibid., pp: (4- 6).

(19) Ibid., p: (8- 9).

(20) Jon Van Building Til, Social Capital and Growing Civil Society, Open University, N.Y., 2001, p.p: (2-3).

الفصل السادس

قياس رأس المال الاجتماعي

أولاً: أهمية قياس رأس المال الاجتماعي.

ثانياً: مناهج قياس رأس المال الاجتماعي.

ثالثاً: كيف نقيس رأس المال الاجتماعي؟

رابعاً: من أين يأتي رأس المال الاجتماعي؟

خامساً: كيف تستطيع زيادة مخزون رأس المال الاجتماعي؟

سادساً: تصميم أدوات وطرق قياس رأس المال الاجتماعي علي مستوي الأسرة والمجتمع.

سابعاً: إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعي.

ثامناً: الخبرة الكندية لقياس رأس المال الاجتماعي.

تاسعاً: تجربة نيوزيلاندا في قياس رأس المال الاجتماعي.

أولاً: أهمية قياس رأس المال الاجتماعي:-

استمرار لعمل بوتنام أهتم منتدى ساجوارو بشرح وتوضيح المزيد من الوسائل لقياس حجم رأس المال الاجتماعي في سياقات مختلفة،كما يعبر المنتدى في موقعه على الانترنت فإن قياس رأس المال الاجتماعي يكتسب أهميته نتيجة للأسباب الثلاثة التالية:[١]

أ- أن القياس يجعل مفهوم رأس المال الاجتماعي مفهوما ماديا قابلا للقياس لهؤلاء الذين يرونه صعبا أو مفهوما مجردا.

ب- أنه يزيد من استثمارنا في رأس المال الاجتماعي، ففي فترة يكون فيها الأداء هو المحرك الرئيسي فإن رأس المال الاجتماعي قد يهمل أو لا يحتل أهميته في إطار عملية تخصيص الموارد ما لم تقم المنظمات بتوضيح جهودها في مجال بناء المجتمع والنتائج التي تحققها.

ج- تدعم عملية القياس كل من الممولين والمنظمات الشعبية لبناء المزيد من رأس المال الاجتماعي. وهنا يمكن تناول كل شئ يتعلق بالتفاعل بين البشر لبناء ما يسمى برأس المال الاجتماعي، لكن السؤال الأهم هو هل يشكل هذا جزءا كبيرا من رأس المال الاجتماعي وإن كان كذلك فإلى أي مدى ؟ هل يستحق جزء معين من جهود منظمة ما أن يستمر أم يتم تنقيحه أم يتوقف تماما ؟ هل تؤدي برامج التعليم والمعايشة والملاعب أو رعاية الأحزاب الكبرى بالضرورة إلى إيجاد المزيد من رأس المال الاجتماعي؟

نلاحظ أن مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي تتضمن التالي:-

- العلاقات الاجتماعية.
- الشبكات الاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية.
- العضوية بالجماعات المختلفة.
- الثقة.

- المبادلة أو المساعدات التبادلية.

- الترابط.

على أن ينظر لرأس المال بوصفه موروث أو أصول مجتمعية جماعية وليست فردية.

ومعظم الدراسات والبحوث التى أجريت على مفهوم رأس المال الاجتماعى بالولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت السياق الثقافي والاجتماعى، على عكس مثيلاتها بالمملكة المتحدة.

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعى ينظر له بوصفه مرادف لخصائص أو سمات المجتمع، إلا أن عملية قياسه رهن بأسئلة تطرح أو توجه للأفراد ولعل هذه إحدى أخطر المشكلات التى تواجه قياس هذا المفهوم، فهو بالأساس يعكس حالة ظرفية جمعية تسود الجماعة ولا يمكن افتراض قياس هذا المفهوم بناء على وجهات نظر فردية!!

كما أن بعض صور وأشكال رأس المال الاجتماعى تجد مبررا لزيادة الإنفاق على برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية!

ويؤثر رأس المال الاجتماعية على مجمل السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لذا يجب على رجال السياسة إعطائه أهمية بالغة.

فهل يمكن التوصل لأسس إطار عمل يصلح لقياس وتقدير وتحليل رأس المال الاجتماعى وحيث يوجد الكثير من التعريفات المرتبطة بمفهوم رأس المال الاجتماعى مما يؤدى لاضطراب كبير فى الوقوف على حقيقة هذا المصطلح وإن كان ثمة اتفاق بين الخاصة بأن رأس المال الاجتماعى كتعريف يجب أن يتضمن الإشارة للشبكات الاجتماعية والمعايير المدنية الطبيعية.

والجدير بالذكر أن نشأة ورواج مفهوم رأس المال الاجتماعى ببريطانيا قد لفتت النظر لأهمية القرارات والبحوث والإحصاءات الحكومية، من حيث تأثير الأول على

الثانية، وثمة يقين بين الساسة وصناع القرار بأن لرأس المال الاجتماعى تأثيرات مباشرة على كافة السياسات والبرامج التنموية صحة، تعليم، خدمات اجتماعية وغيرها من خدمات الرعاية، بخلاف برامج وسياسات التنمية الاقتصادية بالمجتمع.

والقراءة المتأنية للتعريفات التى وردت بخصوص مصطلح رأس المال الاجتماعى يتبين لنا تعددها وتنوعها بصورة قد تحدث خلطا وربكة للقارئ غير المتخصص ولعل مرد هذا التباين بتعريف رأس المال الاجتماعى مرجعه الأساسى لاختلاف الشبكات والعلاقات الاجتماعية من مجتمع لآخر، أو تحديدا تباين السياق الثقافى والاجتماعى من بلد أو من منطقة لأخرى.

ولذا يجب تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى بصورة شاملة بدءا من التعريف ونهاية بالقياس والتقدير. ويمكن للقارئ الرجوع لأعمال كل من (بوتنام Putman، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، هالبرن Halpen، ١٩٩٩، ٢٠٠١، بروتس ١٩٩٨Portes، فوكوياما Fukuyama، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، كولمان Coleman، ١٩٩٨، ١٩٩٠، بوردو ١٩٨٦، وولكوك Woolcock ٢٠٠١)[٢] .

ثانياً: مناهج قياس رأس المال اجتماعي:

بسبب غياب تعريف قاطع الدلالة لمفهوم رأس المال الاجتماعى، لذلك فثمة مشكلات كثيرة ترتبط بتعدد التعريفات لهذا المفهوم، منها صعوبة التقدير والقياس لنتائج تطبيق هذا المفهوم ويعزى هذا للغموض المصاحب لظهور المفهوم أو تطبيقاته.

من ناحية ثانية ينظر لرأس المال الاجتماعى على أنه سمة خاصة بأصحابها، وبالتالى يصعب التطبيق على الغير أو القياس، كما أن الدراسات الخاصة بقياس مفهوم رأس المال الاجتماعى محدودة للغاية بدرجة لا يمكن التعويل على نتائجها. وبخاصة ما يتصل بعناصر أو أسس رأس المال الاجتماعى مثل:-

- الثقة بالغير.
- الترابط والتواصل.

- معدل التصويت.

وقدرة رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني على زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية، عندما تكون الدولة ضعيفة أو غير راغبة في العمل على تحقيق هذا الهدف فإن المجتمع المدني وما يتمخض عنه من رأسمال اجتماعي قد يلعبوا دورا محوريا في توفير التأمين الاجتماعي غير الرسمي ومن ثم دفع التنمية الاقتصادية[٣]

كيف يمكن تقدير وقياس رأس المال الاجتماعي ؟

إن أخطر نقاط الضعف التي تعتري مفهوم رأس المال الاجتماعي، تتمثل في اختلاف الاتفاق على قياسه أو كيفية تقديره بصورة عملية واقعية.

ولكن أشهر طرق التقدير المتبعة في قياسه هي:-

١- طريقة تعتمد على التعرف على اتفاق أو موافقة جماعة من الناس جماعة ذات غرض أو غاية محددة بحيث يمكن للباحث التعرف على نسق القيم والتقاليد وحجم الثقة والتعاون بين أعضائها.

٢- الطريقة الثانية تركز على إجراء مسح مجتمعي شامل للتعرف على حجم الثقة والترابط بين الناس بمجتمع ما.

٣- طريقة ثالثة أشار لها بوتنام Betnam في معرض حديثة عن مفهوم رأس المال الاجتماعي وتتلخص في تقدير حجم أو عدد الجماعات المتماسكة بمجتمع ما، ويمكن التأكد من الترابط والثقة بالتعرف عل حجم العضوية بهذه الجماعات أندية رياضية أو أحزاب وتكتلات سياسية مثلا

ولعل أهم هذه المقاييس ما يركز على العضوية بالجماعة، فكلما كان حجم العضوية كبيرا كلما دل ذلك على قوة ومتانة رأس المال الاجتماعي وقدرته على التأثير في المحيط الاجتماعي.

ولكن وكما ذكرنا فإن ضعف القياس والتقدير لرأس المال الاجتماعي ترجع بالأساس لعدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة أو الكافية لإجراء القياس الدقيق.

ومن أشهر المحاولات التى أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية لقياس وتقدير رأس المال الاجتماع تلك التى أجرت عام ١٩٤٩، وتمت على أكثر من ٢٠١ منظمة حكومية وقطاع خاص وأخرى تطوعية غير ربحية.

كما أجرت محاولة ثانية عام ١٩٨٩، وأشارت الأخيرة لوجود قرابة ١,٤ مليون منظمة ربحية، تعمل بمجالات كثيرة بعضها ترفيهى، وأخرى سياسية، والكثير منها مدنية اجتماعية وأن هذه المنظمات تبلغ العضوية بها عشرات الملايين من المواطنين.

ولكن مع تشعب هذه المنظمات وارتباطها بصورة أو بأخرى بشبكات اجتماعية كثيرة كان من الصعوبة إجراء تقدير أو قياس دقيق لحجم العضوية الموجودة بها، خاصة مع وجود التطورات والتغييرات التقنية الكثيرة والمتلاحقة التى تضغط بشدة على اتجاهات وأفكار الناس بحيث يصعب القول بوجود قياس دقيق لرأس المال الاجتماعى بالمجتمع الأمريكى حاليا.

فعلى سبيل المثال نجد أن تقنيات الانترنت والبريد الإليكترونى، تعمل على استقطاب قطاعات سكانية كبيرة ومتزايدة يوما عن الآخر، وهؤلاء يشتركون فى شبكات اجتماعية بديلة عن التقليدية الموجودة ويصعب القول بوجود حصر دقيق لمجمل العضوية بها كما تلعب خصائص السكان وسمات الجماعات الموجودة بها دورا كبيرا بالتأثير على العضوية بها، ومن ثم على قياس رأس المال الاجتماعى، فالأندية الرياضية تختلف كلية عن الأحزاب السياسية أو الحركات المدنية الأخرى من حيث الغايات أو الترابطات والعلاقات الإنسانية بين أعضائها أو على الأقل من حيث الانتماء والثقة المتبادلة مما يعنى اختلاف القياس والتقدير بل والتفسير لقوة أو ضعف رأس المال الاجتماعى لهذه بالمقارنة بتلك(٤).

ثالثاً: كيف نقيس رأس المال الاجتماعي؟

أحد الصعوبات فى قياس رأس المال الاجتماعى هى صعوبة الاتفاق حول مفهوم محدد لرأس المال الاجتماعى والثانية تقارب المداخل التى تتناول رأس المال

الاجتماعى، والأولى تركز على الجماعات والعضوية كمعطيات للمجتمع والثانية تستخدم بيانات المسح على جميع مستويات الثقة وفى النهاية يوجد ثالثة ربما تشير لقياس رأس المال الاجتماعى بواسطة شركات خاصة.

وحاول قياس رأس المال الاجتماعى بواسطة (حصر) عد الجماعات فى المجتمع المدنى باستخدام رقم (n) ←—— لحجم العضوية فى الأندية الرياضية. مثل (البولينج والمجتمعات اللوتيرية أو الأندية السياسية وما يماثل ذلك فى أقاليم جغرافية مختلفة).

وفى الواقع الحجم الأكبر لـ (nl.t)يعطى فى أى مجتمع، t ،n .. ←—— فإن(t) الإجراء الأول.

القياس الأول لرأس المال الاجتماعى الإجمالى (SC)فى مجتمع تفترض العضوية فيه لكل الجماعات.

.(1)   SC = [nt..t].

كل من (n)و (t) مقاييس مهمة للمجتمع المدنى.

القيمة الصغرى لـ (n)ربما تكون أنواع محدودة لقدرة إنجاز الجماعة.

على سبيل المثال (الأسر) وتكون جيدة فى تنشئة الأطفال.

وتكون غير جيدة فى التأثير السياسى الخارجى أو العوامل اليدوية.

(سيمى كونداكتورس) Sime Conductous (SC)

المتغير (t)هو نفس المحتوى على مقياس للمجتمع المدنى فماذا يكون (t) لمعطيات المجتمع ؟ وكم عدد عناصر البيانات بين n t ، n 1الرقم سوف يصنع ليقدم للجماعات أو المجتمعات.

ويمكن قياسه على الحاسوب والذى ساد انتشاره واستخدام الحاسوب الشخصى فى التسعينات.

(n) و (t)ربما أيضا ارتباط عكسى حيث يكبر حجمه بصغر حجم الآخر،

ويصغر حجمه بكبر حجم الآخر. لأن الأفراد يستطيعون وضع العضوية فى جماعات متعددة لا تحتاج ذلك.

ويكون كل منهم n1..t خصائص بواسطة مستويات مختلفة لخيارات الأفعال الداخلية، لأن بعض المعاملات النوعية لابد أن تضاف لبعض القياس. وهناك ما يقبل ليقيس التماسك الداخلى للمجموعة وسوف يصرف بموضوعية بواسطة الملاحظات الخارجية وليس أنواع أنشطة الجماعة وماله من صعوبة.

ويمكن أن يعبر عن رأس المال الاجتماعى فى المجتمع كالتالى:

$$(2)\quad SC = E\,(ch)_{I..t}$$

مما سبق يلاحظ ، أن رأس المال الاجتماعى يشتمل ثقل أكثر بواسطة خارجية أكثر من الأشكال الأخر والتى تأخذ المخرجات وتحويلها إلى عدد من، أشعة الثقة تستطيع أن تكون نوعاً مماثلاً من المخرجات الإيجابية.

لذلك فإن قياس طبيعة المخزون من رأس المال الاجتماعى يجب أن يحول المخرجات إلى قيمة عددية والتى سوف نصممها بعد ذلك بـ (rp).

ولكى تكون الفائدة متراكمة للمجموعة المستقلة، والفعل المحدد.

والجماعة الرسمية تبحث للتحقيق والإنجاز، على سبيل المثال (القطاع الذى يشجع أعضاءه ليكونوا بإرادة وصدق وواقعية سوف تكون علاقات العمل أفضل وأسرع. عندما تتعاملوا مع بعضهم اقتصاديا وبموضوعية.

وللعديد من الجماعات أشعة ثقة سوف تمتد لكل جماعة هذا صحيح ولكل الأسر. وكمية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع يمكن أن يعبر عنها كالتالى:

$$(3)\quad SC = E\,(rp\ cn)_{I..t}$$

والجماعات الواقعية أو الضابطة بشكل خاص تتكون خصائصها بواسطة تدرج داخلى للمكانات والوظائف المميزة.

بينما المجموعة ربما اتحدت حول بعض الاهتمامات واتفاق الأعضاء والأفراد يكون قادراً على فعل الاختيار، معتمداً أساسا على شعاع الثقة المرتبطة بالمنظمات.

ميز(بوتنام) بين عضوية المنظمات مثل الجمعية الأمريكية للناس (AARP). والتى تتضمن ٣٣مليون عضوا تكون الثانية فى حجم العضوية للكاثوليك. والجماعة حجمها كبير (n). وتكون مساهمة الأعضاء واجبة سنويا.

والعامل النهائى تأثير المجتمعات فى دعم رأس المال الاجتماعى ويركز الاهتمام على التماسك الداخلى للجماعات والذى يرتبط بالمخرجات.

والمجموعة الأخرى تستطيع بعد ذلك تقديم المخرجات السلبية ونحن نعتقد أن الأشعة غير الموثوق بها أو (rp) أكبر من قيمة (rn) وقيمة (rp) أكبر من ١

والقيمة النهائية لرأس المال الاجتماعى يمكن أن تكون:

$$(4) \quad SC = [\ (C_1/r_n)\ r_p\ (n)_{I..t}$$

يمكن أن نتوقع (C) و (rn) وربما ترتبط ارتباطا طرديا كل واحدة بالأخرى. وتكون تماسكا داخليا تعتمد غالبا عل مشاركة المعايير بقوة وقيمة المجموعة.

والحالة الثالثة لإمكانية قياس رأس المال الاجتماعى ربما تكون النظر فى التغيرات فى العديد من التقييمات فى شراكة سابقة(٥).

رابعاً: من أين يأتي رأس المال الاجتماعي ؟

يستطيع أن تحدد رأس المال الاجتماعى كمتلقى معايير غير رسمية تقدم تعاونا باقتصاديات وشرح وتفسير اقتصاديات مستقيمة، ومن أين تأتى ؟رأس المال الاجتماعى من إطلاق سراح سجينات تورطوا، ولا يقود إلى نتائج تعاونية.

مدخل الاقتصاديين لفهم كيف يكون رأس المال محدودا جدا فى الأجيال القادمة ولكن المشكلة فى رأس المال الاجتماعى لا تقدم غالبا بواسطة مصادر متدرجة للسلطة التى تضع معايير لمجموع الأسباب العقلانية والرشيدة وتحقيق التنمية الاقتصادية مع

فهم الثورة الثقافية فى المجتمعات المختلفة، والخبرات التاريخية لمختلف المجتمعات، مثل (اليابانين والألمان وغيرهما) ولتحقيق رأس مال اجتماعى يتعين إيقاف الحروب، وتحقيق ديمقراطية ناجحة واستخدام أكثر لمدخل الإدارة بالتراضى.

خامساً: كيف نستطيع زيادة مخزون رأس المال الاجتماعي ؟

مناقشة من أين يأتى رأس المال الاجتماعى سوف تكون لصانعى السياسة الذين يرغبون فى زيادة رأس المال الاجتماعى فى الدولة، ووضع بعض العناصر الإيجابية للاستفادة من رأس المال الاجتماعى وتكوين أخرى لصنع مخزون من رأس المال الاجتماعى للمجتمع.

ويمكن تحديد الملاحظات الأربعة التالية:-

١- الدول لا تصنع العديد من أشكال رأس المال الاجتماعى ورأس المال الاجتماعى يكون غالبا منتج ثانوى للدين، التقليد، مشاركة الخبرة التاريخية وعوامل أخرى خارج تحكم وضبط العديد من الحكومات، والسياسة العامة تستطيع أن تدرك أشكال المخرجات الجاهزة لرأس المال الاجتماعى(٦).

٢- حيث من المحتمل تعاظم قدرة الحكومات المباشرة لتعليم رأس المال الاجتماعى هذا صحيح ليس فى التعليم الابتدائى والثانوى فقط ولكن فى التعليم العالى والتعليم المهنى وما شابه وذلك.

٣- الدول تعزز بشكل غير مباشر رأس المال الاجتماعى بواسطة زيادة وفعالية تزويد المجتمع بما هو عام وضرورى.

٤- الدول تستطيع أن تحدد بجدية التأثير السلبى على رأس المال الاجتماعى عندما تبدأ بتنفيذ الأنشطة فى القطاع الخاص أو المجتمع المدنى، والقدرة على التعاون تعتمد على الممارسة والتعود(٧).

إذا نظرنا إلى ما بعد دور الدولة نجد فى النهاية مصدرين إضافيين على الأقل لرأس المال الاجتماعى.

الأول: وهو الدين:

أوضحت بصفة عامة نظريات العلوم الاجتماعية العامة وطبقت بداية فى غرب أوروبا.

الثاني: وهو العولمة:

المصدر الثانى لرأس المال الاجتماعى فى الدول النامية هو العولمة، فالعولمة ليست فقط لرأس المال ولكن أيضا تحمل أفكار وثقافة وما شابه ذلك. وكل شخص يدرك جيدا طرق العولمة(٨).

سادساً: تصميم أدوات وطرق قياس رأس المال الاجتماعي علي مستوي الأسرة والمجتمع:-

ينظر لرأس المال الاجتماعى على أنه مرادف لحالة الترابط بالمجتمع، وهو أشبه بقوة تمنع المجتمع من الانهيار والتدهور.

ومن ثم ينظر لرأس المال الاجتماعى على أنه حالة التعاون والثقة المتبادلة بين الناس بعضهم البعض وبالمجتمع أو بينهم جميعا وبين الدولة أو الحكومة منظمات ومؤسسات .

وتبعا لهذا المفهوم فإن ثمة مسئوليات وواجبات ملقاة على عاتق الطرفين (الحكومة والمواطن) بموجب هذه وتلك يتطور المجتمع ويتقدم للأمام تنمويا على مختلف الأصعدة اقتصاديا و اجتماعيا...... الخ.

وفى دراسة أجريت باستراليا بأشراف المعهد الاسترالى للدراسات الأسرية بعنوان الأسرة ورأس المال الاجتماعية والمواطنة وتحاول الدراسة بشكل خاص التعرف عن قرب على دور الأسرة فى تعزيز قيم الالتزام بما يدفع الفرد للمشاركة الإيجابية فى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ولذا وبغض النظر عن الجذور التاريخية لهذا المفهوم أو الاستخدام المعاصر له إلا أن الدراسة ركزت على تعريف وتفسير هذا المفهوم ومن باب أولى كيفية قياسه أو تقديره فى التطبيق الفعلى.

خاصة وتوجد آراء متعارف عليها بأن هناك دائما فجوة قائمة بين النظرية والتطبيق عند فهم أو دراسة أي مفهوم. أنظر في هذا باكستون١٩٩٠، بوتنام ١٩٩٩.

على الرغم من أن ليست غالبية البحوث المتعلقة برأس المال الاجتماعي، تعتمد عل تعريف واضح وقاطع أو على أسس نظرية ثابتة، إلا أن هذا الزخم الكبير من الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع تمثل بداية جيدة لصياغة إطار نظرى يصلح على مستوى التقدير والقياس.

وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة أوجه نقد أو ملاحظات تسترعى الانتباه تتعلق بالتأصيل النظرى وتفسير وتقدير هذا المفهوم وهى على النحو التالى:-

- غالبية البحوث الخاصة برأس المال الاجتماعى كمفهوم تستند على ما يطلق عليها بالتحليلات الثانوية وبخاصة على مستوى القياس أو صياغة المؤشرات أو تعقب النتائج ولعل هذا التضارب هو السبب لوجود خلط كبير بين الأساس النظرى لرأس المال الاجتماعى وطرق أو أدوات القياس له.

- من ناحية ثانية نجد أن معظم التحليلات الثانوية المرتبطة بتأصيل أو قياس رأس المال الاجتماعى تفشل كثيرا فى الحكم على مصداقية ودقة البيانات التى تم الحصول عليها والمتعلقة بعملية تقدير وقياس هذا المفهوم.

- يوجد خلط كبير بين مفاهيم الصحة العامة والدعم الاجتماعى ورأس المال الاجتماعى لدرجة تجعل العاملين المهنيين بالمجالات الطبية والرعاية الصحية يرون فى رأس المال الاجتماعى عنصرا جيدا ومفيدا فى برامج الرعاية الصحية بصورة مغايرة للغايات والتفسيرات المرغوبة لهذا المفهوم.

ويمكن الرجوع لأعمال كل من ايفاكوكس ١٩٩٧، ٢٠٠٠، باوم ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ستيورات ويكس ريتشاردسون ١٩٩٨، تقارير البنك الدولى لعام ١٩٩٨.

الأهمية أن نشير إلى أن المراجعة العلمية والبحثية، تستهدف قياس المفهوم بصورة مغايرة لما درج عليه العامة والخاصة منذ نشأته، مع إخضاعه لدراسات

وبحوث أمبيريقية متأنية للوقوف على جدواه[٩].

المسح كطريقة فعالة ببحوث رأس المال الاجتماعي:-

كما أشرنا آنفا، فإن أحد غايات إجراء البحث هو التعرف بدقة عل طرق قياس وتقدير رأس المال الاجتماعى على مستوى الأسرة والحياة المجتمعية، متضمنة بمشروع بحثى خصص لبحث العلاقة بين المواطنة ورأس المال الاجتماعى. كما يهتم المشروع أيضا ببحث أواصر العلاقة بين قوة أو ضعف رأس المال الاجتماعى وبين الظروف الأسرية، وفى صياغة أنماط أو أشكال الترابط الأسرى.

لذا من المفيد و الأفضل الأخذ بطريقة المسح الاجتماعى للوقوف على مدى قوة أو ضعف رأس المال الاجتماعى، كما هو قائم بالفعل بالمجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال الاجتماعى لا يقتصر هنا على جملة الشبكات الاجتماعية الموجودة بمنطقة محددة، بل سعى البحث للتعرف على هذا المفهوم وتقديره بصورة عملية على مستوى منطقة محلية أو مجتمع محلى كبير، ويفضل أحيانا قياسه أو تقديره على مستوى قومى، لذا لا يصلح للقياس أو التقدير هنا سوى طريقة المسح الإحصائى، على اعتبار أنها أهم وأدق الأدوات المستخدمة فى تقدير هذا المفهوم وعلى مناطق جغرافية ومحلية كبيرة للغاية.

ولا يخل هذا بإمكانية اللجوء لطرق جمع بيانات ومعلومات إذا كان الغرض تقدير رأس المال على مستوى تنظيمات اجتماعية محدودة، فمن الممكن هنا الاستعانة بطرق أخرى بديلة عن المسوح الإحصائية والاجتماعية. منها مثلا دراسة الوثائق التاريخية، البحوث الوصفية والاستكشافية، وغيرها[١٠] .

سابعاً: إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعي:-

لكى يمكن تحقيق إنجاز نظرى خاص بقياس رأس المال الاجتماعى، من الأهمية أن ندرك جيدا المفهوم وأن نعمل على صياغة إطار عمل أمبيريقى للعمل بموجبه فى عملية القياس والتقدير للمفهوم فيما بعد.

وهنا نؤكد على أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يتضمن شبكات العلاقات الاجتماعية والتى تتصف بدورها بمعايير من الثقة والمبادلة والتعاون،وأن هذه العناصر مجتمعة معا تشكل المادة اللاصقة التى تشد جدران المجتمع وتمنعه من الانهيار بما يعنى أن رأس المال الاجتماعى يمثل مصدرا للعمل الجمعى ويؤدى فى النهاية لجملة من الآثار والعواقب الإيجابية على جميع أفراد المجتمع (التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الديمقراطية على المستوى القومى، التنمية البشرية وتنمية القدرات والمهارات على المستويات المحلية والفردية)

وبصفة عامة فإن قياس رأس المال الاجتماعى باعتباره عملا جماعيا، يستلزم ضرورة وجود معايير أو مؤشرات واضحة المعالم، وهذا يستلزم أيضا من الباحث القدرة على الفهم والتفرقة بين العملية الاجتماعية القائمة فى المجتمع وبين العواقب أو التبعات الناتجة عن هذه العملية.

وبرغم هذا وما كتب كثيرا عن تقدير وقياس مفهوم رأس المال الاجتماعى، إلا أن القياس تكتنفه صعوبات، تدفع الباحثين والمهتمين للتركيز على قياس نواتج أو تبعات هذا المفهوم. فالبعض يربط بين تقدير قياس رأس المال الاجتماعى وبين الميل للاستعانة بمؤشرات قياس رأس المال البشرى. فالخلط قائم لا محالة خاصة وأن الدراسات الأمبيريقية حيال هذا الموضوع لا تزال ضئيلة ولا يمكن الحكم على دقتها أو دقة نتائجها بالرغم من أن الفارق كبير بين المفهومين ومن ثم بين قياس كل منهما.

على كل فقياس رأس المال الاجتماعى طبقاً للعوائد الخاصة به يزيل ما يتعلق بهذا المفهوم من غموض أو قصور فى الفهم، كما يوضح للقارئ والمتخصص على السواء، العلاقة الوطيدة بين نواتج رأس المال الاجتماعى وبين مؤشرات التنبؤ والقياس.

والجدير بالذكر أن دراسات كثيرة ترى أن رأس المال الاجتماعى متغير مستقل قادر بدوره على التأثير على متغيرات تابعة أخرى. كما أن طرق القياس المعتمدة على النتائج والتبعات، يمثل فرصة جيدة لإدراك هذا المفهوم عن كثب ويتعمق

وبالتالى إمكانية التوصل لإطار نظرى شامل بشأنه[١١] .

ولا يخفى أن رأس المال الاجتماعى قد يكون متغيرا تابعا كذلك حيث يؤثر فى تكوينه وبنائه وتغييره العديد من التغيرات الداخلية والخارجية فى المجتمع.

ويتباين ذلك باختلاف أهداف واهتمامات ومنهج كل دراسة لقياس رأس المال الاجتماعى فقد تستهدف دراسات تحليل وتشخيص واقع رأس المال، وقد تركز أخرى على التغيرات التى طرأت على رأس المال وثالثة قد تهتم بإجراء المقارنات وأخرى العوامل الحاكمة أو المؤثرة على بناء رأس المال الاجتماعى أو المناخ الميسر لنمو رأس مال اجتماعى فعال وهذا يتباين موقع رأس المال الاجتماعى كمتغير مستقل أو تابع.

غير أنه من الضروري أن نحدد أولا قبل قياس رأس المال الاجتماعي:

١- المفهوم النظرى الذى نتبناه ونركز عليه.

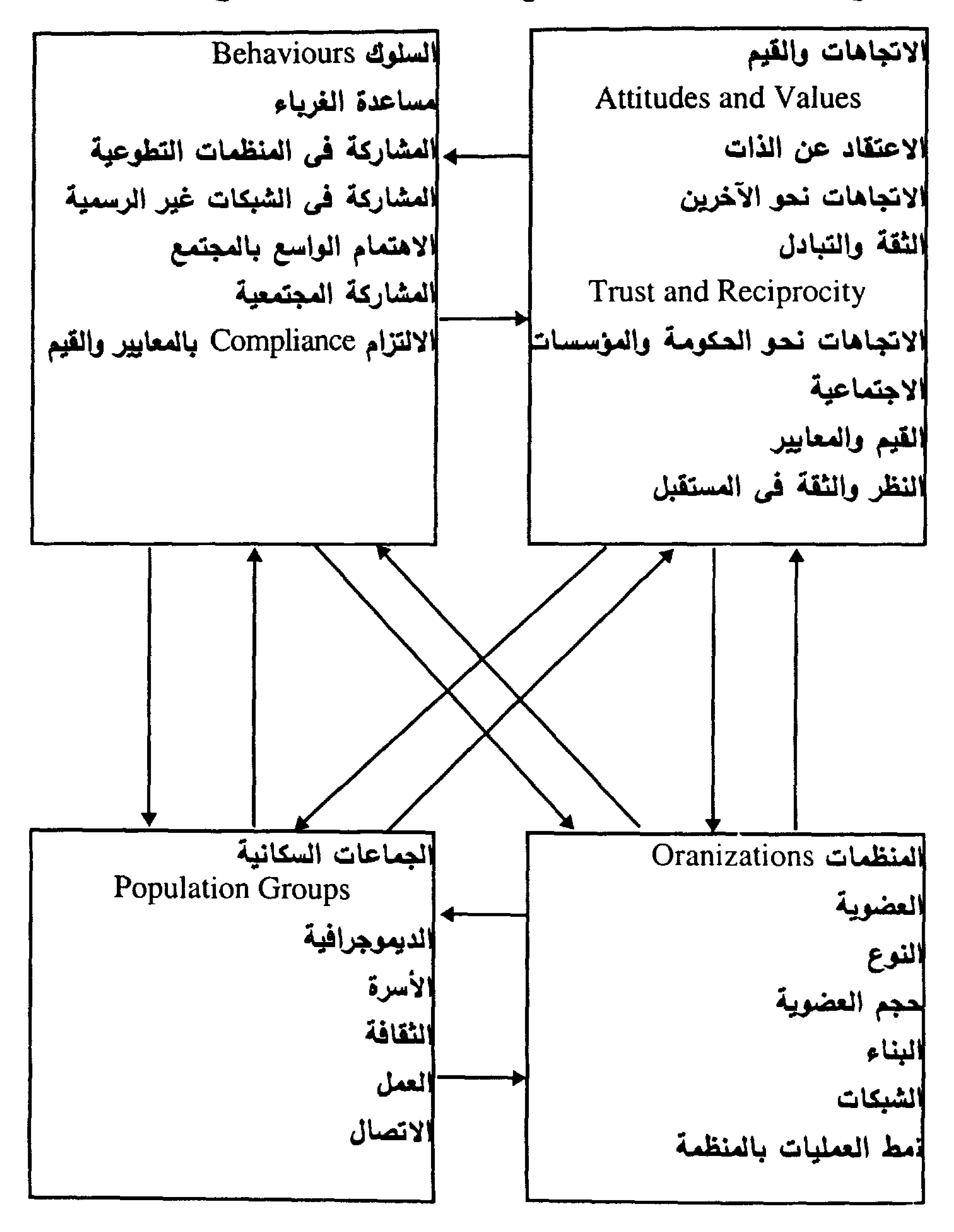
٢- المفهوم الإجرائى لرأس المال الاجتماعى الذى يحدد كيفية قياسه.

٣- موقع رأس المال الاجتماعى باعتباره متغيرا تابعا أو مستقلا.

٤- هل تركز الأهداف من قياس ودراسة المفهوم التركيز على العمليات أكثر من النتائج أو هما معا.

٥- تحديد إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعى يتضمن المتغيرات التى نركز عليها.

ويوضح الشكل التالى إطار عمل مقترح لقياس رأس المال الاجتماعى



شكل يوضح إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعى (١٢)

ثامناً: الخبرة الكندية في قياس رأس المال الاجتماعي:

يوجد فى كندا كما فى المجتمعات الأخرى اهتمامات بدور رأس المال الاجتماعى فى تحديد العوائد الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وتوجد الآن محاولات لقياس رأس المال الاجتماعى بالرغم من عدم وضوح مفهوم رأس المال الاجتماعى حيث يتضمن المسح العديد من الأسئلة التى تشمل أبعاد رأس المال الاجتماعى والذى استخدم عام ٢٠٠٣ .

وهناك صعوبة وخلط فى تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى، حيث يفهم المفهوم غالبا فى مستوى الجماعة وليس فى المستوى الفردى، ورغم ذلك تهتم القياسات بالمستوى الفردى معتمدة على المسح الاجتماعى المتضمن أسئلة مقترحة ولكن تهتم الأدبيات بأبعاد المفهوم مثل الثقة، المشاركة الاجتماعية، الشبكات الرسمية وغير الرسمية الارتباط المدنى، والأنشطة التطوعية.

كما أنه يوجد أنواع مختلفة من رأس المال الاجتماعى فقد يعكس الشبكات بين الجماعة أو بين الأفراد المتشابهين، ويشمل الأسرة أو بين من يتحدثون لغة واحدة أو الجماعات الأثنية المختلفة [١٣] .

وحدد روستن Ruston(٢٠٠٢) [١٤] خمس موضوعات يتضمنها قياس رأس المال الاجتماعى وهى:

١- المشاركة الاجتماعية، الارتباط Engagement والالتزام Commitment الاجتماعى.

٢- مستوى التحويل Empowerment المعروف بالسيطرة وكفاءة النفس.

٣- فهم المجتمع.

٤- الشبكات الاجتماعية، والدعم الاجتماعى Social Support والتفاعل الاجتماعى.

٥- الثقة Trust والتبادل Reciprocity والتماسك الاجتماعى Social Co-hesion.

وتضمن المسح لقياس رأس المال الاجتماعى المتغيرات السابقة مستخدما الإحصاءات، المسح الاجتماعى، المسح العام للتدعيم المجتمعى وجمع البيانات بالتليفون عام (١٩٩٦) وركز المسح عام (١٩٩٩) على التمييز والتفرقة Victim-isation، بينما اهتم فى عام (٢٠٠٠) بالحصول على بيانات عن تكنولوجيا الاتصال وفى عام (٢٠٠٢) اهتم بكبار السن والمسح الصحى وأضاف فى السنوات التالية المشاركة والتطوع.

وأدركت الوحدات الرئيسية المهتمة بقياس رأس المال الاجتماعى فى الوقت الحاضر بالمشاركة الاجتماعية والمدنية حيث تضمن القياس أسئلة عن المشاركة الاجتماعية والمشاركة المدنية، الثقة [١٥].

تاسعاً: تجربة نيوزيلاندا في قياس رأس المال الاجتماعي:

اهتمت الإحصاءات فى نيوزيلاندا بقياس رأس المال الاجتماعى منذ عام ١٩٩٧ عندما طورت وحددت إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعى وانتهى فى عام ٢٠٠١ ولا يوجد كذلك مفهوم محدد لرأس المال الاجتماعى بنيوزيلاندا ولكنها حددت المفهوم بقضايا المجتمع.

حيث يحتاج قياس رأس المال الاجتماعى إلى[١٦] :-

١- تحديد مؤشرات رأس المال الاجتماعى فى المجتمع التى يمكن قياسها.

٢- اقتراح وسائل لقياس هذه المؤشرات.

٣- يوجد حوالى أربعة مؤشرات أساسية يمكن استخدامها وهى السلوك، الاتجاهات والقيم، الجماعات السكانية، المنظمات.

ولقياس رأس المال الاجتماعى يجب مناقشة وتحديد النقاط الهامة التالية [١٧]:

١- ما هو هام وأولى فى العلاقات الأسرية.

٢- المعرفة العلمية ومكانها فى المجتمع.

٣- الروابط غير الرسمية أكثر من المنظمات الرسمية.

٤- التكامل الشمولى الطبيعى للعلاقات والشبكات.

٥- الارتباطات الوثيقة The Close Links بين رأس المال الاجتماعى ورأس المال الثقافى.

٦- عمليات تحسين البناء الاجتماعى لتمكين رأس المال الاجتماعى.

٧- رأس المال الثقافى، والإحساس بالهوية A sense of Identity، والإحساس بالانتماء A sense of Belonging.

٨- الجهود الإيجابية والسلبية للإصلاحات الحكومية القائمة.

المراجع

(1) B. Hobson, J., Lewis and B.Smim, Social Capital An Emerging Concept, Concepts in Gender and Euopean Social Politics, Edurard Elgar press, 2006,p:(6).

(2) National Statistics, Social Capital A Review of The Literature, Social Analysis and Reporting Division Office for National Statisties,October,2001,p:(5).

(3) Ben Daniel, (et.al.), Social Capital in Virtual Learning Communities and Distributed Communities, Canadion Journal of Learning and Tecnology, 2003.pp:(9-10).

(4) Francis Fukuyama, Social Capital and Civil Society, IMF Conference on Second Generation Reforms, George Moson univ, October, 1999,pp:(18-19).

(5) Ibid, pp:(19-24).

(6) James S. Coleman, Social Capital in the Creation of Human Capital American Journal of Sociology Supplement, 1988,p:(96).

(7) Diego Gambetta, The Sicilian Mafia: the Business of Private Protection Cambridge: Harvard University Press, 1993.

(8) David Martin, A General Theory of Secularization, Oxford: Blackwell, 1996.

(9) Wendy Stone, Measuring Social Capital, Towards a

Theoretically Informed Measurement Framework for Researching Social Capital in Family and Community life, Australian Institute of Family Studies, No. 24 , February, 2001.

(10) Ibid,

(11) Ibid,

(12) Statistics New Zealand, the Measurement of Social Capital in New Zealand, International Conference of Social Capital Measurement, London25-27 September, 2002, p:(6).

(13) Cindy Ann Bryant and Doug Norris, Measurement of Social Capital: the Canadian Experience, Conference on Social Capital Measurement in London, 25-27 September, 2002, p:(3).

(14) Ibid, pp:(4-6).

(15) Ibid, pp:(9-14).

(16) Statistics New Zealand, Measurement of Social Capital op. cit., p:(2).

(17) Ibid, p:(4).

الفصل السابع
ثلاثية التخطيط للتنمية ورأس المال الاجتماعى والتحديث استراتيجية متوازنة

أولاً: إطلالة عامة.

ثانياً: فى مفهوم التنمية.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعى.

رابعاً: العولمة ورأس المال الاجتماعى.

خامساً: التخطيط للرفاه الاجتماعى تخطيط للتقدم وتنمية رأس المال الاجتماعى.

سادساً: آليات التخطيط للتنمية هى آليات التحديث.

سابعاً: تحديث التخطيط والتخطيط والتحديث.

ثامناً: نقطة التقاء التخطيط ورأس المال الاجتماعى والتحديث.

تاسعاً: استنتاجات

ختامية

أولاً: إطلاله عامة

من المؤكد:إن تعدد البناء الفوقي يؤثر على التخطيط الاجتماعي وقدراته على تغيير البناء التحتي. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التحديد والتقدير الدقيق للهويات المتعددة والقيم المشتركة،وآليات السوق، وفض النزاع بين النظر للفرد كذات والفرد كموضوع،قبل الحكم على التخطيط. ويؤدي التحديث كمقدمة لعملية تاريخية اجتماعية واقعية إلى الحداثة كمفهوم تاريخي قديم نسبيا وكحالة اجتماعية ثقافية لتغيير المعارف، والتكوينات الاجتماعية ووضع الفرد في المجتمع.ولا يعني التغريب عن الأصول الثقافية.

وأدت التغيرات العالمية والتفاعل الثقافي والاندماج الاجتماعي إلى اختلاف وغموض مفهوم التراث- الحداثة، الإحياء والتحديث وكأنهما نقيضان ينفي كل منهما الآخر ويرفضه. وقبل هذا وذاك: يساعد التخطيط على إعادة مسيرة التحديث إلى أهدافها العقلانية الأولى، وحتى لا يكون المستهدفين ضحايا مشروعات الآخرين، وللحفاظ على القيم العليا التي طورتها الإنسانية في مسيرتها نحو بناء المجتمع الإنساني.

إن استيضاح وتحليل البناء الفوقي متمثلا في العقائد والفلسفات والقوانين وغيرها وكذلك البناء التحتي متمثلا في التعليم والبحث العلمي والمرافق والخدمات والإسكان والتكنولوجيا والصناعة والإدارة وغيرها، تساعد في التوصل لحكم واضح ورؤية نقدية صادقة عن البيئة الخارجية ومن ثم تحديد آليات السوق قبل الحكم على خطة التنمية ورعاية الإنسان في المجتمع.

ويعكس الاندماج الثقافي والاجتماعي عن تفتت وتعدد للبناء الفوقي حيث الهويات المتعددة والقيم المشتركة مما يؤدي لغياب الأهداف القومية والتوجهات المؤثرة في التخطيط الاجتماعي ومن ثم فعالية التخطيط لتحديث البناء التحتي، لحاجة البناء الفوقي للتحديث أولا والتغيير وإعادة التفسير في ضوء هذا الاندماج.

وأدى ذلك أيضا للتغريب الثقافي في المجتمع وانهيار العلاقات الاجتماعية

وضعف رأس المال الاجتماعى وفعاليته فى قيادة التخطيط للتقدم والمشاركة فى حدوثه، وأضحى استهلاكيا مقلدا أكثر منه مجددا ولديه قدرة على الابتكار والتجديد، وبذلك فقد القدرة فى ذاته والشعور بمسئولياته، وفقد الثقة فى الآخر وأضحى فى حاجة ماسة لإعادة البناء والتنمية.

وفى ظل ذلك راح المخطط الاجتماعى لا يفكر عالميا ويتصرف محليا، بل يفكر ويتصرف عالميا، ولا يحلل البناء الفوقى أو التحتى لكى يساهم فى التحديث والتغيير وإعادة التفسير، بل انبهر بنماذج التحديث الغربية وراح هو الآخر فى بحر التغريب بعيدا عن وقائع رأس المال الاجتماعى فى المجتمع وتطلعاته وبناء وتنمية الإنسان فى المجتمع وتوفير شبكة فاعلة للأمان والرفاه الاجتماعى للإنسان فى المجتمع.

ولا يتأتى تنمية رأس المال الاجتماعى إلا من خلال بناء وتنمية الإنسان وتوفير شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى،وتحليل وتحسين نوعية الحياة للإنسان فى المجتمع وتعدد فرصها، ومن هنا يأتى اهتمام التخطيط الاجتماعى.

ومن ثم يعكس الاهتمام بنوعية الحياة مجموعة من الاهتمامات هى: [١]

١-تساهم نوعية الحياة فى تقدير التنمية ولا يعتمد ذلك التقدير على التنمية الاقتصادية فقط ولكن أيضا الاجتماعية والبشرية، فمن خلال التعرف على القياسات الاقتصادية يمكن تحديد متطلبات قياس التقدم ونوعية حياة الأفراد.

٢-تحديد التنمية كحركة بيئية للتنمية البيئية المستدامة وتواصل واستدامة تحسين نوعية الحياة

٣-أهمية نوعية الحياة فى التنمية البشرية،وتحديد ما حققته وتستهدفه التنمية من إشباعات للحاجات الإنسانية والتخطيط والأولويات،وأكثر أهمية فى المجتمعات من حيث السلامة الصحية للإنسان فى المجتمع.

ومفهوم نوعية الحياة مفهوم خاص بحالة الوجود البشرى وهى حالات أكثر

منها عمليات اجتماعية ويرتبط بصورة وثيقة بمفاهيم أخرى تعددت فيها البحوث والمعارف وهى الرفاه Welfare ، التنمية،التنعم Well-being ، التقدم،التحديث، التجديد،إشباع الحاجات Satisfaction of Needs،التنوير،الفقر، وتمثل بذلك العديد من الأوجه التى تعكس تضافر العديد من التخصصات والكم الهائل من البحوث والمعارف غير أن ذلك يحدد بصورة وثيقة الدور الهام للتخطيط الاجتماعى فى تحديد وقياس وتحسين وإطراد تحسن نوعية الحياة فيأى مجتمع كآلية هامة لاستمرار واطراد تحسن عناصر نوعية الحياة Suatainabilityحيث يرتبط كلاهما بالتفكير العلمى.

ومن أجل ذلك تعددت البحوث عن نوعية الحياة التى اهتم بها العديد من التخصصات سواء الخدمة الاجتماعية أو الاجتماع،وعلم النفس والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والطب والتعليم وعلم الجريمة.

ويعكس ذلك أهمية توضيح وتحديد وتقدير أمان البيئة والحياة الجيدة للإنسان فى المجتمع لتحسين نوعية الحياة بمتغيراتها المختلفة للإنسان، وتحديد المتطلبات والمستويات المطلوبة للخدمة أكثر من الرعاية ذاتها، ويبرز هنا دور التخطيط خاصة الاجتماعى فى تحسين نوعية الحياة،من خلال الحاجات ومحاولة إشباعها وتقدير الظروف والأوضاع البيئية وتفاعلها والرضا عن متغيرات نوعية الحياة وتطلعات الإنسان ورغباته، وتوفير الأمان والسلامة الصحية والبيئية للإنسان.

وتعتبر الحداثة Modemityحالة اجتماعية ثقافية تقوم على أسس تغير المعرفة والتكوين الاجتماعى ووضع الإنسان فى المجتمع ومقدمة لعملية تاريخية اجتماعية هى التحديث Modemisationالذى تبلور كظاهرة مع تكرار تجارب نقل ومحاكاة العديد من البلدان النامية أسس الحداثة من الغرب وبذلك نشأت هذه الظاهرة فى البلدان غير الغربية من خلال نقل واقتباس نظم الغرب الحديثة فلى كافة الأنظمة.

فالحداثة إذن نشأت فى الدول الغربية بينما التحديث نشأ فى الدول غير الغربية،ونشأت الحداثة يشير لمرحلة تاريخية طويلة منذ القرن السادس عشر وما تلى ذلك من تغيرات عميقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومعرفيا وتكنولوجيا وذلك فى إطار عمليات بناء الدول القومية وزاد الاهتمام بعد فترة الاستعمار ونمو الديمقراطية وتدعيم الحرية الفردية.

ومن ثم فقد نشأت الحداثة الغربية على أسس محددة تتوافق مع الواقع الثقافى والقيمى فى المجتمعات الغربية .على عكس نشأت التحديث فى الدول النامية الذى يعتمد على نقل نماذج الغرب والنظم الغربية التى ازدهرت فى سياقات أخرى مختلفة تماما معتمدة على التقليد والمحاكاة لهذه النماذج الغربية.

وفى ظل الاندماج الثقافى والحضارى والاجتماعى غاب البحث عن التراث والحداثة فى الدول غير الغربية، وافتقدت القدرة على التفاعل الخلاق الحقيقى مع مجمل التغيرات العالمية وأصبح شاغلها كيفية الحصول على التنموى المزيف فى شكل سلع استهلاكية وترفيهية وخدمات وبرامج ومشروعات واستهلاك منتجات الحضارة المتقدمة من خلال وسائل استيرادية وليست إنتاجية وتم تغليف بعضها أحيانا بمفاهيم مزيفة تبعدها تماما عن التحديث والتحضر والتمدين والتقدم لتشوه هذه المفاهيم فى محاولة غير فاعلة للحفاظ على الهوية والثقافة،وقد أثر كل ذلك وبصورة حاسمة فى تكوين وتنمية رأس المال الاجتماعى فى المجتمعات غير الغربية،وبناء الشخصية التنموية فى هذه المجتمعات التى اتسمت بتعدد الهويات والتفكك الثقافى.

ويشكل بصورة أكيدة السياق الثقافى محتوى مفهوم نوعية الحياة فى أى مجتمع ومن ثم مفهوم ومستوى الرفاه البشرى والتحديث والتنمية، وتؤثر كذلك تأثيرا حاسما فى التخطيط للرفاه الاجتماعى.

هذا وتلعب الثقافة دورا محوريا فى الدراسات الخاصة بالتحديث،ويوجد صعوبة فى تحليلها حيث أن التحديث ذاته هو الذى يوجد الفوارق والتميزات بين الثقافات الحديثة والتقليدية.

وعن الفصل بين الحداثة والتقليد يتم فقط عند الحديث عن التحديث ويقصد الباحثون غالبا بالثقافة التقليدية هى تلك التى يبنى عليها نظم التحديث حيث يتم القضاء على الثقافة التقليدية القديمة والخاصة بدول العالم الثالث مثل أسلوب أو طريقة الكلام والاحتفالات والمعتقدات والقيم.

وسياقا على ذلك يتم وصف عملية التحديث فى مقابل الثقافة بينما نجد أن

الحضارة على الجانب الآخر هى تحديث ثقافى تم التعبير عنه من خلال وجهة النظر العالمية.

ولذا تلعب الثقافة دورا حاسما فى اختيار النموذج الأمثل للتنمية، ومهما تعرضت الثقافة بمضمونها الممتد من تغيرات عالمية كأثر للعولمة إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك اندثار لثقافة مجتمع ما فالثقافة هوية وحضارة تميز المجتمع عن غيرة من المجتمعات ولا يمكن انهيارها كليه او اندثارها مهما كان قوة التغيير ونظريات التنمية ونماذجها التى تنبع من الثقافة الغربية بقيمها وأصولها الفردية، ومهما تعددت مفاهيم التحديث والتنوير والتبعية والغزو الثقافى . الخ.

وليس أدل على ذلك من النموذج الأسيوى الذى انطلق واعتمد على ثقافة وطنية ومحلية تعتمد على قيم روح الجماعة والروابط لا الفردية الغربية الفجة.

يبدوا أن نظريات التنمية - كما تدل الشواهد - قد فشلت فى تحقيق أهداف التنمية فى الدول النامية التى تتباين ثقافيا وقيميا عن المجتمعات الغربية.

كما أن نماذج الرفاه الاجتماعى - قد فشلت كذلك - فى تحسين مستوى الرفاه البشرى فى الدول النامية فى غياب السياق الثقافى وروافده. ولذا تلعب الثقافة وروافدها دورا حاسما فى اختيار ونجاح نموذج التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات.

ثانيا: في مفهوم التنمية:

إذا طرحت هذا السؤال فسوف تجد إجابات لا حصر لها ربما يعزى ذلك للدراسات التنموية التى أجريت خلال الخمسين سنة الماضية بحيث يصعب فى النهاية وضع تعريف محدد للتنمية، وربما بسبب اختلاف المعنى، الهدف، الغاية من التنمية[٢].

وان مدقق النظر فى أدبيات التنمية يرى ان لها معانى متباينة ومختلفة لكن بالرغم من اختلاف المعنى لا يختلف الجوهر فكلها معنيه بتحقيق وإنجاز أهداف واحدة.

فكل من الرأسمالية والماركسية جاءت بأهداف مغايرة .. واستفاد صانعوا القرار من هذه الرؤى فى تحديد معنى التنمية وتحسين مستويات المعيشة .. ولكن هذه الأهداف أحسنت التوجه فى فهم ما يرموا إليه المجتمع وزيادة الاستفادة من طرق وآليات التنمية وهناك رؤى أخرى فى إطار بعض العمليات كما هو الحال فى بعض عمليات التحديث وتحديد التغير الاجتماعى والاقتصادى الذى ظهر فى أوربا وبنفس الشئ قد تم تطوير سياسات التنمية فى كل أنحاء أوربا خاصة فى إطار التصنيع والتحضر السريع ...

وقد تبنت معظم الدول النامية سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى أوربا وتحقيق إنجاز فعلى لهذه المتغيرات وإمكانية ربط هذه المؤشرات بواقعهم المعيشى، وتحديد نموذج خاص بالتنمية والحد من بعض العمليات المغيرة وتحديد التخلف والوصمة أو قل كما قالت الماركسية يجب تبنى استراتيجية فاعله من اجل الحد من المظاهرات كما هو الحال فى احتجاج الطلاب فى بريطانيا وتقسيم العمل كرؤية جديدة للتحديث والدفاع عن هذه الدول والمناطق بشكل جيد(٣) .

واستهدفت العمليات التنموية فى أوربا الصناعية أبان القرن التاسع عشر كيفية معالجة الخلل الذى يطرأ على النظام آنذاك وكيفية رد النظام لصوابه وكذا النظام الرأسمالى أيضا على ترك عملية التنمية (النمو) الطبيعية تسير كما تشاء، دون أى تدخل إلا إذا حددت وجود النظام ذاته بعد ذلك ظهر فى الفكر الأوربى رؤية مفادها أن التنمية عملية بناء ايجابية بديلة تسعى لعلاج أى خلل أو اضطراب يطرأ على النظام الرأسمالى.

ومع حلول النصف الثانى من القرن العشرين أصبحت التنمية عملية تغيير سريعة ومقصودة للدول التى رزحت تحت نير الاستعمار فترات طويلة (البلدان النامية) وتضاءل الأخذ بمفهومه أنها عملية طبيعية تبغى التوسع الرأسمالى بدون حدود لذلك نظر للتنمية عقب الحرب العالمية الثانية على أنها عملية تنظيم مقصودة ومرغوبة وتقف وراءها الإدارة الحكومية بغية تحقيق أهداف محددة(٤) .

أن التنمية إذن لا تعنى تدمير القيم وإيجاد الجديد كما يحدث فى حالة استعارة النظم الغربية بغرض التحديث، ولكن تنبع دائما من الواقع ومعالجة أى خلل فد يطرأ على النظم الاجتماعية فهى إذن عملية حداثة تنطلق من ثقافة محددة، معتمدة على رأس مال اجتماعى فعال فى تحمل مسئولياتها وتبعاتها والقدرة على قيادتها بنفسه، وفق هذا وذاك برامج تخطيطية فاعلة وواقعية ترتبط بالحاجات الحقيقية،وتساهم فى تنمية رأس المال الاجتماعى وبناء وتنمية الشخصية التنموية

ثالثا: رأس المال الاجتماعي:

يختلف رأس المال الاجتماعى عن الأنواع الأخرى لرأس المال باعتباره أنواع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع مهتما بالعمليات الاجتماعية وتوقعات أفراد المجتمع من علاقاتهم داخل وبين الجماعات ولها أصولها ومدلولها الثقافى والحضارى فى المجتمع، والذى يدفع الأفراد للشعور بالأمان والانتماء والثقافة السياسية، والالتزام بالقوانين والأعراف الاجتماعية،وتدعيم اتجاهاتهم والتعبير عن المشاعر والمشاركة والثقة، وابتكار الأساليب والأدوات،باعتباره جزءا من التقدم والرفاه الاجتماعى.

وينطلق التخطيط الاجتماعى بواقعية من خلال وقائع ومؤشرات نوعية الحياه فى المجتمع للمساهمة بفاعلية فى تحسين نوعية الحياه، والارتقاء بمؤشراته،كما ترتبط تحسين نوعية الحياه بتحقيق الرفاه الاجتماعى، من خلال حسن توظيف وتوجيه رأس المال الاجتماعى.

ورفاهية الفرد لبست هى رفاهية المجتمع لأن الكل أكثر من مجموع الأجزاء الفرعية، لذا فان مقاييس رفاهية الفرد لا يمكن أن تتساوى مع مقاييس الرفاه الاجتماعى.....

والمقاييس الأكثر شيوعا هى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسه بسهولة، كالمستويات التعليمية والحالة الصحية والسكانية والدخل والإنفاق والعماله كمقاييس للرفاه الاجتماعى وذلك لارتباطها بفرص الحياه، وهذه المقاييس تتعامل مبدئيا مع مواقف للأفراد أو الأسر ولكنها ليست بمزايا جماعية

أو تفاعلية علاقية ومن ثم فإنها لا تقدم سوى جزء من الصورة [٥] .

وتأسيسا لما سبق يجب أن يوجه ممارسة التخطيط الاجتماعى لتعدد الخيارات وفرص الحياه ويستهدف أولاً تحسن نوعية الحياه والارتقاء بمؤشراتها، والقياس المستمر لها، باعتبار رأس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاه.

وتمثل مقاييس الرفاه ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى، وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاه ونوعية الحياه ورأس المال الاجتماعى.

ويمكن استخدام مقاييس رأس المال الاجتماعى لتقييم شعور الأفراد، ومن ثم التنبؤ بما يمكن أن يفعلوه،وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاه الاجتماعى وذلك لتقويم الموقف من خطط التنمية الاجتماعية فى الحاضر وإلى أى اتجاه تسير مستقبلا، وذلك نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضللة.

ويعكس كل ذلك أهمية بناء وتقويم مجموعة من المقاييس التى تقيس جودة العمليات الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد والأسر والجماعات والسكان،وشعور واتجاهات الأفراد، والقيم التى توجه العلاقات والتفاعلات المجتمعية.

قياس رأس المال الاجتماعي:

توجد أنواع عديدة من الرأس مال وهي:

- الرأس مال المالى يتعامل مع قيم الأصول.
- الرأس مال المادى يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية.
- الرأس مال الإنسانى يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج.
- الرأس مال الحضارى أو الثقافى وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياه اليومية من خلال العادات والتقاليد.

ويعد رأس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث يتعامل مع العلاقات

الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات،ويقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع،ونوعية هذه العلاقات وبذلك فانه يقيس العمليات وليس النتائج.

وبذلك فان البناء التحتى وما يتضمنه من قيم وعادات عنصرا حاكما فى كل من التخطيط الاجتماعى من جانب ورأس المال الاجتماعى من جانب آخر،وأى تغير فى هذا البناء يستتبعه بالضرورة تغيرا فى العلاقات والتفاعلات وتوقعات الأفراد والتخطيط للرفاه الاجتماعى فى المجتمع.

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس رأس المال الاجتماعي:(٩)

(١) ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان.

(٢) ابتكار الأساليب والأدوات.

(٣) الالتزام بالقوانين والأعراف الاجتماعية.

(٤) الانتماء والثقافة السياسية.

(٥) مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع.

(٦) مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر.

(٧) الشعور بالكفاءة والثقة فى العمليات الاجتماعية.

رابعاً: العولمة ورأس المال الاجتماعي:

أدت العولمة تحديدا والتغيرات العالمية الجديدة بشمولها وسرعتها وكونيتها وتحطم الحواجز أمامها، خاصة العولمة الثقافية إلى نقل الثقافات والاندماج الثقافى والاجتماعى،وتعدد الهويات،والعنف والديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية وغياب الحوار المتكافىء بين الثقافات والحضارات إلى اختلال التوازن المفروض بين الأصالة والتحديث، والتسارع المتنامى للتقليد والمحاكاة، وانخفاض مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية،واهتزاز توازنه وفقدان تفاعله فى الدول النامية،حيث

اهتز شعور الأفراد بالأمان الاجتماعى وغياب شبكة الأمان الاجتماعى الفاعلة فى المجتمع،واهتزاز ثقة الأفراد فى الآخر وما يقدمه المجتمع من خدمات اجتماعية وبرامج ومشروعات التخطيط للتنمية، وعدم الشعور بالكفاءة، وتسارع الكثيرون لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والأعراف الاجتماعية فى المجتمع،وضعفت العلاقات والمشاركات الاجتماعية،والانتماء وفقدان الهوية وغياب الثقة فى القدرات والذات لدى الأفراد فى المجتمع،وأضحى رأس المال الاجتماعى هزيلا غير فاعل للمشاركة الفاعلة فى التخطيط لتحديث البناء التحتى فى المجتمع.

يستنبط من ذلك أن القيم الثقافية للتغيرات العالمية الجديدة،غير مواتية لبناء رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية باعتبارها قيما لمجتمعات رأسمالية غربية أخرى تتوافق مع ثقافة وقيم مجتمعات المنشأ،وأدت لتعدد الهويات فى الدول المستقبلة زمن ثم تعدد البناء الفوقى مما يؤثر على توجهات التخطيط للتقدم والأهداف القومية التى يجاهد التخطيط لتحقيقها فى ظل هذا التعدد.

وأن تنمية رأس المال الاجتماعى لا يمكن أن يكون إلا من خلال التخطيط لبناء وتنمية الإنسان فى المجتمع، وتدعيم وتقوية البناء الفوقى وما يتضمنه من عقائد وفلسفات وقوانين....الخ، وتدعيم هوية وثقافة المجتمع،وتوفير شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى من خلال التخطيط الهادف للبناء لتغيير وتحديث البناء التحتى خاصة البحث العلمى والتكنولوجيا والمرافق والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم.

خامساً: التخطيط للرفاه الاجتماعي تخطيط للتقدم وتنمية رأس المال الاجتماعي:

يشير التقدم إلى أننا الآن أحسن حالا مما كنا عليه من سنة سابقة،ويعنى أننا أفضل صحيا وماديا ومن الممكن أن نكون أفضل عقليا ولكن السؤال هل نحن سعداء بحياتنا ؟ ويتأتى ذلك من خلال الربط بين العوامل الصحية والمادية بالحالات الشخصية الذاتية مثل السعادة وهذا الربط ليس بالسهولة المتصورة حيث يعتمد على طريقى التعامل مع الموارد والمدلولات الموضوعية.

والتخطيط للرفاه الاجتماعى هو الانتقال من الأهداف كفكرة والتحرك تجاه تلك الأهداف من خلال الممارسة الواقعية وتحول وترجمة تصور الأفراد لواقع،وتكمن المشكلة إذن في ماهية الأهداف والتطلعات ؟ ومساحة وسرعة مابين الأهداف كفكرة وكواقع والامكانات المختلفة التى نتزود بها للوصل بالأهداف لواقع،ويعد رأس المال الاجتماعى بمثابة الوقود فى التخطيط كسيارة تقودنا لتحقيق الأهداف.

وإذا انتقلنا للأهداف نجد تعدد الهويات ومن ثم عدم تحديد وواقعية الأهداف أو حتى إدراكها،حيث تتعدد وتتنوع الثقافات وتختلط ممتزجة مع أخرى وافدة،ومن ثم تتعدد الفلسفات،وينخفض تأثير العقائد ويتهرب الناس من القوانين واختصار يقل تأثير البناء الفوقى الموجه للتخطيط للرفاه الاجتماعى وتعدد معه طرق ووسائل وأساليب الوصول لأهداف غير محددة ومدركة وغالبا خيالية.

ويتطلب كل ذلك من المخطط الاجتماعى تحديث وإعادة تفسير البناء الفوقى قبل تحديد الأهداف المجتمعية،وقبل التخطيط لتغيير البناء التحتي وتحقيق الرفاه الاجتماعى.

كما يتطلب التخطيط لبناء أو إعادة بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع والمساهمة فى تنميته من خلال السمات الشخصية المرتبطة ايجابيا بالرفاه الاجتماعى وهى (١٠):

- احترام الذات
- الشعور بقوة الشخصية.
- التفاؤل.
- القدرة وتتحدد فى أربعة قدرات هى:
- القدرة على التجريب بشكل مؤثر وفعال فى البيئة.
- القدرة على فهم وترجمة ما يدور حوله فى العالم من أحداث.
- القدرة على معرفة الأهداف والتقدم نحوها.

- الإحساس بالالتزام الروحى والدينى.

والدول الغربية إذن مهدت للتحديث من خلال إحداث تغيرات تاريخية عميقة تتحدد فى:

(١)الأبعاد الثقافية حيث ذاد الاهتمام بالعقل والمعرفة العلمية والحسية،ونمو الوعى العلمى والرؤية العقلانية.

(٢) وكذلك أسلوب الإنتاج وأساليب الحياة حيث الاعتماد على تطبيقات المعرفة العلمية التكنولوجية وتكامل نظام الاقتصاد الحر وانتشار التعليم وفتح أبواب الحراك الاجتماعى وترسيخ معالم الدول القومية

(٣) وتعميق مفهوم الفردية والذاتية والإرادة الحرة والاختيار.

وبذلك تعمقت الحداثة من داخل المجتمع الغربى خلال مراحل تاريخية ممهدة لحداثة المجتمعات العربية.

ويرى الغربيون أن التحديث يعنى نقل واقتباس المجتمعات غير الغربية لما أنتجته المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر،ولا يقتصر الاقتباس على النظم فقط ولكن أيضا المضامين الثقافية وأشكالها الغربية، وبذلك نشأت ظاهرة التحديث فى المجتمعات غير الغربية، كما ساعدت تكنولوجيا الاتصال والميديا والكونية على سرعة النقل والاقتباس لدى الدول غير الغربية.

ويؤيد لفيف من غير الغربيين ذلك بينما يتحفظ البعض الآخر فى أهمية نقل واقتباس فى التصنيع والتكنولوجيا وعلومها والنظم الإدارية والتعليمية وغيرها من النظم الشكلية، بينما يجب أن تحتفظ المجتمعات غير الغربية بأسس ثقافتها وعقائدها والعلاقات الاجتماعية ومعايير الأخلاق والسلوك.

يستنبط من ذلك أن المجتمعات غير الغربية يجب أن تبحث عن حداثة جديدة من خلال:

١- تمهيد المجتمع للحداثة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال التطوير

الواعى المحسوب للبنى الاجتماعية والثقافية الموروثة.

٢- تعميق الهوية المجتمعية لدى الأفراد فى المجتمع.

٣- الاستفادة من تطورات وتحديث النظم الشكلية فقط كالتكنولوجيا ونظم التعليم والإدارة وغيرها لدى المجتمعات الغربية.

٤- إحياء وتطوير التراث المجتمعى، مع مراعاة اندماجه مع الثقافات العالمية.

٥- إيجاد المجتمع العلمى ونشر التعليم للاعتماد على التفكير العقلانى

٦- تنمية رأس المال الاجتماعى، وتطوير أساليب الإنتاج والحياة بما يمهد للحداثة.

سادساً: آليات التخطيط للتنمية هي آليات التحديث:

تعتبر آليات التخطيط الاجتماعى هى ذاتها آليات التحديث، فكلاهما يستهدف إحداث التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة للإنسان فى المجتمع واطراد التحسن فى نوعية الحياة وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعى، ومن هذه الآليات:

-التفكير العلمى: حيث يرتبط التخطيط والتحديث ارتباطا وثيقا بالمجتمع العلمى والتفكير الابداعى والمنهج العلمى، ويعكس ذلك أهمية محور التعليم لإيجاد المجتمع العلمى وتنمية وتشجيع التفكير الابتكارى

-تحديد وتقدير الحاجات الإنسانية،وذلك فى إطار السياق الثقافى للمجتمع.

-تحديد الرغبات والأهداف المجتمعية العامة.

-تنمية القدرات الإنسانية والمؤسسية لمقابلة الحاجات الإنسانية فى المجتمع.

-قياس المفاهيم المرتبطة بنوعية الحياة.

سابعاً: تحديث التخطيط والتخطيط والتحديث:

يرتبط تحديث التخطيط بسرعة ومرونة التخطيط وسهولة الوصول للأهداف، وتدعيم سلطة التخطيط، واهتمامات التخطيط بالمحلية القومية، وأن يفكر المخطط

عالميا ويمارس محليا،وإعادة مسيرة التحديث إلى أهدافها العقلانية للحفاظ على القيم العليا التى طورتها الإنسانية فى مسيرتها نحو تأسيس المجتمع الإنسانى، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام بالإحياء والحداثة إحياء القيم التراثية المجتمعية التنموية،باعتبار التحديث لا يعنى التغريب عن الأصول الثقافية واستعارة كل أشكال المجتمع الغربى دون وعى بل ينبع أول ما ينبع من الأصالة والتجريب وتطور أشكال وأساليب قيم الثقافة الأصيلة والموروثة واندماج وتفاعل هذه الثقافات مع الثقافات الأخرى فى المجتمع العالمى بتكافؤ وتوازن.

مما يستلزم معه دراسة وتحليل الثقافة المجتمعية وتطوير البناء التحتى بما يساهم فى التغيير المحسوب والمخطط للبناء الفوقى لدى أفراد المجتمع، ويستلزم ذلك أيضا تجريب وإعادة تجريب البرامج والمشروعات قبل إدراكها فى خطة ما وتنفيذها،وإعادة هيكلة الولويات المجتمعية بما يعطى أولوية لحداثة البناء الثقافى فى المجتمع،والنظر للعميل كذات وعدم النظر إليه كموضوع.

كما يتطلب ذلك تحديد حيز التنمية المكانية ونطاقها الجغرافى ليس على مستويات محلية منعزلة ولكن فى علاقاتها الكلية بالمحليات الأخرى والدولة والاقليمية بل والعالمية أيضا، والتوفيق الواعى بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثامناً: نقطة التقاء التخطيط ورأس المال الاجتماعي والتحديث:

تعتبر الثقافة نقطة التقاء أساسية بين التخطيط الاجتماعى،وأس المال الاجتماعى والتحديث،فلا يمكن التخطيط فى غياب الثقافة والقيم والهوية والاهتمامات المجتمعية

وكذلك يعتمد رأس المال الاجتماعى وينهض على الأسس الثقافية والقيمية التى تحدد العلاقات والتفاعلات بصورة حاسمة، والتحديث يقوم أساسا على الثقافة الغربية.

ويحسم مدخل الحاجات الأساسية نقطة انطلاق هامة كذلك فلا يمكن مقابلتها

في غياب التخطيط، ولا يمكن بناء رأس المال الاجتماعي أو التحديث بدونها خاصة في الدول غير الغربية.

تاسعاً:إستنتاجات ختامية:

- أنه التخطيط الاجتماعي يرتبط بأبعاد المجتمع الواقعية مراعيا الاندماج الثقافي والحضاري مع إحياء الثقافة الأصيلة والهوية المجتمعية لتنمية رأس المال الاجتماعي،وتصويب التحديث نحو مساراتها الأصيلة التي طورتها الإنسانية في بنائها للمجتمع الإنساني، ومن ثم يلتقي مع رأس المال الاجتماعي والحداثة في الانطلاق من الأسس الثقافية والقيمية في المجتمع، والاعتماد على مدخل الحاجات الأساسية، وبذلك لا يمكن تحديث المجتمع وتنمية رأس المال الاجتماعي في غياب التخطيط الفعال.

- أن التحديث نشأ على الدول غير الغربية لنقلها لنظم الدول الغربية خلال مرحلة تاريخية طويلة،ودعم ذلك الكونية والميديا والعولمة الثقافية مع غياب التخطيط الواعي في هذه المجتماعت لبناء وتنمية رأس المال الاجتماعي والحفاظ على الهوية الثقافية ويبدوا أن المجتمعات غير الغربية في حاجة ماسة لمقدمات لتهيئة المجتمع للانطلاق نحو الحداثة التي تحافظ على هويتها وتراثها الثقافي من جانب ولا تتخلف عن ركب الحضارة المعاصرة من جانب آخر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل مدخل الحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع وتنمية القدرات الإنسانية والمؤسسية ودفع وتقوية وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في القرارات التي تؤثر في نوعية حياتهم،ودور الدولة الفاعلة والقادرة والموجهة والحارسة،وسياسات رعاية اجتماعية محددة توجه الرعاية والرفاه الاجتماعي في المجتمع والتخطيط لحدوثه واطراد نمو معدلاته، والتحسن المستمر في مؤشرات نوعية الحياة بعناصرها كزيادة مؤشر سنوات العجز.

-أن التحديث برنامج يتباين بتباين الزمن والمكان، وسيظل إلى الأبد برنامجا لتحديد مسار التاريخ البشري، ولن يتم تحقيقه إلا باستخدام التفكير والتدبير والتخطيط

العلمي لحسن توجيه واستثمار القدرات الإنسانية والمجتمعية وتوظيفها في إطار التوازن بين الإنسان والبيئة واستمرارية التنمية،والتحكم الواع في الطبيعة ومصادرها،والتطور التكنولوجي في إطار وقائع وظروف المجتمع المختلفة،

- الدفع الواع بفكرة المحلية العالمية،ودعم القيم الجمعية، والقيم الروحية في أطار ثقافة المجتمع

- تشخيص وقائع المجتمع اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وتشريعيا وسياسيا وجغرافيا بما يساهم في تحديد الشخصية الإنسانية في المجتمع،وبناء أو اختيار أفضل النماذج التنموية للإنسان في المجتمع، وتحليل آليات السوق،وتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية قبل الحكم على التخطيط للرعاية الاجتماعية.

- أن آليات التخطيط الاجتماعي هي ذاتها آليات التحديث في المجتمع،فكلاهما يستهدف إحداث التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي.

- أهمية وضرورة تحقيق الموازنة والتناغم بين العولمة والتنمية المستدامة والبيئة لتحديد الضغوط التي تشكلها العولمة على سياسات التنمية وآليات التخطيط لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

- آليات رفض ومقاومة تغريب القيم المجتمعية ونبذ الفردية وإفساح المجال للإطار الثقافي القيمي الذي يفرزه المجتمع وتفعيل قيم الأسرة والقيم الجمعية والروحية.

- يجب تحديث التخطيط لرعاية الإنسان في الدول غير الغربية من حيث الاعتماد على الأسلوب العلمي في التفكير، والنظر للعميل كفرد وليس كموضوع، والسهولة في الوصول للأهداف واتساع النطاق المكاني وحيز التخطيط، وباختصار يجب التفكير عالميا والممارسة محليا.

- أن القضايا المعاصرة التي تطرح نفسها في الدول غير الغربية تتمحور في

كيفية الربط بين التخطيط للتطوير والنظم الثقافية ؟ وما نوع الثقافة المطلوبة لتحقيق معدلات أسرع فى التنمية والاتجاه نحو الحداثة ؟ وكيف يمكن اعتبار التخطيط للتنمية والحداثة والتطوير ممارسات ثقافية ؟وكيف يمكن التخطيط للتنمية والتطوير فى إطار الهويات المتعددة والقيم المشتركة؟ وكيف يمكن التخطيط والتحديث فى غياب رأس مال إجتماعى فعال؟ وكيف يمكن بناء رأس مال إجتماعى فعال فى إطار الثقافات الوافدة والتعددية الثقافية والغزو الثقافى ؟

- أن التحديث لا يعنى التغريب عن الأصول الثقافية والمحاكاة والتشبه بالآخر واستعارة كل أشكال المجتمع الغربى دون وعى ولكن ينبع من الأصالة أولا والتجريب واستعارة النظم الشكلية فقط من المجتمعات الغربية كالتكنولوجيا والصناعة والإدارة والتعليم وغيرها.

المراجع

(1) Trevor Hancock, Quality of life Indicators, Napier, Kleinburd, 2003. P:(1).

(2) Susanne Schech & Jane Haggis, Culture and Development, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, 2000, PP:(2-3).

(3) Ibid., pp:(15-16).

(4) Robert Bocock, The Culture Formations of Modern Society,(In) S. ttall and B. Giel (eds.) Formations of Modernity Cambndge, Polity with Open Unive. Press, 2001, P:(2 - 74).

(5) Susanne Schech & Jane Haggis, op cit, P P (3-6).

(6) Ibid., p p: (33-34).

(7) Prans J. Schuurman. Globalization and Development Studies, Sade Publication, London, 2001,P: (21).

(8) Richard, Eckersley, Measuring Progress, Cs ROP Publishing Com, 2001,P: (158).

(9) Ibid, PP: (161-166).

(10) Ibid, PP: (177-179).

(11) Susanne Scheeh & Jane Haggis, Op. Cit., p p:(11-13).

(12) Prans J. Schuurman, Op. Cit., pp: (22-26).

(13) Susanne Scheeh & Jane Haggis., p p: (9-10).

(14) Vic George & Paul Wilding, Globalization and Human Welfare, Macmillan Press Ltd., N.,Y.,2002, pp: (56-66).

(15) Brian L. Delahaye, Human Resource Development Principles and Practice, Wiley & Sons Ausralia Ltd., N.Y., 2000,PP: (89-91).

(16) Susanne Scheeh & Jane Haggis, Op. Cit., p p: (13-14).

(17) C. Leys, The Rise and Fall of Developmental Theory, Blooming-ton, Indians University Press, 1996, pp (21-28).



الفصل الثامن
الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى

أولاً: فى مفهوم الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعى والخدمة الاجتماعية.

رابعاً: ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المنظمات والمجتمعات.

خامساً: ثلاثية الخدمة الاجتماعية... نوعية الحياة... رأس المال الاجتماعى.

سادساً: الخدمة الاجتماعية وإنعاش العمل الأهلى.

سابعاً: ثقافة المبادرة والتطوع.

أولاً: في مفهوم الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي:

عرف الاتحاد الدولى للأخصائيين الاجتماعيين [1] (IFSW) الخدمة الاجتماعية بأنها المهنة التى تستهدف تحقيق التغييرات الاجتماعية والارتقاء بعمليات حل المشكلات التى تعترى العلاقات الإنسانية، كما أنها تعمل على تقوية الناس وتحرير طاقاتهم لتعزيز بقائهم واستقرارهم، وتستفيد الخدمة الاجتماعية من نظريات السلوك الإنسانى والأنساق البيئية فى التدخل المهنى فى المواقف التى يتفاعل فيها الناس مع بيئاتهم وتعتبر مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان أساسية وجوهرية للخدمة الاجتماعية.

ويركز مفهوم الاتحاد الدولى للأخصائيين الاجتماعيين على أن أهداف الخدمة الاجتماعية تحقيق التغييرات الاجتماعية وهو هدف تنموى لا يمكن أن يتحقق فى غياب رأس المال الاجتماعى فى المجتمع وكأن هدفهما واحد وهو تحقيق التنمية من خلال التغيير الاجتماعى، ولكى يتحقق هذا الهدف يجب تشخيص وتحليل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع وتدعيم القيم والمعايير الإيجابية والتنموية التى تعزز التنمية ومسيرتها.

وتحليل أبعاد الشخصية التنموية فى المجتمع وأبعاد ومكونات رأس المال الاجتماعى، ومكونات ووقائع البناء الاجتماعى وهو الساحة التى ينطلق منها التغيير والتنمية ويحدث فيها التفاعلات الاجتماعية، وفضلا عن ذلك تلك الثقافات والقيم الوافدة نتيجة العولمة الثقافية وتأثيراتها على تماسك البناء الاجتماعى فى المجتمع.

وحيث يؤدى رأس المال الاجتماعى إلى تماسك البناء الاجتماعى بوقائعه وأبعاده المختلفة، وذلك البناء الذى ينطلق منه التغيير وتحدث فيه التنمية. كما يعكس تماسك البناء الاجتماعى سرعة وديناميه التغيير والتنمية.

ويحدد المفهوم كذلك الارتقاء بعمليات حل المشكلات ويساهم رأس المال الاجتماعى فى تسهيل هذه العمليات المرتبطة بحل المشكلات من خلال العلاقات والتفاعلات والتعاون والتطوع، والديمقراطية، والشبكات الاجتماعية، وتفعيل المجتمع

المدنى بتنظيماته المختلفة، فضلاً عن الثقة والعلاقات المتبادلة.

ويعكس ذلك الارتباط الوثيق بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى، باعتباره حلقة وصل ما بين الخدمة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية بما يتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة تحليل وتشخيص أبعاد رأس المال الاجتماعى القائم فى المجتمع حتى يمكن تفعيل التدخل المهنى لتحديد وتحليل ومواجهة المشكلات فى المجتمع.

ويركز المفهوم كذلك على العلاقات الإنسانية والتى تعد بدورها جوهر رأس المال الاجتماعى، وكذلك تقوية الناس والذى يعد كذلك أساسياً فى رأس المال الاجتماعى من خلال منظمات المجتمع المدنى، والشبكات الاجتماعية التى تعزز قوة الأفراد فى جماعات وتنظيمات أكثر قوة، وتحرير طاقاتهم يرتبط كذلك برأس المال الاجتماعى فى الديمقراطية والمجتمع المدنى الذى يحرر بدوره مثل هذه الطاقات.

ويركز المفهوم كذلك على مواقف التدخل المهنى وهى مواقف تفاعلية، ولعل التفاعل جوهريا وأساسيا فى رأس المال الاجتماعى، فالأخصائى الاجتماعى الذى لا يدرك رأس المال الاجتماعى فى المجتمع ويتفهمه لا يمكن أن يتدخل مهنيا بنجاح أو حتى يحدد مواقف تدخله المهنى.

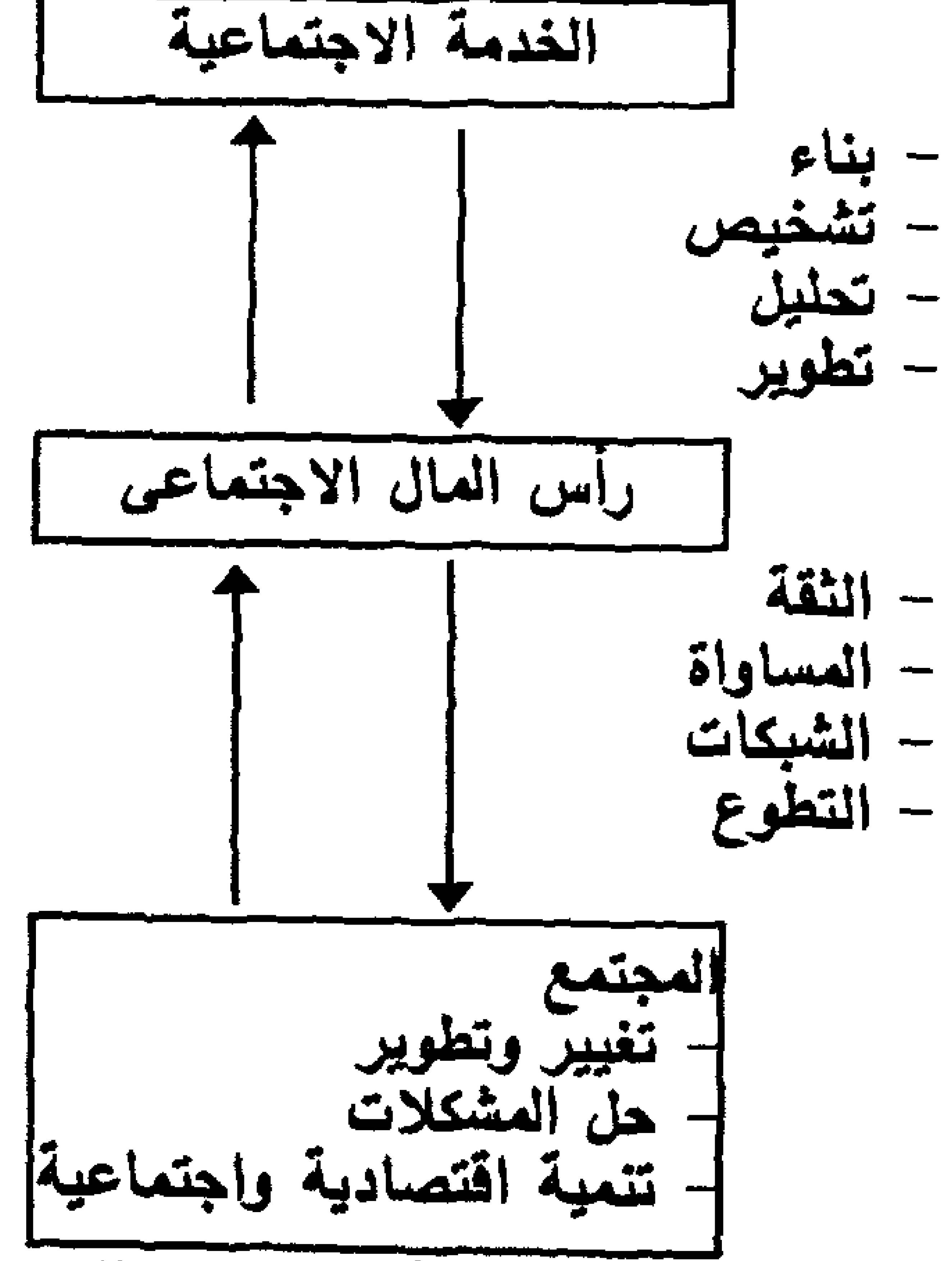
وإذا ما حدد المفهوم مبادئ العدالة الاجتماعية، والحقوق الإنسانية، بأنها أساسية فى الخدمة الاجتماعية وخاصة عند التركيز على الفقراء والمهمشين والفئات الضعيفة والمجتمعات المحرومة من الخدمات، وعند صنع سياسات خدمات الرعاية الاجتماعية فإنها تعد كذلك جوهرية فى رأس المال الاجتماعى ونبذ العنصرية والتفرقة والتركيز على العدالة والحقوق الإنسانية فى المجتمع.

ويبين المفهوم السابق العديد من أوجه التلاقى بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى، وكأن رأس المال الاجتماعى نقطة الوصل بين الخدمة الاجتماعية والمجتمع بأبعاده المختلفة، كوسيط لممارسة وتدخل الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية.

وكما تساهم الخدمة الاجتماعية فى تحديد وتشخيص وتحليل رأس المال الاجتماعى وتأثيراتها المختلفة على البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والمؤسسى فى المجتمع، وتحديد مسيرته المستقبلية فى المجتمع، فأنها تساهم كذلك وبشكل مباشر فى بناء رأس المال الاجتماعى من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية وبصفة خاصة الرعاية التعليمية للأطفال سواء الرسمية أو غير الرسمية، لتأسيس نسق من القيم والمعايير التى تحدد إطار رأس المال الاجتماعى فى المجتمع وكذلك خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى والتى تستهدف الأفراد والجماعات والأسر والتنظيمات المجتمعية.

ولعل الهدف الرئيسى والجوهرى لخدمات الرعاية الاجتماعية بألوانها المختلفة فى مجتمع ما هو بناء نسق فعال لرأس المال اجتماعى محدد فى هذا المجتمع والحفاظ على هويته وثقافته. ومن هنا كان اهتمام الخدمة الاجتماعية ببناء وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية لبناء الإنسان فى المجتمع.

ويوضح الشكل التالى أن رأس المال الاجتماعى وسيطا بين الخدمة الاجتماعية والمجتمع.



شكل يوضح رأس المال الاجتماعى كحلقة وصل بين الخدمة الاجتماعية والمجتمع.

ويبين الشكل السابق تبادل العلاقات ما بين ثلاثى الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعى والمجتمع.

حيث للخدمة الاجتماعية من خلال الممارسة المهنية وخدمات الرعاية الاجتماعية دورها فى بناء وتشخيص وتحليل وتطوير رأس المال الاجتماعى فى المجتمع، وأن لرأس المال الاجتماعى آثاره فى تغيير وتنمية وتطوير المجتمع وحل المشكلات ولا يتأتى ذلك إلا بدعم الثقة المتبادلة والمساواة، وبناء شبكات العلاقات والتنظيمات الاجتماعية، ومؤسسات تتفاعل إيجابيا مع البيئة.

ولعل ذلك ما يدعم ويفعل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة مؤسسية ترتبط بالعلاقات والتفاعلات الإنسانية، والأداء الاجتماعى والقدرات الإنسانية.

كما أن المجتمع ببنائه الاجتماعى والتنظيمى وبأبعاده المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو الساحة التى ينطلق منها ويعزز رأس المال الاجتماعى.

كما أن رأس المال الاجتماعى موجها ومؤثرا على ممارسة وتدخلات الخدمة الاجتماعية من خلال جسور الثقة المتبادلة والتنظيمات المجتمعية والشبكات والعلاقات والتفاعلات والمعايير والتنظيمات الاقتصادية والمدنية فى المجتمع حيث لا يمكن تصميم برنامجا فاعلا للممارسة والتدخل المهنى فى غياب إطار رأس المال الاجتماعى القائم فى المجتمع.

وللخدمة الاجتماعية دورها فى تطوير رأس المال الاجتماعى فى مجتمع ما من خلال تحليلها لسياسات خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وتصوراتها للإطار التشريعى وتحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع، وأساليب بناء وتفعيل المجتمع المدنى، والدفاع عن الحقوق الاجتماعية وبناء شبكات اجتماعية فاعلة فى المجتمع.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي:

على المستوى العام، نجد أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يعكس جملة الموارد

المتأصلة فى المجتمع، بمعنى أنه يشير لجملة العلاقات الإنسانية التى تربط بين الأفراد وبعضهم البعض داخل الجماعة الواحدة أو المجتمع.

والفرضية الرئيسية هنا، أن مفهوم رأس المال الاجتماعى كمورد أو كمصدر إنما نبع من قوة وكفاءة هذه العلاقات البشرية، أو قد ينظر لهذا المفهوم نظرة غير مادية باعتباره ممثلا للشبكات الاجتماعية وعاملى الثقة والتعاون اللذين يدفعان المجتمع للنمو والتطوير بشتى المجالات.

وبالتالى يصبح لرأس المال الاجتماعى ضرورة بالغة وحيوية، فهو هنا يعكس انتماء الفرد للجماعة أو المجتمع، كما يعكس رغبته بالارتباط بهؤلاء والدافعية اللازمة للإنجاز العام على مستوى المجتمع (أى تغليب ما هو عام على ما هو خاص وفردى) لذا لا غرابة أن يشير البعض إلى أن رأس المال الاجتماعى لا يتعلق بقرارات فردية أو أحادية بقدر ما يرتبط بالقرارات والعمل الجماعى، وهى القرارات التى ينجم عنها رغبة فى التعاون وتعزيز العلاقات القائمة على تبادل المنفعة.

لذا يظهر أثر رأس المال الاجتماعى عند الحديث عن التوقعات والقيم والمعايير المشتركة بين البشر وبعضهم البعض بالمجتمع، كما يعكس قدرة أو ضرورة التزام كل طرف بمسئوليات محددة قبل الآخرين بالمجتمع [٢] .

ومن القراءات المتأنية لكافة ما وكتب عن رأس المال الاجتماعى خلال السنوات الماضية، يتبين لنا وجود تسميات أو مرادفات مختلفة لهذا المفهوم، فمنها:- [٣]

- التماسك المجتمعى Community Cohesion.
- الترابط التلاحم Associationlism.
- الانخراط فى المجتمع المدنى Engagement in Civil society.

وبغض النظر عن اختلاف التسمية إلا أن الخدمة الاجتماعية قد أولت هذا المفهوم اهتماما خاصة منذ بواكير نشأته، خاصة لما يمثله هذا المصطلح من معانى كبيرة وهامة على مستويى الدراسة النظرية والممارسة المهنية التدخل.

فبدون وجود رأس مال اجتماعى كما أشرنا لعناصره سابقا فمن المستحيل إجراء ممارسة مهنية للخدمة الاجتماعية بالكفاءة المطلوبة مع العميل.

ونحن ندرك جليا بأن الخدمة الاجتماعية هى مهنة تقوم على تقديم الخدمات الاجتماعية البشرية، وتعمل لصالح البشر ومعهم، وتركز على العلاقات الإنسانية بين العميل الفرد أو الجماعة وبين الآخرين، لذا فمجالات العمل بالخدمة الاجتماعية ليست بعيدة كما يتصور البعض عن اللجوء أو الاعتداد بمفهوم رأس المال الاجتماعى(٤).

ونلاحظ أيضا أن الخدمة الاجتماعية تولى أهمية قصوى بالصراعات والمشكلات المجتمعية التى تؤثر على العلاقات التى تربط بين الفرد والمجتمع، وتهتم بقيم التعاون والثقة وقوة العلاقات والقيم والمعايير الأخلاقية وترى فى تدهور ذلك تدهورا لسلوكيات الفرد وتحللا للمجتمع أو الأسرة.

كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعى ليس بجديد، بل تناوله البعض خلال القرن العشرين، وبخاصة فى بدايات القرن، وكما ذكرنا فقد اتخذ مسميات كثيرة مختلفة إلى حد ما عن تسمية رأس المال الاجتماعى وإن كانت الدراسات والبحوث التى تمت خلال الفترة الماضية قد ركزت على أهمية دراسة هذا المفهوم للتقليل من حدة التدهور والتحلل التى يشهدها المجتمع الغربى.

كما سبق أن أشرنا أن مفهوم رأس المال الاجتماعى ليس بالجديد، ولكنه استخدم فعليا أثناء بدايات القرن العشرين فنجد أن المعلم الريفى Lyda J. Han-ifan أشار إليه فى العقد الأول من القرن العشرين، الاقتصادى Yoram Ben-Porath فى الثلاثينات وعالم النفس الاجتماعى John R.seely فى الخمسينات وقد استخدمته Jane Ja Cobs فى الستينات من القرن العشرين لوصف الخصائص العامة والتى تعظم من دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى والتى من الممكن أن يسهم فى القضاء على الانحدار الحضرى.

وبعد هذا العرض إلا أن هناك قناعة أن الجذور التاريخية لمفهوم رأس المال الاجتماعى ترجع إلى ما هو أبعد من ذلك.

وقد ظهرت فعليا فى أعمال أو إسهامات كل من انجلز وماركس حول أفكار التكافل وأفكار دوركايم عن غرس القيم وأراء ماكس فيبر عن تقوية الثقة وكذلك كتابات سيملس Simmels حول مفهوم التعاملات أو الصفقات التبادلية.

ونخرج من كل تلك المفهومات بشئ واحد هو أن المفهوم يتضمن ويشير إلى قيم التوحد الاجتماعى، والذى يعد من المراحل الحقيقية لتطور الفكر الاجتماعى وبعد تلك الخلفية حول مفهوم رأس المال الاجتماعى نستنتج أنه يشير على الأقل إلى تطبيقين أساسيين يتعلقان بطبيعة الحياة الإنسانية والمجتمعية وهما[٥]:

١- أن رأس المال الاجتماعى يعبر عن الروابط والصلات التى تربط أجزاء المجتمع وتشد بعضه بعضا، وتجمع بين أفراده فى وحدة واحدة قائمة على التعاون والثقة بما يمكنهم من تنمية قدراتهم وطاقاتهم فيسمح بتحقق تطور ونمو للمجتمع ككل.

٢- تتحدد قدرة أو طاقة الأفراد بالمجتمع على الوصول إلى الموارد المتاحة من خلال التمسك بالمعايير والقيم والاتجاهات التى يعتنقها فتعد جميعا بمثابة المخرجات التى تؤثر على طبيعة وقوة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينهم.

ومن ناحية ثانية يرتبط رأس المال الاجتماعى بالكثير من الوظائف المجتمعية، فهو يؤثر مثلا وبشدة على العلاقات المتبادلة بين الأفراد بعضهم البعض، كما يؤثر على طبيعة العادات والتقاليد الموجودة بما يسمح بصياغة أو تشكيل هوية اجتماعية للأفراد وهى تركز على مصالح أو تحقيق استفادة المجتمعات المحلية أكثر من مصالح الأفراد المنتمين لتلك المجتمعات.

وأياً كانت طبيعة المجتمع مدينة أو دولة ككل فان المصطلحات الثقافية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية لابد أن يوضع فى الاعتبار أنها جميعا تشكلت كامتداد لمشاعر التوحد واعتناق نفس القيم والعلاقات المتبادلة لتحقيق أكبر قدر من المنافع المشتركة للمواطنين.

ففى المجتمع المدنى الذى تتحدد طبيعته من طبيعة الموطنين المدنيين المقيمين به والبناء الاجتماعى الذى يتميز بالحيوية والنجاح لا يحقق فقط مصالح عظيمة لأفراده كأفراد وإنما يمكن من تطوير وتحسين نوعية حياتهم ككل، فالمواطنين المدنيين يتم تعزيز قدراتهم فى إطار وجودهم فى المجتمع المدنى(٦).

– وبعد أن بدأ مفهوم رأس المال فى التداول والانتشار خاصة منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين يمكننا أن نرجع الأسباب التى ورائها ضمنيا الإدراك حول المفهوم ووجود نقاط ضعف بل وفشل عملى راجعا إلى النزعة الفردية المنهجية فى الانثربولوجيا الكلاسيكية والمحدثة، وظهور الاقتصاديات المتشابهة وأيضا ظهور الليبرالية الجديدة ونموذج اقتصاديات السوق لتحكم حياة الأفراد والمجتمع ككل.

– وقد ظهر قلق وتخوف خلال فترة التسعينات هذه حول تحسن الأنظمة الليبرالية وأصبح جليا بأن (لا شئ يعلو فوق مصالح المجتمع).

وذكر الكثير حول نقاط الضعف والاضطرابات الاجتماعية والعجز عن إيجاد الاستقرار وإيجاد صيغ للتماسك المجتمعى فى ظل أفكار السوق، وبذلك فقد أعيدت المناداة بمفاهيم المجتمع والمجتمعية فى إطار مصطلحات رأس المال الاجتماعى وأصبح ينظر لها كمحقق لمستقبل أفضل(٧).

– أصبحت تصورات المساواة الاجتماعية بين الناس، والتفكير فى مفهوم دولة الرعاية قد توقفت منطقيا فى ظل وجود مفهوم رأس المال الاجتماعى، الذى تناولته كثير من التخصصات مثل الاجتماعيين والسياسيين والتطبيقيين وغيرهم من الذين تعاملوا مع مفهوم رأس المال الاجتماعى وينظرون إليه كرصاصة أطلقت أو موجهه للقضاء على الأمراض الاجتماعية كالفقر والشذوذ والجريمة... الخ.

– وقد أقترح William Walters عام (٢٠٠٢) أن رأس المال الاجتماعى هو أحد طرق عديدة يمكن من خلالها الربط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع، كما يشير إلى الطرق الجديدة لإدارة المجتمع(٨).

وعلى الرغم من أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يمكن أن يبدو أيضا كأداة هامة للتحليل الاجتماعي، فمن هذا المنطلق فهو قد يظهر المجتمع غير عادل وغير متماسك والأفراد غير مميزين ويجدون أنفسهم خارج تلك الحسابات أو العلاقات. وهو قد يعرض أيضا كيف يتوحد الأفراد اختياريا وهو ما يحقق نمو اجتماعي.

فنجد أن من أشهر التعريفات لمفهوم رأس المال الاجتماعي ما قدمه روبرت بوتنام Robert D. Putnam على أنه أوجهه أو أشكال من التنظيم الاجتماعي مثل شبكات العلاقات، والمعايير والثقة الاجتماعية التي تعمل على تسهيل التنسيق والتعاون لتحقيق منافع فعلية ويضيف آخرون أنه يبدى اهتمام أكثر بالبناءات وشبكات العلاقات الاجتماعية المحكومة من خلال المعايير والقيم وان فكرة رأس المال الاجتماعي كذلك يعبر عنها كعجلة تقود قوى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع(٩).

يعتبر رأس المال الاجتماعي مصدراً كامناً لا يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية أو تخطيط البرامج والمشروعات التنموية أو حتى التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والتنظيمية أو بناء واكتشاف وتحديد القدرات الإنسانية أو التنظيمية أو المجتمعية في أي مجتمع دون تحديد وتحليل رأس المال الاجتماعي في هذا المجتمع حتى يمكن توافق استراتيجيات وتكتيكات تحقيق أهداف مساعدة عملاء الخدمة الاجتماعية مع الواقع الاجتماعي من ناحية وتحقيق أهداف التدخل المهني من ناحية الأخرى.

ويعد رأس المال الاجتماعي أحد مواد التنظيم الاجتماعي التي لا يمكن تجاهلها في بناء التنظيمات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية في المجتمع بما يتضمنه رأس المال الاجتماعي من علاقات وقيم ومعايير اجتماعية تؤثر بدورها على التفاهم والانسجام والتماسك المنشود للبناء التنظيمي، وتفعيل علاقة مثل هذه المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بالبيئة، مما ينعكس بشكل مباشر على المشاركة والتطوع لتحقيق أهداف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعي والخدمة الاجتماعية:

رأس المال الاجتماعى هو العمل الجمعى مما والذى يمكن أن يكون كاملا كالجماعة كما أن موقع الجماعة ومكانها يؤثر على الحاجة للاتجاه لتحليل رأس المال الاجتماعى لتحديد الاتصالات ونسقيه التطوع والعمل المدنى وتكنيكات الجماعة لمواجهة الصراع(١٠).

يوضح رأس المال الاجتماعى أهمية استخدام الاتصال الاجتماعى Social Connectionsوالعلاقات الاجتماعية لتحقيق الأهداف. سواء ارتبطت تلك لأهداف بالأفراد، أو الجماعات، أو التنظيمات والمجتمعات.

ويجيب رأس المال الاجتماعى على تساؤل:

ماذا تعرف؟ What you know?طالما هناك اختلافات فى الحياة والمجتمع.

وتحليل الشبكات والعلاقات والتركيز على التطوع، وذلك فى إطار مجتمع مدنى(١١).

ويعكس كل ذلك أن رأس المال الاجتماعى يزود الأخصائى الاجتماعى بالوقائع الاجتماعية فى البناء الاجتماعى فى المجتمع، وطبيعة العلاقات والشبكات الاجتماعية، والأهداف، ولا يمكن أن تنجح الممارسة المهنية فى غياب معرفة الممارس المهنى بوقائع وحقائق المجتمع.

كما أن ذلك يساعد الأخصائى الاجتماعى فى الإجابة على تساؤل هام فى الممارسة وهو كيف يستخدم الاتصال الاجتماعى فى مجتمع ما ؟ حيث يرتبط ذلك بالعلاقات والقيم والمعايير القائمة فى المجتمع، وشبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والثقة المتبادلة.

وبذلك فالمساهمة هنا واضحة فى تفعيل الأدوات التى يستخدمها الأخصائى الاجتماعى فى تدخله المهنى، وتطوير مهاراته الاتصالية كذلك. ويجب أن نضع أمامنا الحراك الاجتماعى الذى حدث على المستوى العالمى ونتيجة الثقافة الوافدة،

حتى نستطيع تدعيم النسق القيمى فى المجتمع، وكذلك الواقعية فى التخطيط الاجتماعى وارتباطه بالقيم والمعتقدات، وتحديد الثقافة المجتمعية كإطار موجه واعتبار رأس المال الاجتماعى استثمارا للأنواع الأخرى لرأس المال، هذا بالإضافة إلى تحديد السياسات والفرص المتاحة(١٢).

كما يقودنا مجال الشبكات الاجتماعية لتوصيف الحاضر النسقى والشامل. تدعيم الأفراد بمساعدة بالمعلومات للأفراد الآخرين والتعليم والطلاب فى مجال الشبكات الاجتماعية. ونظرية الاختيار العقلانى، والفقر الاقتصادى الاجتماعى، وسوق العمل، الرعاية.

والتطوع يقودنا الى(١٣):

١- فحص مفهوم رأس المال الاجتماعى وتوضيح الجوانب النظرية والإجرائية.

٢- الموقع على خريطة التنمية.

٣- فى إطار الأسرة يزودنا بنظريات رأس المال فى مجال الأسرة

ومعظم مفاهيم رأس المال، تربط بين العمل والبناء الاجتماعى فى مستويات التحليل على المستويات القومية القادرة وفى العمليات العقلانية والدنياميكية الجماعية، وتنظيم البناء والشبكات الاجتماعية ومصادر الشبكات لتحديد عناصر رأس المال الاجتماعى.

وقد يرى أن السبب من عدم إنجاز الإصلاح الاجتماعى،هو المبادرات (التطوع) القائمة على توصيات تحسين فعالية سياسة الرعاية.

ويجب التركيز على دور رأس المال الاجتماعى لكل من الأفراد والمؤسسات وأن العلاقات الاجتماعية وأنماط الثقة تمكن الناس من نجاح الخدمات الحكومية، والتمويل المنظم والوظائف وتساعد الأسر على تحقيق أهدافها.

ووظائف رأس المال الاجتماعى تتحدد فى الارتباط بالاقتصاد، والإنسان،

ورأس المال الثقافى وديناميـة رأس المال الاجتماعى بين الحكومة وجهود القطاع التطوعى لتدعيم نسق الرعاية.

وبذلك فأن دراسة رأس المال الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى، والفقر الزامى Compulsoryلبحوث ودراسات طلاب الخدمة الاجتماعية(١٤) السوق فى الثمانيات اضطرب برأسمالية السوق كسياسة ونظرت الحكومة للقطاع التطوعى كحليف ليخفف التكلفة الإنسانية فى السياسة العامة للرعاية الاجتماعية. تلعب الأبنية الاجتماعية دوراً هاماً لتقابل اضطراب السوق الرأسمالى وتخفيف التكلفة البشرية فى الرعاية الاجتماعية.

ويجب العمل مع البناء والمجتمع القائم على التنظيم، لزيادة ودعم الأمان الاجتماعى، والاعتداء على البيئة وترقية التعليم ومهارات العمل، متطلبات وأبعاد الديمقراطية باستخدام وقياس المجتمع المدنى والسياسة العامة فى القرن الحادة والعشرون بزيادة وتدعيم الروابط العامة Communel Bonds عند المدافعة عن الأشكال الجديدة، وزيادة كمية رأس المال الاجتماعى والمصلحة العامة Public Goodsومصادر عديدة للفرد كعضو فى المجتمع(١٥).

رابعاً: ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المنظمات والمجتمعات:-

تتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية الوعى باتجاهات الخدمة الاجتماعية التى تشمل الفهم الكامل لكل من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشكل البناء المجتمعى. إن الممارسة تهتم بالقضايا والأمراض الاجتماعية ومحاولات تدخل الناس فى عملية التغيير الاجتماعى ونحن دائما ندرك بوعى أن ممارسة الخدمة الاجتماعية قائمة على المشاركة فى المعلومات والمهارات والخبرات ويعتبر ذلك الدور الهام لإحداث التغيير الأكثر ديمقراطية.

ويظهر (التفاوت الاجتماعى) بوضوح فى بعض المجتمعات فى الوقت الحاضر وبمرور الوقت نرى الغنى يكسب ويزداد غنا والفقير يستمر فى المعاناة.

برزت تطورات في بريطانيا تتمثل في التوترات التي حدثت معاصرا لتلك الحركة الاضطهادية وكان لابد من القضاء عليها فالمجتمع يقود لرؤية جماعية ويتنازل عن حقوق الجماعات الأقل قوة، هذا الظلم الاجتماعي يشكل قضية هامة تسعى طرق العمل والمجتمع لمناقشتها، والعمل على تحسين مكانة الجماعة أو الجوار لأنها تمثل صورة مركزية في حياة الناس.

ومن الجدير بالذكر أن نقول أن طريق العمل مع المجتمع تستطيع أن تشكل حياة الجماعة وتقوى ارتباطها لتصبح عنصرا فعالا يستطيع أن يقاوم تلك الحركة.

إن لممارسة الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمع تأثيرات هامة تقود الاهتمام بتوحيد الجماعات في ايديولوجيا واحدة تكون هي المسيطرة كنوع من الاهتمام الجماعي حتى يشعرون بالأمن والطمأنينة والقدرة على المساندة.

وبهذا يتم إنقاذ الفقير من دائرة الفقر وضمان حياة آمنة.

وكان يسبق العمل مع المجتمع ما يسمى بحركة المحلات والاستقرار التي كانت تنادي بالإنسانية والقيم الأخلاقية وعلى خلاف ذلك عمل المنظمات الاجتماعية للإحسان التي تركز على خدمة الفرد حيث ناقشوا رواد المحلات الاجتماعية التي أنشئت عام ١٨٩٤م أنه بالضرورة أن من يعطي الإحسان يكون أكثر ألفة بالناس ومدركا لأسباب فقرهم(١٦).

وعادة اهتمت الكنيسة الإنجليزية والجامعات بإنشاء مراكز الاهتمام بالجوار أو الجماعة الفقيرة وتقدم لهم التعليم ومحاولة إيجاد فرص الاستجمام الطبيعي للأفراد داخل مجتمعاتهم المحلية .

وبمرور الوقت أصبح الاستقرار يحمل معنى أخر في العمل مع المجتمع في أن العمل مع المجتمع يقوم بالمشاركة في الممارسة واهتمام الممارسين اهتماما بالغا عن طريق محاولاتهم وتجاربهم لتدعيم الصحة الاجتماعية ككل في المحليات وتشجيع التنمية المحلية والقيام بدور القيادة الفعالة المسئولة.

وخلال الفترة الحالية أعادت الحكومة المحلية والمركزية على حد سواء العمل داخل كلا من الكنيسة والجامعات وأفراد الإحسان ونساء الطبقة البرجوازية لتصبح مفتاحا فعالا فى عملية تجديد المناطق الحضرية. فى (UK) فى مدينة داخلية يشوع فيها بالجريمة والبطالة، والفقر، والمستوى الصحى المتدنى، وعدم الموائمة بين الموارد والحاجات التى تسهل عملية التسويق.

وتدخلت الحكومة وأشارت إلى طرق فعالة تهدف إلى معالجة المشكلات فى المناطق تلك المدينة، وأعدت برامج صممت بواسطة الوزارات المحلية، وتنفذ بضم جميع الناس المحليين كى تصبح وحدة العمل هى الناس فى توزيع المسئوليات الهامة، والهدف هو التعامل مع الأمراض الاجتماعية مثل الفقر والجريمة والبطالة بضم كل الفئات المحلية من مالكين ومستأجرين ومتعاونين وكبار السن والشباب والآباء والأمهات وكذلك الأطفال.

فى نفس الوقت تشير إلى العائد الاقتصادى للمناطق الحضرية لتشجيع التصنيع فى المناطق ومن الجدير بالذكر القول أن العمل مع المجتمع لا يركز كثيرا فى التعامل مع الحالات الفردية ولكنها تدمج الناس داخل جماعات حتى تستطيع مساعدتهم وتحقيق مصالحهم وإيجاد الحاجات التى هم فى أشد الحاجة إليها. وكذلك المنظمات التى تعمل على ضمان مشروعات جارية للناس.

وفى Parkweed على سبيل المثال كنموذج تطبيقى ومع ذلك يستخدم ممارسة العمل مع المجتمع من أجل الحث على العمل بالقيم والعدالة الاجتماعية وبذلك نستطيع أن نطالب بحل المشكلات.

ومن الجدير بالذكر أن المنظمات التطوعية تلعب دورا أساسيا فى توزيع الخدمات وتوظيف أخصائيين اجتماعيين للعمل مع المجتمع وإقامة مشروعات للجيرة الفقيرة.

والناقدين الممارسة يؤكدوا على ضرورة ممارسة الديمقراطية فى العمل الجماعى، وأن يعترف الأخصائيين بأمل البقاء للمشروعات الرأسمالية لتساهم فى العمل على حل المشكلات.

وبينما التجارب تعمل على مساعدة الناس وتشجيعهم ليتحركوا داخل مجتمعاتهم المحلية وفى نفس الوقت يعترف الأخصائيون أن ممارستهم تشغل الوظيفة المستثناة للمواطن فى المجتمع حتى يتصلوا بالأفراد ويتوصلوا لأفكارهم للمساهمة فى القضاء على مثل تلك الأمراض الاجتماعية وتقديم المقالات النقدية للممارسة تعمل على التحليل والنقاش والربط والبناء.

ويتحدد الدور المجتمعى للأخصائى المجتمعى The role of the Community worker فى إن معظم منظمى المجتمع يوظفوا فى القطاع العام وعن طريق السلطات المحلية، أو القطاع التطوعى المتمثل فى الجمعيات الأهلية وزيادة على ذلك هذه المؤسسات تتطلب رأسمال لمقابلة تلك الأهداف الخاصة التى تريد تحقيقها فلابد أن تحصن الوظيفة بالمال حتى تستمر فى مكانها وتعطى أكثر، حيث أن الوظيفة الغير حصينة لا تستمر فى مكانها كثيرا.

وذلك يتطلب العمل على خلق أو إيجاد أنواع مختلفة من الممارسين الذين لديهم خبرات سابقة عن مختلف المآزق التى تواجههم ولابد أن تكون أفكارهم قادرة على إحداث التغيير المطلوب وبالنسبة للمؤسسة أيضا تقوم بتحقيق الأعمال الانجازية الهادفة وبذلك يمكن القول أن دور الأخصائى المجتمعى يتأثر بكلا من النقد الموجه لتلك الوظيفة التى تشغل فى المجتمع المحلى، وكذلك نتيجة المطالبات بتطبيق تلك الممارسات فى المجتمع.

ونحن نصنع فى اعتباراتنا عن تعريفات خدمة المجتمع أن دور الممارسين فى المجتمع يكون معقد ويمكن توضيح دورهم على سبيل المثال (خمس أدوار أساسية خاصة للأخصائى الاجتماعى) وهى:-

١- دوره كمنظم Organizer.

٢- دوره كمدافع Advocate.

٣- مطالب Challenger.

٤- دوره كمنمى Developer.

٥- دوره كنصير Supporter.

ويجب أن تتذكر دائما أن العمل مع المجتمع يكون للعمل مع الناس لتشجيعهم على تحسين أنفسهم لفعل الأشياء بأنفسهم مع أن دور المنظم فى المجتمع يركز على مساعدة الناس لإكسابهم مهارات جديدة وبناء أنفسهم وتنمية اتجاهاتهم وتجديد قدراتهم.

أن التعامل الجيد للعمل مع المجتمع يركز على تقديم المعلومات المناسبة بعد جمعها التى يمكن تطبيقها فى المجتمع المحلى وعادة يتمثل هذا الاهتمام فى توفير الرعاية والإسكان وبذلك نستطيع أن نقول أن هذه المحاولات تتضمن معلومات إستراتيجية.

على سبيل المثال إقدام السلطة المحلية على تخطيط منطقة ما وبتوفير المعلومات تستطيع المجتمعات أن تصنع قرارات كاملة وتتخذ القرارات المناسبة والرشيدة.

ومع ذلك هناك منظمات تطوعية مع رأسمال من مصادر أخرى يتضمن المنظمات مع الصورة القومية التى تكون مجهزة لتضعه فى مشروع فى مجتمع ما وتأخذ أكثر دور المطالب.

وفى النهاية يمكن أن نقول أن تمكين كل شخص من القيام بدوره ووظيفته يحتاج لمعرفة جميع أنواع الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين يستطيعوا أن يتحركوا فى حدود ما يكون متاحا ومحدودا والأخصائيون الاجتماعيون فى السلطة المحلية يركزون على الأفضلية فى العمل مثل الخصوصية والتأكيد على المكانة ومع ذلك يفضل الأخصائيون الاجتماعيون العاملون فى الوظائف الأخرى ليكونوا محاسبين عن عملهم وهذه الطريقة ربما تكون مسئولة عن التعامل الأكثر نشاطا فى مواجهة بعض المشكلات.

ويمكن أن يقال أن مصطلح التدخل يشير إلى سلطة الأخصائى الاجتماعى

الخلقية والسياسية كي يغزو المناطق الاجتماعية، ومستخدمي الخدمة فعديد منا يجد صعوبة في التوفيق بين احتياجات دورنا المهني وبين مفاهيم ممارسة التمكين والتطبيق الناقد، وطورنا مصطلحات مثل العمل معا، والشراكة، والمشاركة،أو التضمين في محاولة منا لتصوير علاقة أكثر مساواة وتعاونا بيننا وبين المستفيدين من الخدمات[١٧].

ويوجد أزمات أخلاقية و عملية للممارسين، ومع هذا يمكننا القول أنه لا يمكن إدراك أو تحقيق الاحتمال الأساسي لتطبيق التمكين إذا نظر إلى سياسات التدخل المندفعة مهنيا على أنها أساس تعزيز التمكين وأن المنتفعين من الخدمة الذين مكنهم أخصائيهم الاجتماعيين، في الواقع قد فقدوا الأساس.... في كفاحهم بالاستقلال والتحكم في بيئتهم ووجودهم.

والتطبيق الحاسم يعتمد على كيفية تحديد مفاهيم القوة والتعدي وعدم المساواة للعلاقات الشخصية والبنائية والمطلوب من الممارسين تحليل كيفية تفاعل التقسيمات المبنية اجتماعيا على العرف، والنوع، والطبقة الاجتماعية والجنس والعمر والعجز، وتأثير الوصول للثروات وكيف تتفاعل لتحدد خبرات الأفراد والجماعات في الحياة.

والممارس الناقد ينشغل في حوار ذا مغزى مع المستفيدين من الخدمة لتسهيل قصصهم حتى يمكن فهم مواقفهم بدرجة أحسن ويمكن تطوير استراتيجيات تدخل جديدة، وفكرة الارتقاء بالتغيير الجذري أساسية لهذه الاستراتيجيات وحتى نحقق هذا الهدف يحتاج الممارس الناقد أن يكون سياسيا ومتأملا ويترسخ وضعنا للنظريات فيما يخص التطبيق الناقد في منهم كيف يستخدمون تدخل الخدمة الاجتماعية[١٨].

ولكن كيف أن ممارسة الخدمة الاجتماعية يمكن أن تحقق تغييرات على المستويات التنظيمية والاجتماعية المختلفة؟

وما الأدوار والأنشطة التي يمكن أن يقوم بها الأخصائي الاجتماعي عند ممارسة عمله على مستوى المجتمعات والتنظيمات

والمتداول أن يبدأ الأخصائى الاجتماعى عمله المهنى بالممارسة الفعلية مع الأفراد والأسر، ثم ينتقل إلى مجالات العمل التشريعى والإدارى، وهذا التدرج يعنى أن المشرعين لديهم خبرة عميقة بالتحديات التى تواجه الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والأسر.

ورغم أن الممارسة على مستوى المنظمات والمجتمعات لا تعد من الاهتمامات الأولية للأخصائى الاجتماعى إلا أنه ملزم أخلاقيا ووظيفيا بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتؤكد المبادئ الأخلاقية لأعضاء ناسو (NASW) هذه المسئولية من خلال ثلاثة من أصل ستة من مبادئها الأخلاقية وهى:-

١- تحقيق تغييرات لصالح المضطهدين أفرادا وجماعات فى نطاق الفقر والبطالة والعنصرية وغيرها من نطاقات عدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- خدمة أنساق العملاء والمجتمع الأكبر لمواجهة احتياجات المنظمات والمجتمعات والأفراد والأسر.

٣- تحقيق العدالة داخل المنظمات والهيئات.

وبذلك فإن مواجهة غياب العدالة الاجتماعية تعتبر من أهم مسئوليات الممارس الاجتماعى، لأنها تضر بالبشر وتحد من فرصهم للعيش باحترام كبشر لهم موروث أخلاقى.

وفيما يلى جدول يصف لنا الأنشطة المختلفة التى يمكن أن يقوم بها الأخصائى الاجتماعى فى المجتمعات والتنظيمات(١٩).

الأنشطة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في المجتمعات والتنظيمات

م	التدخل ومفاهيم العمل الاجتماعي	التعريف
١	التضامن والتأييد مع:	الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات والمجتمعات لتغيير السياسات والقوانين والممارسة.
	- صانعي القرار من المشرعين.	التأييد التشريعي ويتضمن التأثير في المسئولين المنتخبين على المستويات المحلية والقومية لصالح جماعة من العملاء أو المنظمات أو المجتمعات.
	- التضامن مع صانعي القرار من غير المشرعين	هنا تنصب الجهود على المؤيدين من المنظمات والمعاهد لتفعيل الخدمات ومساعدة العملاء على أن يكونوا في إطار تلقي الخدمات
٢	التأثير السياسي والاجتماعي	إقامة نوع من الضغط السياسي من أجل حل مشكلة اجتماعية أو مواجهة الاحتياجات الاجتماعية على المستوى السياسي والاجتماعي.
	من خلال الأنشطة الانتخابية	وتتضمن العمل على انتخاب من يعمل من المتقدمين على مساندة الموضوعات أو التشريعات التي تهم مجموعة أو منظمة
٣	التنظيم الاجتماعي	تسهيل خلق نوع من الكيان الاجتماعي الذي يشارك في الاهتمام المتصل بمشكلة اجتماعية ويعمل على حلها
٤	التعليم العام	توفير المعلومات على نطاق اجتماعي عريض

م	التدخل ومفاهيم العمل الاجتماعى	التعريف
٥	الإدارة	١- توفير القيادات على مستوى منظمات الخدمة الاجتماعية من أجل تطوير وتحقيق الأهداف. ٢- الإشراف على الأشخاص. ٣- مراقبة توصيل الخدمات الاجتماعية، ويقوم المشرفون بتحسين العمل الاجتماعى المهنى بالإضافة إلى توفير التأييد المميز للممارسة المؤثرة.
٦	البحث	اختيار الموضوعات الاجتماعية وتطوير النظريات والمعلومات من خلال بيانات كمية وكيفية.
٧	التدريس والتدريب	الإسهام فى العملية التعليمية المهنية المحترفة.
٨	ممارسة السياسة	تحليل وتقييم وتحقيق سياسات تسهم فى تشكيل الممارسة
٩	التخطيط والتطوير الاجتماعى	تحقيق تغيير اجتماعى وذلك عن طريق دعوة الخبراء والمهنيين لتحديد الاحتياجات والتقييم وتطوير الخطط
١٠	تطوير المجتمع	تطوير أو تحسين البنية التحتية مثل العمالة الإسكان، الطرق، الصرف فى نطاق جغرافى

ويركز المستوى السادس من المبادئ الأخلاقية لأعضاء ناسو (NASW) على ممارسة العمل الاجتماعي في المجتمع الأوسع في النقاط التالية:-

١- الرفاهية الاجتماعية.

٢- المشاركة العامة من خلال المؤسسات والسياسات المؤثرة.

٣- الطوارئ العامة.

٤- الفعل الاجتماعي والسياسي من خلال العمل لتحقيق العدالة في الفرص والمصادر.

وسنركز على الممارسة العامة للعمل الاجتماعي مع المنظمات والمجتمعات ابتداء بتقديم مراجعة للتطور التاريخي لممارسة العمل الاجتماعي على هذا المستوى وذلك من أجل فهم أساسيات عن كثير من الجوانب والمظاهر المختلفة للعمل في هذا المستوى.

كما سيتناول هذا الفصل فحص لنماذج التغيير المستخدمة في هذا المستوى من الممارسة والمهارات الأساسية لتكوين ممارسة مؤثرة.

وجهة النظر التاريخية في ممارسة العمل الاجتماعي مع المنظمات والمجتمعات:

ترد أصل ممارسة العمل الاجتماعي في المنظمات والمجتمعات إلى الجهود الأولى لمجتمع التنظيم الخيري وحركات مراكز الخدمة، فالعاملين في مجال التنظيم الخيري يسعون لإحداث تغيير في المنظمات، أخذين في اعتبارهم معلومات العميل ويكافح أصحاب مراكز الخدمة من أجل حياة أفضل للفقراء، وتأييد تشريعي، وتعتبر (جين آدمز) وزملاءها أول من قام بمجهودات كبيرة موجهه إلى مشاكل الصحة العامة في شيكاغو، مما أدى إلى تعيينها مراقب للصحة العامة.

واستمر دور الممارسة الاجتماعية في النمو خلال النصف الأول من القرن العشرين وفي الثلاثينات حدث فتور وانخفاض في التدخلات من خلال الممارسة على مستوى المجتمعات لمواجهة انتشار الفقر والبطالة والجوع.

ومن خلال البرامج الجديدة أخذت الحكومة الفيدرالية على عاتقها مسئولية إعداد وتطوير التدخل على مستوى المجتمعات لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة.

وقد أثرت ثورة الستينات الاجتماعية على دور المنظمات الاجتماعية ومهنة العمل الاجتماعى حيث انغمس العاملين الاجتماعين فى جهود التأييد حول نقاط الحقوق المدنية والعمالة وحرب فيتنام وحقوق الرعاية مع التأكيد بأن ممارسة العمل الاجتماعى مع الأفراد والعائلات والاهتمام بالتغيير الاجتماعى والتنظيمى قد نما وتعاظم ثم ضعف خلال السبعينات والثمانينات.

وبحلول التسعينات أسفرت مجهودات عديد من منظمات العمل الاجتماعى عن إحياء الاهتمام بمجالات مثل الحملات السياسية والدفاع.

وهناك تسليم بالحاجة إلى أخصائيين اجتماعيين ليواصلوا العمل فى المستويات المتعددة لتطوير نماذج ممارسة العمل الاجتماعى، حيث يجتهد الأخصائى لتوجيه المشاكل الاجتماعية على مستوى الأفراد والعائلات والمجموعات والمجتمعات وهذا الإدراك ساعد المهنيين فى القرن الحادى والعشرون لإدراك نقطة مهمة وهى أن الممارسة على المستوى التنظيمى والاجتماعى يعد جزء متمم للمهنة.

وغالباً ما تواجه ممارسة العمل الاجتماعى على المستوى التنظيمى والاجتماعى تحديات وقد بقيت إحالة المهنة لمنظمات اجتماعية وللمحاماة ولأنشطة المهنة قوية.

وقد أكدت الجمعية الدولية لتعليم الخدمة الاجتماعية بأن الأخصائى الاجتماعى لديه المعرفة والمهارة لممارسة العمل الاجتماعى والتنظيمى، وفق خطوات المناهج الحديثة والتى تؤكد أن الأخصائى الاجتماعى يجب أن يعد للعمل على مستوى المنظمات والمجتمعات، وأيضا على مستوى الأفراد والأسر.

نماذج من التغيير فى ممارسة العمل الاجتماعى على مستوى المنظمات والمجتمعات: [٢٠]

بهدف تسهيل التغيير داخل الأنظمة المختلفة فى أنواعها وأحجامها يمكن ممارسة العمل الاجتماعى مع المنظمات والمجتمعات باستخدام أساليب متنوعة. وإحداث تغيير فى نظام معين يحتاج إلى سعى واجتهاد كبير، بسبب تعدد وتنوع السياسات والاحتياجات الموجودة، ولتسهيل إحداث التغيير يحتاج الأخصائى الاجتماعى أن يعتمد:-

١- هل النظام مستعد للتغيير؟

٢- هل هناك بدائل يجب أن تستكشف؟

فإذا كان هناك إمكانية فإن دور الأخصائى الاجتماعى الممارس أن يركز فى التعرف على الأشخاص المؤثرين والمحوريين وعلى المصادر التى يحتاج إليها لتسهيل عملية التغيير.

وفى إطار الجهود من أجل تعديل عدم العدالة الاجتماعية على المستوى التنظيمى والمجتمعى، فإن الأخصائى الاجتماعى يعتبر أداة تعمل تجاه التغيير داخل الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمجتمع بشموله يصور على أنه بيئة جغرافية أو مجموعة أو منظمة اجتماعية وحسب تعريف المجتمع وأهداف مجهودات التغيير يحدد الأخصائى ويختار الأساليب المناسبة لذلك.

وهناك ثلاث نماذج لتنظيم المجتمع تطورت لتسمح وتمكن الأخصائى الاجتماعى للاتصال بالمجتمعات وتحديد أهداف واستراتيجيات التدخل:

- التنمية المحلية.

- التخطيط الاجتماعى.

- العمل الاجتماعى.

١- التنمية المحلية:-

إن جهود التغيير فى أسلوب أو طريقة المحلية أو تطوير المجتمعات يتركز على منطقة جغرافية محددة.

وهذه الطريقة تفترض أن أفراد المجتمع مكلفين بتحسين بيئتهم التى يعيشون بها بالإضافة إلى أن مجوداتهم موجهه إلى المشكلات والمتطلبات القائمة وبتطوير الأهداف المتعلقة بتحقيق الكفاية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة حس اجتماعى نكون قد وصلنا إلى النتيجة المرغوبة لهذه السياسة.

وعلى هذا فإن تأثير تدخل تطور المجتمعات يتزايد بتزايد الأفراد المشاركين ويفترض هذا التدخل أن أفراد المجتمع يمكنهم المشاركة فى عملية التعاون الذاتى فيما بينهم ومع أفراد وجماعات من الخارج لأنهم يرغبون فى التغيير ويستطيعون تحقيقه وفى الحقيقة فإن لنظام العميل ونظام العامل المتغير نفس القيمة.

أن مهمة الأخصائى الاجتماعى فى المركزية أو تطوير المجتمعات تتأرجح بين كونه عنصر عامل ومشارك فى نفس الوقت ويمكن للأخصائى الاجتماعى من خلال موقعه الوظيفى وتلاحمه مع شرائح مختلفة من الناس والجماعات أن يحدد المتطلبات الاجتماعية التى يمكن أن يكون قد غفل عنها المواطنين أنفسهم وعلى هذا فان الأخصائى الاجتماعى يمكنه إحداث تغيير اجتماعى عن طريق توظيف الأشخاص المؤثرين (المحوريين) داخل المجتمع وذلك بإتباع نموذج الأهداف الاجتماعية لممارسة المجموعات.

ويمكن للباحث الاجتماعى أن يقوم بتأهيل أحد أفراد المجتمع ليحمل على عاتقه قيادة المجتمع ومن ثم يقوم بنقل هذه القيادة إلى مجتمعه.

وفى حالة استطاعة أفراد المجتمع تحديد الحالة التى تستدعى التغيير فإن الأخصائى الاجتماعى يعمل على تسهيل هذا التغيير.

وأخيراً، فإن الأخصائى الاجتماعى يمكن أن يكون أيضا مشاركا فى التغيير وذلك لكونه مواطنا فى هذا المجتمع.

٢- التخطيط الاجتماعي:

تنصب مجهودات التغيير على مستوى السياسة أو تغيير عريض وواسع بالمجتمع ولكن ليس بالضرورة اقتحام أعضاء بالمجتمع كبادئين أو محركين للتغيير فى التخطيط الاجتماعى يوجه التخطيط الاجتماعى إلى احتياجات خاصة داخل المجتمع من خلال مهنيين محترفين ومستشارين من الخارج وصانعى القرار المؤثرين.

وبناء على افتراض بان الخبراء أفضل من يقوم بالتغيير فالتخطيط الاجتماعى يشمل التغيير الاجتماعى على المستوى البيروقراطى والمؤسسات وربما يكون دور الأخصائى الاجتماعى كعضو فى فريق محترف مهتم بتحديد الموضوعات وجمع البيانات وتحليل السياسة والتخطيط لبرنامج مواجهة الاحتياجات.

ومن نماذج مجهودات التغيير فى التخطيط الاجتماعى:

تعليم العمل الاجتماعى الدولى، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المثيرة التى حدثت فى السابق فى الدول الشيوعية خلفت احتياجات إعادة بناء أنظمة توصيل الخدمات الاجتماعية بهذه الدول.

ومع الاعتراف بأن بناء نظام للخدمات الاجتماعية يقوم على ايدولوجية ديمقراطية لن يوجد بدون وجود من لديهم خبرة مهنية ولذلك تم استدعاء عاملين اجتماعيين مهنيين من الولايات المتحدة ليساعدوا فى مجودات إعادة البناء وكانوا يقومون بمهام التدريب، والتسهيل، والتعليم والاستشارة والعمل مع المهنيين لتطوير الممارسة التنظيمية بالإضافة إلى تقنيات زيادة الدخل وعمليات التقييم وذلك للتناغم مع البناء الاجتماعى الجديد.

٣- العمل الاحتماعي:

يمكن لمجهودات تغيير الفعل أو الأداء الاجتماعى أن تزيد من حدة الضغط السياسى على عمليات صنع القرار من أجل توجيه عدم العدالة الاجتماعية.

وعلى ذلك فان الجماعات الكادحة تتلقى قوة ومصادر وخدمات مناسبة وكافية ويشار للعمل الاجتماعى أحيانا بأنه قاعدة التنظيم الاجتماعى ويتضمن تأييد والدفاع عن الحقوق لصالح الجماعات التى ليس لها تأثير على عملية صناعة القرار، ويمكن أن يظهر هذا التأييد على المستويات التشريعية والحكومية والاجتماعية والتنظيمية بل ربما يتضمن أيضا الأنشطة المختلفة كالحملات التعليمية العامة، والعمل فى إطار منظم يمكن الأخصائى من إدراك معنى عدم ملاءمة تفاعلات نظام العميل كما يؤدى إلى تيسير التغيير.

ويمكن للعمل الاجتماعى أن يوجه مصادره لانتخاب سياسيين يقومون بدعم أجندا وجدول أعمال يهتم بالرسالة التنظيمية والإدارية.

ومهمة الأخصائى الاجتماعى فى مجهودات تغيير العمل الاجتماعى هى التعريف، زيادة الإدراك واضعاً فى الاعتبار متطلبات العمل الاجتماعى، بالإضافة إلى تنظيم وقيادة مجهودات الدفاع، وأيضا العمل فى حملات المرشحين السياسيين إلى جانب تشكيل تحالف يعمل من أجل التغيير، ويمدنا بالأفكار الخاصة بأنشطة العمل الاجتماعى والتى يمكن أن يستخدمها المحترفون والجامعات والدارسين لإحداث تغيير، ويتضمن الجدول ما الذى يمكن أن يقوم به الطلبة والكليات لعمل تأثيرات مختلفة على سياسات الولايات.

وفيما يلى بعض الأمثلة على مجهودات التغيير فى العمل الاجتماعى:

١- إصلاح الرفاه:

ويمكن الأخصائى الاجتماعى المشاركة فى هذه الأنشطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كميسر.

٢- العمل السياسي:

أن لجنة العمل السياسى لأعضاء (ناسو) والتى تسمى (PACE) المنتخبين المرشحين للعمل السياسى لها فرع محلى فى كل دولة ويقوم الفرع المحلى لهذه اللجنة

باختيار مرشحين على المستوى المحلى ولصالح أعضاء (ناسو) أما اللجنة القومية فتقوم باختيار مرشحين على المستوى القومى بالاعتماد على خبراتهم فى التعامل مع موضوعات تخص مهنة الخدمة الاجتماعية ويشترك أعضاء ناسو فى الحملات وتسجيل المصوتين [٢١].

مهارات ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المنظمات والمجتمعات:

حيث أن المنظمات والمجتمعات تتكون من أشخاص ومجموعات لذلك ففاعلية ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المنظمات والمجتمعات مبنية على المهارات المتعلمة خلال العمل مع الأفراد والعائلات والمجموعات.

والممارسة على مستوى المنظمات والمجتمعات تشمل أدوارا عديدة ومتنوعة فدور الأخصائى الممارس الاجتماعى فى التدخلات الاجتماعية والتنظيمية هو نفسه فى مستويات الممارسة الأخرى ولكن يتركز على نظام عميل أوسع حيث يعمل الأخصائى الاجتماعى فى واحدة أو أكثر من الطرق التالية:

– الوسيط: يعمل الأخصائى الاجتماعى فى المنظمات والمجتمعات على تكوين ارتباطات من خلال التعاون والمشاركة والشبكات.

– المساعد (الممكن): يساعد العملاء على المشاركة فى التغيير من خلال تنظم وتوحيد الجهود المتصلة بموضوع فيه اهتمام مشترك من قبل الأفراد والمجموعات.

وهنا ولان هذا العمل يتطلب اجتماعات فلابد أن يكون لدى الأخصائى الاجتماعى المهارة فى تسهيل هذه الاجتماعات والتخطيط وتطوير الأجندة، والقيادة، والتقييم، وبسبب ازدياد أهمية الموارد المادية فعلى الأخصائى أن ينجز التقييم ويحلل الماديات ليسلم التقارير لفريق العمل والهيئات الممولة.

– الدفاع أو التأييد: يتضمن الدفاع توضيح احتياجات المجموعة لصانعى القرار بشكل مؤثر، والمدافع بحاجة إلى أن يكون على استعداد للمخاطرة والتوقع الواقعى، دون النظر لفكرة النجاح.

– المحرك: فى هذا الإطار يمكن تنظيم حملات،مسابقات، برامج تلفزيونية ويتضمن هذا الدور تطوير وتخطيط البرامج مع بيان الحاجة للبرنامج وتصميمه ودعم مادى ومراقبة عمليات إجراء البرنامج وتقييم النتائج.

– المفاوض: بين مجموعتين هو يميل لطرف عن الآخر أما الوسيط يتوسط حل الموضوع بين الاثنين بطريقة مشتركة وتعاونية بدون الانحياز لطرف عن طرف.

– المدير: الأخصائى الاجتماعى الإدارى تشتمل نشاطه على مراقبة تطور وتطبيق البرامج والميزانية وزيادة الماديات وشؤون الموظفين.

ويمكن للأخصائى الاجتماعى استخدام الأدوار السابقة فى أى وجه من أوجه التدخل أو العمل الاجتماعى وعلى مستوى المجتمعات والتنظيمات أيضا.

ميثاق العمل علي مستوي المنظمات والمجتمعات:

أن العمل على مستوى المجتمعات والمنظمات بشكل أكثر فاعلية يتطلب من الأخصائى الاجتماعى استخدام أسلوب يقتحم به هؤلاء الذين لديهم قدرة على التغيير أو الذين يتأثرون به.

وفى البداية على الأخصائى تحديد الأشخاص والمجموعات التى يمكن أن تشترك فى إحداث التغيير، وبحسب نوع وهدف التغيير على مستوى المجتمعات أو التنظيمات يمكن للمجموعات أن تشارك، فمثلا المجموعة الأولى محالفة لحقوق الرفاهية والمجموعة الثانية تمثل متلقى الرفاهية، والمجموعة الثالثة هى الخط الأمامى فى منظمات الرفاهية وهؤلاء لديهم رؤية لاحتياجات المجموعة. وقد تتجمع المجموعة تلقائيا، وربما تحتاج المجموعة إلى التكوين، ويتحدد المشاركين بحسب ما يستطيع كل شخص أو مجموعة الإسهام به والإسهامات يمكن أن تكون على شكل معلومات أو مصادر أو تأثير أو دعم مادى.

ويمكن للمشاركين أثناء جهود عملية التغيير على مستوى المجتمعات

والتنظيمات أن يقوموا بتحديد الاحتياجات والمصادر والإسهامات وعوائق المشاركة بالنسبة لهم أو للمجموعات التى يمثلوها وبذلك يسهم كل مشارك فى تطوير عملية ضع القرار.

ولاستثمار المشاركين فى عملية التغيير يجب أن يكون الكل على دراية بالمهام والمسئوليات المكلف بها ويجب أن توضع إسهامات كل مشارك فى العملية محل تقييم.

وكما هو الحال فى ممارسة الخدمة الاجتماعية على مستوى الأفراد والأسر والجماعات فإن ممارسته على مستوى المجتمعات والمنظمات يتطلب من الأخصائى الممارس استخدام مهارات سواء فى الاتصال أو التفاوض (القدرة على جعل المجموعة تلتف حول اهتمام معين) أو ما يسمى بمهارات بناء العاطفة والألفة من أجل التدخل[٢٢]

تقييم التدخل علي مستوي المنظمات والمجتمعات:

تشتمل خطة التدخل علي خطوات وهي بالترتيب:

- وضوح الغرض أو الهدف.
- وضع استراتيجية لجمع البيانات.
- جمع وتنسيق البيانات.

وتعتبر عملية التقييم عنصرا مهما فى إطار تطوير خطة التدخل من أجل إحداث تغيير مؤثر داخل المجتمع أو المنظمة وتشمل أنشطة التقييم ما يلى:

- تحديد المنظمة أو المجتمع المستهدف تغييره.
- تحديد إذا ما كان التغيير مطلوب مرغوب أو محتمل، وعملية التقييم ربما تكون عنصرا فى التدخل ذاته.
- اكتساب الألفة مع المجموعة المستهدفة وتنظيم المؤيدين الذين سيساهمون فى عملية التغيير.

- تحديد الأهداف حتى يتم تحديد ما يجب جمعه من معلومات وكيف ستستخدم؟
- تطوير وإدارة التقييم من خلال وجود خطة لجمع البيانات وهذا مهم من أجل تنظيمها وتحليلها وتفسيرها فيما بعد.

ويمكن أن يركز التقييم علي التالي:

- المصادر المتاحة الموجودة لدى المجتمع.
- توجه المجتمع أو المنظمة الأمر الذى قد يساعد على نجاح أو فشل جهود التغيير.
- معوقات التغيير والتوسع فى وجهات النظر تجاه التغيير، وتحديد العوائق الموجودة هو جزء من عملية التخطيط ومن معوقات التغيير الماديات والدعم السياسى والمشاركة.
- إمكانية دعم التغيير وهو من المعلومات المهم معرفتها قبل تنفيذ خطة التغيير.
- تقييم مجهودات مشابهه قامت ببرامج تطوير سياسات، أو أى تغيير مشابهه وتقييم نجاحها أو فشلها (٢٣) .

أن تقييم التدخل للممارسة على مستوى المجتمعات والمنظمات هى عملية معقدة ومستمرة لان العديد من التدخلات تتطلب مجهودات على المدى الأطول قد يصل لشهور وسنوات، لذلك يتم التعامل بالتقسيم على أجزاء واستراتيجيات التقييم التى يمكن تطبيقها فى عملية التدخل مع المجتمعات تشمل:

- نقد وتحليل للأهداف والحاجات.
- قياسات ما قبل وبعد التدخل لتحديد لأى مدى تحقق التغيير، وهل تحقق أصلا؟

ويمكن تقييم الجودة باستمرار من خلال تحديد مدى مجهودات التغيير على شكل كم وكيف الخدمات المقدمة والدخل الناتج أو تغيير السلوك.

ونهاية عملية التدخل توضح النجاح والفشل فى مجهودات التغيير ويعتبر الإنهاء موضع نقاش لان الغرض من التدخل هو تسهيل تغير مستمر.

إذن، الأخصائى الاجتماعى يمكن أن يؤثر على مستوى كبير من المنظمات والمجتمعات والمجتمع ككل، ولتسهيل التغيير فانه يستخدم المعرفة والمهارات المتعلمة على مستوى العمل مع الأفراد والأسر والجماعات ولكن بتطبيق هذه المهارات على نطاق أوسع.

خامسا: ثلاثية الخدمة الاجتماعية.. نوعية الحياة.. رأس المال الاجتماعي:-

للخدمة الاجتماعية مساهماتها الفاعلة من خلال دورها التنموى فى تحسين نوعية الحياة وقياسه والارتقاء بمعدلات مؤشراته، وقد يكون ذلك الهدف الأول للخدمة الاجتماعية.

حيث يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاهية كما تساهم الخدمة الاجتماعية خاصة فى ممارستها على المستوى الأكبر فى حسن توظيف وتوجيه رأس المال الاجتماعى للإنسان فى المجتمع واكتشاف وتنمية قدراته.

هذا ولا يمكن أن يكون رفاهية الفرد هى رفاهية المجموع لذا لا يمكن أن تكون مقاييس رفاهية الفرد متساوية مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية لأن الكل أكثر عن مجموع هذه الأجزاء الفردية أما المقاييس الرائعة فهى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسه بسهولة ويستخدم المستويات التعليمية التى تم تحقيقها، والحالة الصحية، والسكانية، والدخل والمصروفات، والعمالة كمقاييس للرفاهية الاجتماعية وذلك لأنها ترتبط مع فرص الحياة وعلى أية حال فأن هذه المقاييس تتعامل مبدئيا مع مواقف معينة للأفراد أو الأسر ولكنها ليست بمزايا جماعية أو علاقية ولذلك فإنها لا تقدم سوى جزء من الصورة [٢٤] .

ومن الأهمية إذن توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو نوعية الحياة وتحسين مؤشراتها وقياسها يهدف الارتقاء بنوعية الحياة باعتبار رأس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاهية.

حيث يمثل مقاييس الرفاهية إلى ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاهية ونوعية الحياة ورأس المال الاجتماعى.

ويمكن استخدام مقاييس رأس المال الاجتماعى لتقييم شعور الأفراد، ومن ثم التنبؤ بما يمكن أن يفعلوه وهى مقاييس محدودة بطبيعتها، حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاهية الاجتماعية وذلك لتقييم الموقف من التنمية حاضرا ومستقبلاً، نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضللة ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى تقديم مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة العمليات الاجتماعية والعلاقات بين الفرد والأسرة بل تتعدى ذلك إلى العلاقات بين الناس التى تساهم فى قياس رأس المال الاجتماعى.

قياس رأس المال الاجتماعي:-

هناك أنواع عديدة من الرأس مال:

- الرأس مال المالى: يتعامل مع قيم الأصول.
- الرأس مال المادى: يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية.
- الرأس مال الإنساني: يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج.
- الرأس مال الحضارى أو الثقافي: وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياة اليومية من خلال العادات والتقاليد.

بينما يعد رأس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث يتعامل مع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات، ويقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع ونوعية هذه العلاقات وبذلك يقيس العمليات وليس النتائج.

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس رأس المال الاجتماعى [٢٥]:

١- ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان.

٢- ابتكار الأساليب والأدوات.

٣- الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية.

٤- الانتماء والثقافة السياسية.

٥- مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع.

٦- مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر.

٧- الشعور بالكفاءة والثقة فى العمليات الاجتماعية.

سادسا: الخدمة الاجتماعية وإنعاش العمل الأهلي:-

إن للخدمة الاجتماعية دورا حاسما فى:

(١) تدعيم البنية الأساسية للمجتمع المدنى، وبناء قدرات المجتمع المدنى سواء البنية المؤسسية أو العاملين أو المتطوعين.

(٢) تطوير وتغيير تشريعات المجتمع المدنى. بما يقوى ويمكن منظماته من تحمل الأعباء والمسئوليات فى إطار من الاستقلالية والديمقراطية.

(٣) تدعيم ثقافة التطوع.

(٤) تدعيم ثقافة المجتمع المدنى.

(٥) ربط منظمات المجتمع المدنى فى شبكات: وذلك لتمكينها وتدعيم قوتها من المشاركة الفاعلة فى مسيرة الإصلاح والتحديث فى المجتمع.

(٦) بناء وتنمية رأس المال الاجتماعى من خلال المشاركة الجماهيرية الفاعلة.

(٧) المشاركة الفاعلة فى دفع ومتابعة وتقويم مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

(٨) تبنى نماذج وتجارب فاعلة لمشروعات وبرامج منظمات المجتمع المدنى.

سابعا: ثقافة المبادرة والتطوع:-

إن النزوع للعمل التطوع مكون رئيسى فى ثقافة بناء المؤسسات المدنية، وعلى الرغم من تزايد عدد المبادرات التطوعية وتنوعها فيما يتعلق بالبنية الأساسية للمجتمع المدنى فى السنوات العشر الأخيرة، إلا أن العمل التطوعى ما زال محدودا من عدد من الزوايا.

فالغالبية الساحقة من المؤسسات المدنية تتمركز حول شخص واحد (الأحزاب، الجمعيات الأهلية، منظمات حقوق الإنسان، النقابات المهنية) إلى جانبه دائرة ضيقة مساندة له.

يرتبط بذلك ضعف قيمة العمل الجماعى والنزوع إلى الفردية، ثم التضامن والتحالف فترات الانتخابات.

إن الاعتماد على مؤشرات العضوية للتدليل على النزوع إلى التطوع فى حالة الجمعيات الأهلية، هو مؤشر زائف، لان العمل غالبا ما يتمحور حول مجموعة من الأشخاص كذلك فان النزوع للعمل التطوعى فى حالة النقابات المهنية هو محدود للغاية، وأقتصر على بعض التيارات السياسية الفاعلة ثم داخل الدوائر المناهضة، هذا بالإضافة إلى أن العمل التطوعى بالنسبة للبعض هو نقطة انطلاق مهمة لتقلد مناصب سياسية أو للترشيح فى البرلمان ومن ثم لا يبدوا أن هناك إيمانا حقيقيا بقيمة العمل التطوعى وهو ما يؤدى إلى هشاشة المؤسسات المدنية.

ومن هنا فأن صفوف المتطوعين باختلاف مستوياتها تمثل طليعة مؤثرة فى المجتمع وتحظى بقبوله واحترامه، وهذا ما يوفر عنصرا هاما من عناصر ما يطلق عليه إرادة التنمية Will to Development.

لقد زخرت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارب الإنمائية للمجتمعات المتطورة بمفاهيم لا يمكن تخطيها لتحقيق أية عملية تنموية، وتنطوى تلك المفاهيم ضمن ما يطلق بإرادة التنمية Will to Development والتى تعنى إحداث

تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل القائم والسلوك والاتجاهات المتغلبة في المجتمع، هذا فضلا عن إحداث تغيير في البنية الفوقية للمجتمع Upper Structure بما يحتويه من منظمات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومن هذا المعنى يستدل بأن إرادة التنمية تهدف إلى تحقيق موازنة أو موائمة بين البنيان الاجتماعي المستهدف وأسلوب الإنتاج الجديد على أساس ديناميكي يضمن استمرار وتطور المجتمع.

أن الأهمية المتزايدة لإرادة التنمية في النشاط التنموي تدفعنا للبحث عن أهم العناصر المكونة لها والتي في مقدمتها الوعي بقضية التخلف وجوانبها المختلفة وكذلك الوعي بالأساليب والأدوات المطلوبة للقضاء على التخلف وقيام التنمية. ونؤكد هنا على أهمية مسألة الوعي وليس التعرف على الشئ فحسب وذلك لكون الأول سيتضمن مشيئة التغيير.

ضعف وتراجع الروح التطوعية ومن الملاحظ ضمور الروح التطوعية كجزء من تقاليد الثقافة السياسية في المجتمع النامي، كما تذهب بعض التحليلات فأنه إلى جانب ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة فقد عجزت النخبة الثقافية والمهنية عن إيجاد شرعية ثقافية واضحة لحقوق المواطنين وإرادتهم الحرة في صياغة قواعد وتقاليد العمل الأهلي المستقل، ومشاركة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونيات في صناعة القوانين والتشريعات التي تتعلق بأهداف وأنشطة هذه المؤسسات.

وعندما تكون التنمية مسئولية الحكومة فقط مع سيادة روح اللامبالاة وتهميش المواطنين في العمل العام وإدارة شئونهم، تتراجع روح التطوع والمبادرة.

إن عملية التنشئة الاجتماعية تحد تدني الاتجاه نحو تشجيع الروح التطوعية مع ما يحرص الإسلام عليه من تشجيع الاهتمام بالآخرين [٢٦] .

ولعل توفر مثل هذه الإرادة وذلك الوعي ما يعزز المجتمع المدني بتنظيماته ومنظماته المختلفة والتي بدورها لها دور هام في تقوية هذه الإرادة وتنمية ذلك الوعي.

وترتبط إرادة وثقافة التطوع بطبيعة وقوة راس المال الاجتماعى القائم فى المجتمع من عناصر الثقة المتبادلة والقيم والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية وقوة المجتمع المدنى فى تعدد الخيارات والفرص والمبادرات الفردية والجماعية فى المجتمع.

كما أن درجة الثقة فى نماذج المبادرة والتطوع فى المجتمع تعد حافزا لتعدد المبادرات والمتطوعين وتنمية ثقافة التطوع ، والتى تلعب فى تنميتها مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية والثانوية وكذلك الميديا ووسائل الاتصالات وكأننا حينما نبنى رأس المال الاجتماعى فى مجتمع ما فإننا نقوى الإرادة وننمى ثقافة المبادرة والتطوع لدى الناس فى المجتمع.

المراجع

(1) International Federation of Social Workers, General Meeting in Montreal, Canade, July 2000.

(2) Sandra. Landhaufer,& Holger Ziegler, Social Work and Society, University of Bielefeld press, 2006,p:(1).

(3) Ibid, pp:(2-5).

(4) B. Jordan, Social Work, Mobility and Membership, Social Work and Society, No., 2003,p:(4).

(5) Sandra Landhaufer & Holger Ziegler, op. cit., p:(6).

(6) Ibid, p:(8).

(7) J. Franklin, Social Capital: Policy and Politics, Social Policy and Society, N2, 2003, pp:(350-351).

(8) A. Portes, Social Capital into Origins and Applications in Modern Society, Annual Review of Sociology, No.24, 1998, pp(3-7).

(9) M. Fernandz and L. Nichols, Bridging and Bonding Capital: Pluralist et Silicon Valley, International Journal of Sociology and Social Policy, 22, 2002, p:(9).

(10) Nan Lin, Social Capital: A Theory of Social Structure and Action, Structural Analysis in the Social Sciences, Cambridge univ. press No:(19), May, 2002.

(11) Mark Lawrence and Eddie Mwanzia, Developing Neighborhood and Community Support System, Journal of Social work Theory and Practice, 2005,p:(3).

(12) Nan Lin, Social Capital: Theory and Research Modern Applications N. Y., Hardcouer, Aldine, 2001, pp:(22-31).

(13) Jo Anne Schneider, Social Capital and Welfare Reform: Organizations, Congregations, and Communities, Columbia University Press, 2006, pp:(36-41).

(14) Richard A. Couto, Making Democracy Work Better: Mediating Structures, Social Capital, and the Democratic Prospect, N.Y., university of North Carolina Press, 1999,pp:(12-21).

(15) Robert Adams,(et. al.), Critical Practice in Social work, N. Y., Palgrave Macmillan, 2002, pp:(152-155).

(16) Ibid, p:(157-158).

(17) Ibid, pp(56-57).

(18) Marla Berg Weger, Social Work and Social Welfare, McGraw- Hill, N. Y., 2000, p:(260).

(19) Ibid, pp:(262-263).

(20) Ibid, pp:(265-267).

(21) Ibid, pp:(270-272).

(22) Ibid, p:(274).

(23) Richard Eckersley, Measuring Progress, Casiro Publishing, 2001, p:(158).

(24) Ibid, pp:(161-162).

(25) Ibid, pp:(162-166).

الفصل التاسع

قضايا رأس المال الاجتماعى

أولاً: أدوات تقييم رأس المال الاجتماعى

ثانياً: رأس المال الاجتماعى والشراكة الاجتماعية.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعى وعلاقته بالنوع.

رابعاً: الإصلاح والتحديث الاجتماعى.

خامساً: العولمة والهوية الثقافية.

سادساً: المواطنة والحقوق الإنسانية.

سابعاً: التمكين.

ثامناً: ثقافة المجتمع المدنى والعمل الجماعى.

تاسعاً: ثقافة الديمقراطية واللامركزية.

عاشراً: رأس المال السلبى.

حادى عشر: الاتصالات وشبكة الانترنت.

أولاً: أدوات تقييم رأس المال الاجتماعي:-

عقب ظهور ورواج مفهوم رأس المال الاجتماعى، سعى الكثير من المحللين والكتاب للبحث عن أدوات للقياس والتقدير والتقييم لنتائج تطبيق هذا المفهوم، خاصة وأن دراسات وبحوث كثيرة مرتبطة برأس المال الاجتماعى ليست امبيريقية كلية لذا لم يعن الكثيرون بقياس وتقدير نتائج تطبيقات هذا المفهوم.

ونظراً لاختلاف التفسير والتعريف بهذا المفهوم فقد تباينت أيضاً أدوات القياس والتقدير من كاتب أو مؤلف لآخر، (أنظر، بوتنام، ١٩٩٣)، وبالتالى يصعب القول بوجود مقاييس متفق عليها بين العامة والخاصة ممن يولون أهمية بمفهوم رأس المال الاجتماعى حتى اللحظة الراهنة، فالاختلاف شائع وقائم فعلا من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى، ومن ثم نحن نبحث فى هذه القضية بشئ من التفصيل.

وقد لوحظ أن اختلاف أدوات التقدير والقياس لرأس المال الاجتماعى رهن باختلاف السياق الثقافى والاجتماعى والاقتصادى، ونحن نتعرض للقضايا المرتبطة بتصميم وصياغة أدوات القياس لرأس المال الاجتماعى.

وسنحاول التركيز على نماذج وأمثلة حية على درجة ومستوى الاختلاف بتصميم أدوات القياس لرأس المال الاجتماعى ببلدان كثيرة من العالم.

ونحن بهذا الصدد ندعو الباحثين للمشاركة بالنتائج التى توصلوا لها بغية التوصل لأسس قياس متفق عليها لرأس المال الاجتماعى على المستوى العالمى.

(١) قضايا مرتبطة برأس المال الاجتماعي:-

من أكثر التعريفات شيوعاً عن رأس المال الاجتماعى، أنه جملة العلاقات والشبكات الاجتماعية والمعايير الموجودة بمجتمع ما وعند التطرق لتعريف رأس المال الاجتماعى فإننا يجب أن نقف أمام أمرين:-

١ - أنواع وطبيعة الشبكات الاجتماعية الأكثر شيوعاً بالمجتمع، والتى تتسبب فى بناء الثقة والتعاون بين الناس وبعضها البعض أو بينهم وبين المؤسسات المجتمعية القائمة.

٢- هل يمكن تقدير أو تقييم أو قياس المعايير الاجتماعية أو علاقات الثقة؟ ويكف يمكن تقدير فعاليتها وكفاءتها فى التنمية بصفة عامة.

والجدير بالذكر أن الدراسات المعنية بقياس وتقييم رأس المال الاجتماعى تختلف فيما بينها من حيث التقنية أو الأداة المستخدمة، أو من حيث الجانب المرتبط بالتقييم الشبكات الاجتماعية أو الثقة.

لكن تشير البحوث المعاصرة إلى أن تقدير أو تقييم رأس المال الاجتماعى، من منظور عنصر أو عامل واحد فقط لا يفى حقه بالتقدير والقياس كما لا ينتج أثره على مستوى قياس وتقدير العديد من العلاقات الاجتماعية. ويمكن التيقن من ذلك فى العديد من المنظمات الموجودة بالمجتمع الأمريكى والتى تنتهج العنصرية والعنف شعاراً لها مثل جماعة كو كلوكس كلان وغيرها.

وبالتالى لا يمكن الحكم على صلاحية رأس المال الاجتماعى بأى مجتمع من المجتمعات دون النظر للمعايير والعلاقات الاجتماعية والقيم الموجودة بهذا المجتمع، فلا يمكن افتراض وجود رأس مال اجتماعى بين جماعات الجريمة المنظمة برغم وجود بعض من عناصر رأس المال الاجتماعى بين أعضائها[1]!

(٢) المنظمات الاجتماعية الرأسية والأفقية:-

اهتم بوتنام فى عمله الرائد حول رأس المال الاجتماعى عام ١٩٩٣، بالشبكات التنظيمية الأفقية عند القيام بتقييم رأس المال الاجتماعى، بينما ينظر للعلاقات الرأسية على أنها أدوات لكبح تطور رأس المآل الاجتماعى أداة للكف ولذا يرى أن كثافة أو قوة العلاقات التنظيمية الأفقية دليل على قوة ورسوخ رأس المال الاجتماعى.

وأن العلاقات التنظيمية الرأسية وبرغم أهميتها للفرد وللجماعة فى أحيان كثيرة إلا أنها تحد أو تقلص كثيراً من التعاون والثقة والمفترضة بين أعضاء الجماعة.

لذا نجد بوتنام فى أعماله الأخيرة يركز على ضرورة الحد من العلاقات الرأسية التنظيمية إذا أراد المجتمع تقوية أو تعزيز العلاقات الأفقية أو ما يطلق عليها رأس المال الاجتماعى.

حيث قد يفسر ذلك أن العلاقات الرأسية تدعم العلاقات الاجتماعية والتفاعل من ناحية وتعزز اللامركزية والمجتمع المدنى الديمقراطى من ناحية أخرى بعيداً عن سلطة المركزية وتوجيهاتها.

ولكن دراسات معاصرة، تنتقد وجهة نظر بوتنام وترى أن الكثير من المنظمات المعاصرة وبخاصة العسكرية، تنتشر بها العلاقات التنظيمية الرأسية بصورة تفوق أى جانب تنظيمى أخر بالمجتمع وأن هذا لا يخل بوجود رأس مال اجتماعى بهذه المنظمات.

كما أن هناك دراسات حديثة ببلدان العالم المختلفة (ألمانيا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية) تشير إلى أن قوة العلاقات الرأسية لا تعنى ضعف العلاقات الأفقية أو رأس المال الاجتماعى.

(٣) المنظمات الخارجية والداخلية:-

تتميز المنظمات أو التنظيمات الاجتماعية الداخلية بقوة رأس المال الاجتماعى، بالإضافة لقدرتها على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية للآخرين بالمجتمع (أنظر فى هذا ناريان بريتشيت ١٩٩٧ فى دراسة شهيرة عن المجتمعات القروية الريفية الإندونيسية).

حيث تبين بالدراسة والبحث قوة ومتانة رأس المال الاجتماعى بالمناطق الريفية التقليدية، بينما تتضاءل مكونات أو عناصر رأس المال الاجتماعى بالمناطق التى تبعد عن الريف أو تميل للحضر، كما بينت الدراسة، أن مثل هذه التنظيمات الاجتماعية تتميز بقوة العلاقات الاجتماعية، وشيوع كافة صور التعاون البناء بين الناس، والثقة القوية بين كافة الأطراف المجتمعية.

ويستنتج من ذلك أن المجتمعات التقليدية التى تشيع بها الثقافات المحلية بقوة، تتزايد بها عوامل أو أسس رأس المال الاجتماعى بدرجة تفوق مثيلاتها من المناطق أو المدن الحضرية المعاصرة، (أنظر أيضاً كل من بوتنام ١٩٩٧، أوليفر مارويل ١٩٨٨، مينكوف ١٩٩٧، نيوتون ١٩٩٧).

ومع هذا يشير العلماء إلى أن طبيعة أو قوة الشبكات الاجتماعية سواء أكانت خارجية أو داخلية وبغض النظر عن مبادئ التعاون والثقة المتبادلة أو المعايير الاجتماعية السائدة بالمجتمع، فإن كل هذه العناصر وتلك لا تكفى وحدها لخلق أو إيجاد رأس مال اجتماعى، فهناك السياق الاجتماعى السائد بالمجتمع والذى قد يشجع على خلق رأس المال الاجتماعى هذا أو تجاهله.

وبالتالى ما يعد رأس مال اجتماعى فى أو خلال سياق اجتماعى ما، قد لا يكون رأس مال اجتماعى بالمعنى الذى نعرفه فى سياق اجتماعى آخر، لذا لا غرابة أن يواجه دارسو أو محللو رأس المال الاجتماعى أشكالاً متباينة من الشبكات الاجتماعية وعلاقات الدعم الاجتماعية.

ويستخلص من ذلك أن السياقين الاجتماعى والثقافى لهما بالغ الأثر على نشأة ونمو رأس المال الاجتماعى وأن اختلافهما من مكان لآخر أو من زمن لزمن أخر، بالضرورة يسبب تبايناً أو اختلافاً لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع(٢).

وبذلك فإن المتغيرات الحاسمة فى أدوات قياس رأس المال الاجتماعى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات التى قد تطرأ على السياقين الاجتماعى والثقافى فى المجتمع، مما يؤثر على ثبات الأدوات وتغيرها من مجتمع لآخر وفى المجتمع الواحد من زمن لآخر باعتبارها أدوات أكثر مرونة.

وقد تكمن كذلك قضية أكثر أهمية لا تقل عن قضية قياس رأس المال الاجتماعى وأدواته تتمحور فى كيف يمكن إحداث وقياس التكامل الجزئى بين أنواع وعناصر رأس المال؟

حيث حدث تغير فى مفهوم رأس المال وأصبح ينقسم إلى أربعة أنواع تتكامل جزئياً مع بعضها وهى:-

أ- رأس المال المادى.

ب- رأس المال البشرى ويتضمن الإنفاق على التعليم والصحة باعتبارهما استثمار بشرى.

ج- رأس المال الطبيعي ويشمل الموارد الطبيعية.

د- رأس المال الاجتماعي ويمثل الأساس القيمي والمؤسسي لكل مجتمع.

ومن الأهمية التكامل بين هذه العناصر الأربعة في إطار واحد لتحقيق أهداف التنمية.

فكيف يمكن لاستراتيجيات التنمية في المجتمع إحداث مثل هذا التكامل الجزئي؟

ثانياً: رأس المال الاجتماعي والشراكة الاجتماعية:-

يمكن تحقيق الشراكة الاجتماعية القوية والفاعلة في حالة تواجد رأس مال اجتماعي قوي، يدعم الثقة والتعاون المتبادل، ومن ثم قد يتعادل ويتوازن فعالية وقوة الشراكة الاجتماعية مع قوة وفعالية رأس المال الاجتماعي في مجتمع ما باعتباره سببا في تكوينه ووجوده.

ويعد رأس المال الاجتماعي كذلك أداة لتحليل وتفسير وتقويم الشراكة الاجتماعية في المجتمع، وتحديد الخبرات والصعوبات للشراكة الاجتماعية ومن ثم وضع الأطر اللازمة لتفعيل الشراكة الاجتماعية.

إن قضية العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وإسهاماته في إيجاد إطار عمل للشراكة الاجتماعية في حاجة إلى: اكتشاف وتحديد طبيعة الخبرات والصعوبات التي تنشأ من المفاوضة بين الأفراد والحكومة.

وتحديد الطرق التي من خلالها يمكن أن نضع إطار لتحقيق ارتباط موجهة واسترشادي شامل أو خاص بالشراكة الاجتماعية القومية إذا كان ذلك أمرا مرغوباً فيه مستقبلاً.

وفي إطار الإدراك المتزايد لأهمية مفهوم رأس المال الاجتماعي وضرورة وضعه في الاعتبار عند مناقشة سياسات الدولة المتعلقة بصياغة السياسة العامة وتحقيق المواطنة وإحداث التجديد المؤسسي خاصة في الوقت المعاصر.

وهنا يطرأ سؤال رئيسى يدور حول ما هو مفهوم رأس المال الاجتماعى كآلية لاكتشاف الصعوبات والخبرات الحقيقية فى الشراكة الاجتماعية القومية؟ وكوسيلة لتحليل وتفسير نوع القرارات والاختيارات التى يجب اتخاذها لكونها ضرورية وهامة للمساعدة فى عملية صنع السياسة العامة.

ولتحديد ذلك فهناك أربعة أسئلة عامة يجب الإجابة عنها وهى ترتبط بـ:-

١- ما رأس المال الاجتماعى؟

٢- ما إطار التحسين (إطار العمل) المطلوب التوصل إليه؟

٣- ما الشراكة الاجتماعية؟

٤- ما أهم التجارب وخبرات المشاركين الاجتماعيين فى الشراكة الاجتماعية وكيفية استخدام تلك الخبرات فى تحقيق التقدم المتواصل. كنقطة انطلاق؟

كيف يستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعى كإطار عمل مفاهيمى قادر كحركة بناءه تقدمية داخل إطار الشراكة الاجتماعية؟

(١) ما رأس المال الاجتماعي؟

ظهر هذا المفهوم فى إطار نموذج السياسة الأيرلندية كمثال فى السنوات الأخيرة خاصة بشكل كبير من خطبة عام ٢٠٠١ أثناء المؤتمر الذى أشرفت عليه إدارة الشئون الاجتماعية والأسرة والشئون المحلية وبرنامج الحكومة عام ٢٠٠٢ . وظهر بعد ذلك فى المنشورات الصادرة عن برنامج التقدم المتواصل أو المستدام عام ٢٠٠٣ والأكثر حداثة من ذلك فى تقرير السياسة العامة المنشور فى عام ٢٠٠٣ عن وارتباطا بكل ما سبق فقد تمت مناقشة المفهوم فى إطار المفهومات (NESF) المرتبطة بصناعة السياسة العامة للدولة بالطرق التالية[٣]:-

١- فهم الحاجة من أجل إحداث التغيير وقياس التغيرات فى المجتمع.

٢- تطوير أو تنمية وإصلاح سبل صنع السياسة العامة والقوانين المنظمة لها لجعل تلك التغييرات نابعة من الاحتياجات الحقيقية للمواطنين أو استجابة لها.

٣- يتضمن الحاجة لإيجاد فلسفة عامة مدعمة، لتحقيق العدالة لتشمل كافة أفراد المجتمع ليصبح مفهوم المواطنة النشطة عنصراً جوهرياً فى المجتمع.

٤- تطبيقات ذلك لأبنية متنوعة وتحقيق الشراكة على كافة المستويات.

ويمكن رؤية ذلك واقعيا من خلال محاولة صانعى السياسة الأيرلندية دمج مفهوم رأس المال الاجتماعى فى إدارة التغيير، وتجديد القوانين العامة وفلسفتهم فى رؤية المواطنة النشطة، وصولاً لتحقيق تحديث للمؤسسات العامة وأهدافها والعدالة على مستوى المجتمع.

وبعد كل ذلك، يصبح من غير الواضح لدينا كيفية تفعيل تلك العلاقة لتساعد فى إنجاز الأهداف السابقة. ولمزيد من الكشف عن تلك العلاقة يتطلب الأمر ما يلى:-

تعريف محدد وشامل لمفهوم رأس المال الاجتماعى، كما قدمه بوتنام Put-nam عام ٢٠٠٢ باعتباره أشهر من تناول هذا المفهوم وعرفه على أنه يتضمن أفراد المجتمع والأسر والأصدقاء والزملاء (شبكات العلاقات المحلية) وباعتباره شئ ثمين بل ومصدر قوة فى المجتمع، فكل منهم يمكن أن يساهم عند حدوث أزمة بالمجتمع ولذا يجب أن يتمتعوا بحياتهم الخاصة، ويجب أيضاً تفعيل المكاسب المادية المحققة لهم، وتحقيق كل ما هو فى مصلحة الأفراد، ومع ذلك ضرورة المحافظة على تدعيم الجماعات والمجتمع ككل- فهو يشير إلى جملة العلاقات القائمة بين أطراف التنظيم الاجتماعى الواحد، وأنه يعكس ما يسمى بالبناء الاجتماعى.

ومن ناحية ثانية، فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى يتضمن وضع تصنيف لمزيد من الفهم لربط المفهوم بكل ما ينمو من علاقات وروابط بين الأفراد الذين لديهم نقاط تشابه أو التقاء فيما بينهم بعضهم البعض بروابط قوية.

ولقد قام كل من Wool Cock & Nasayan بوصف هذه المفاهيم فيما يلى:-

١- الوجود أو البقاء داخل الأنواع المتنوعة للشبكات الاجتماعية (المحليات) والجماعات المدنية.

٢- إيجاد الظروف التى من شأنها أن تزيد من القدرات الخاصة بتلك المجتمعات لمواجهة الفقر، والخروج من دائرة العرضة للمخاطر، وإعادة حل النزاعات والوصول لتحقيق فوائد ومصالح من الفرص الجديدة.

٣- قدرة تلك الشبكات الاجتماعية المتنوعة حتى تنخرط مع بعضها البعض بفاعلية لتحقيق مخرجات تستفيد منها وتحقق لها مصالح ومنافع جديدة(٤).

بناء على ما سبق، فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو:-

هل يستطيع مفهوم رأس المال الاجتماعى أن يزودنا بالوسائل أو الأدوات اللازمة للنظر فى القضايا التى تواجه الشراكة الاجتماعية فى علاقته مع كل من:-

١- أهدافها.

٢- قدرات وكفاءات صانعى السياسة العامة.

٣- آليات وديناميات القوة والقيادة داخل الشراكة الاجتماعية وتأثيرها على صنع السياسة؟

وإذا رجعنا للوراء ووضعنا فى الاعتبار تلك القضايا، فإنه من الممكن أن نشير إلى كيف أن العلاقات وشبكات العمل ورأس المال الاجتماعى تؤثر فى عملية صنع السياسة العامة وفاعليتها فى عدد من الجوانب التى تتضمن:-

هدف السياسة العامة:- ولقد حددت الرؤى العالمية للمشكلات والقضايا التى تسعى السياسة مواجهتها وتسعى السياسة فى إطار ذلك إلى:-

أ- التعرف على وجهات النظر العالمية فى أهم المشكلات التى يجب مواجه

ب- ما النطاق الذى يمكن القيام به وكيفية فهمه وتطبيقه؟

ج- كيف يتم تقديم الاستجابات طويلة المدى وتكون شمولية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ومقابلة مستدامة للحاجات؟

وبصفة عامة توضح النظرة العالمية المشكلات التى تواجه صياغة وتنفيذ السياسة وكيف يتم تحديد إطار العمل للسياسة لمواجهة تلك المشكلات.

د- كيف تؤثر تلك المشكلات فى عملية صنع السياسة بطريقة فعاله؟

وما التأثيرات والنتائج وما أثرها على جودة عملية صناعة السياسة العامة؟

ولقد حدد كل من بارت (٢٠٠٠) وهارجدون(٢٠٠٢) أيضاً كيف أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يساهم فى تطوير أساليب التعامل مع مشكلات الشراكة الاجتماعية، وابتكار طرق مناسبة لاحتواء المشكلات وحلها، من خلال التوصل إلى مجموعة متنوعة من الخبرات والتجارب وتطبيقاتها فى مواقف جديدة.

وكيف يستخدم المفهوم فى تحديد عائد توزيع القوة داخل المجتمع وتفاعل الجماعات داخله بما يحقق الوصول لإطار عمل مناسب مع الشراكة الاجتماعية.

وهناك مجموعة من الصعوبات المرتبطة بمفهوم رأس المال الاجتماعى وأثنين منهما يمكن اعتبارهما وثيقا الصلة بعمليات السياسية العامة وهما:-

١- ما يتضمنه مفهوم رأس المال الاجتماعى من سلبيات وإيجابيات، فنجده يتضمن بعض الفوائد لجماعات معينة، وفى نفس الوقت عزل لبعض الجماعات الأخرى من الوصول أو الاستفادة من الفرص التنموية الجديدة.

وكذلك مساهمته فى تنمية معتقدات الجماعة من خلال إحداث تغييرات فى ثقافة الجماعة، وكذلك الحد من وصول البعض إلى خبرات بديلة.

٢- هناك نقد شديد خاص بأولئك الذى لديهم تأثير ونفوذ، حيث يستخدمون المفهوم كوسيلة لدعم أو تعزيز الوضع الراهن، من خلال التركيز على تطوير أو تنمية المجتمع على المستوى المحلى فقط، وبالطريقة التى تدعم الوضع الراهن أيضاً.

ما الشراكة الاجتماعية؟

للإجابة على هذا التساؤل يمكننا أن نضع فى اعتبارنا أن ذلك يتم فى إطار طريقين هما:

١- تتبع كل ما نشر وتم إعلانه رسميا داخل تلك العملية ذاتها من خلال التقارير المتخصصة التى تقدمها.

٢- ما التجارب والخبرات التى توصل إليها كل من شارك فى برامج الشراكة الاجتماعية (الأفراد المشاركون) من خلال مشاركتهم وما انطباعاتهم وانعكاساتهم عن انضمامهم معاً فى تلك المشروعات؟

وما يمكن أن نصل إليه قد يكون من المناسب تلخيصه فى أن الشراكة الاجتماعية يمكن أن توصف كما يلى:-

أنها بمثابة استجابات للأزمة الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكن الربط بين الدعم المالى العام (التمويل العام الحكومى) والمفاوضة المشتركة بين المشاركين فى أعباء التعديلات والتغييرات المطلوب تحقيقها[٥].

ثالثاً: رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالنوع:-

(١) الجندر أو النوع الاجتماعي: Gendered

يعنى الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التى تكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسئوليات التى يحددها المجتمع للمرآة والرجل، ويعنى الجندر الصورة التى ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال والأسلوب الذى يتوقعه فى تفكيرنا وتصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية الجنسية بين الرجل والمرآة.

(٢) الوعي بالنوع الاجتماعي:-

ويعنى هذا المفهوم القدرة على تحديد المشكلات المرتبطة بالفرق بين الأدوار المحددة للجنسين، حتى وإن لم يكن ذلك واضحاً وجلياً فى كثير من الأحيان ويتطلب ذلك القدرة على معرفة أن للمرآة رؤى واهتمامات مختلفة بسبب اختلاف أوضاعها وأدوارها ومحاولة شرح وتحليل الأسباب وتقييم الاختلافات والتمايز.

(٣) أدوار النوع الاجتماعي:-

ويعنى هذا المصطلح أن الأدوار التى يقوم بها كل من الجنسين هى أدوار

تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي، فعلى سبيل المثال إذا كانت تربية الأطفال وأعباء العمل المنزلى مرتبطة تقليدياً بالمرأة فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كامرأة، إذ أن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً ولذا فإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات.

وغالباً ما يميز بين الأنشطة الإنتاجية أو الاقتصادية والأنشطة الإيجابية وأنشطة الحفاظ على الموارد البشرية وهي الأنشطة التي يتم القيام بها من أجل التكاثر ورعاية الأسرة والمجتمع، بما في ذلك جمع الوقود والمياة وإعداد الطعام، ورعاية الأطفال، والتعليم والرعاية الصحية وصيانة المنزل، وهذه الأنشطة التي غالباً ما ينظر إليها على أنها ليست اقتصادية لا يدفع عنها أي تعويض مالي وغالباً ما تستبعد من حسابات الدخل القومي ومن الإحصاءات الوطنية.

وأن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعتمد كلية على العلاقات الإنسانية التطوعية، والتي تتخذ شكل روابط وصلات اجتماعية شديدة التعقد والتداخل، وعلى مر التاريخ كانت هذه العلاقات تتركز حول المرأة في المجتمع، على اعتبار أن المرأة على عاتقها ممارسة الكثير من الأدوار الاجتماعية وغالبيتها كانت تتصل بالدعم والرعاية الاجتماعية، ويمكن أن نلحظ أن وضعية أو أدوار المرأة بالمجتمع الأمريكي سواء حديثة أو قديمة لا تختلف كثيراً عما هو قائم على مستوى المجتمعات البشرية بصفة عامة(٦).

رابعاً: الإصلاح والتحديث الاجتماعي:-

تتباين الرؤية والأيديولوجية للإصلاح والتحديث الاجتماعي وطريق هذا الإصلاح والتحديث ونقطة انطلاقه، والتي ترتبط دائماً بسياق وأبعاد المجتمع المختلفة والحاجة لسياسات رعاية فاعلة الإنسان في المجتمع.

قد يؤكد اليسار الجديد The New Left نجاح نظرية فابن في وصف حالة الرعاية وتغيرها في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بهدف مواجهة النظرية

الماركسية والعلاقات فى سوق العمل، وبعض الفوائد للفقراء والعمال ودعمت خدمات الرعاية مستقبل التنمية الرأسمالية بغرض تحسن قطاع السوق الاقتصادى وأننا لسنا بحاجة لتحديد مستقبل السياسة الاجتماعية فى المجتمع وأن التغييرات يجب أن تكون فى الاستجابة لمطالب البناء الاقتصادى وتغيير وتنمية رأس المال والعمل، وواجهت دولة الرعاية صراعاً وضغوطاً لمقابلة حاجات المواطنين وكذلك الضغوط لنمو السوق الاقتصادى[٧].

بينما شهد اليمين الجديد The New Right فى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى اختلافات فى دولة الرعاية بين ظهور اليمين الجديد والسوق الحر بتحرير رأس المال وأثر السوق الحر على دولة الرعاية، كتلك التى أثرت على دولة الرعاية فى الأربعينات، وانخفضت دولة الرعاية فى السبعينات وخاصة فى عهد مارجرت تاتشر فى ١٩٧٥ .

واهتم اليمين الجديد بدولة الرعاية جنبا إلى جنب مع رأس المال الاقتصادى ومقابلة الحاجات الإنسانية وقوبلت الحاجات الإنسانية بأكثر من طريقة وانهارت دولة الرعاية [٨] وزادت الحاجة لتمويل الضمان الاجتماعى وتكلفة الرعاية واهتم اليمين الجديد بالطبقة الدنيا ومحاولة التحكم فى قوى السوق.

وواجه اليمين الجديد مقاومة من بعض الأخصائيين الاجتماعيين وكيفية تطويع الخدمة الاجتماعية لهذا المذهب وحاول لالبتون خلال سنتين من البحث فى مجلة الخدمة الاجتماعية وتقارير الممارسة المهنية تحديد مناهج مقترحة لذلك، واتفق مع رأى كوبر أننا نسينا سؤالا هاماً وهو من يحتاج للتغيير؟ اليوم وبعد خمسة عشر عاماً وترتب على التغيرات الاقتصادية نوعا جديدا من الرعاية لا يراعى الفقراء، ويزداد فى مؤسسات الرعاية تأثير الصفوة فى صنع القرار الذى يمس الجماهير العاملة[٩].

وبذلك تشير الحقائق لتعدد أفكار وخيارات واجتهادات التنمية والإصلاح فى المجتمع البشرى.

ولعل القضية الأساسية التي قوبلت بالتأويل والاجتهادات والفلسفات والأيديولوجيات تمكن دائماً في:-

(١) ما نقطة البداية في الإصلاح والتحديث؟ وما المطالب والشروط اللازمة لانطلاق نقطة البداية؟

هذه القضية التي لم نجد إجابة عليها بعد، بل اجتهادات غربية وتأويلات فكرية كما أننا لم نجد إجماعاً على نقطة انطلاق محددة ومطالب لازمة للانطلاق في المجتمعات النامية بعد، بالرغم من زخر التراث والثقافات بل وجدنا تعدد للرؤى والخيارات واجتهادات وتأويلات ومحاولات ودعوات لأفكار وأيديولوجيات لم تثمر بعد ولم تحقق الإصلاح والتحديث المطلوب، ولم تحظ بقبول أو إجماع خلال فترات زمنية طالت وتجارب لمحاولات واجتهادات غير مثمرة ولم تؤد للإصلاح والتحديث المنشود أو حتى مقابلة الحاجات والمطالب الإنسانية.

وانعكس ذلك بشكل أو بآخر على نظام الرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في المجتمعات خاصة الدول النامية حيث تعددية الفكر والتأويلات والاجتهادات والاختلافات الفكرية غير المثمرة.

وبذلك لم يكن هناك فكرا محددا ونظاماً للرعاية والسياسة الاجتماعية واضحا ومحددا ومعلنا وانعكس ذلك على التخطيط الاجتماعي وبرامجه ومشروعاته التي حاولت تجريب هذه التعددية في التأويلات والأفكار مما أثر وبصورة واضحة على الإصلاح الاجتماعي والتحديث في المجتمع ومسيرته وقوة الإصلاح والتحكم فيه.

إننا لا نقل عن الغرب في الموارد والإمكانيات الطبيعية وغير الطبيعية والموارد البشرية ليس أقل منهم ولكن ما المشكلة إذن؟ أنها تكمن بالدرجة الأولى في القدرة على حسن توظيف الموارد والإمكانيات المجتمعية، ويعكس ذلك أهمية خاصة للتخطيط كمنهج للإصلاح والتحديث في المجتمع.

وقد تتحدد طرق الإصلاح والتحديث في طريقين أساسيين أفرزهما الثقافة الغربية.

الأول: أن الإصلاح مسئولية الأفراد ممثلين فى تنظيمات المجتمع المدنى.

والثانى: أن الإصلاح مسئولية مشتركة تقوم فيها النخب الحاكمة بدور هام فى تحقيق الإصلاح من خلال المؤسسات الحكومية باعتباره مسئولية الحكومة.

ليطل علينا فى الآونة الأخيرة الطريق الثالث الذى يجمع بين الطريقين أو الفكرين فى طريق واحد(١٠).

وتعددت الرؤى والأفكار وتصارعت أحياناً، فى أى الطرق أفضل كنقطة لبداية الإصلاح والتحديث مما أدى بدوره لزيادة مطلب التجديد والإصلاح تعقيداً وصعوبة خلال القرنين الماضيين.

وتصاعدت أحيانا الدعوات للتنمية وأحياناً التقدم والتحديث غير أن التاريخ الإنسانى يتقدم تقدما مضطردا لتحقيق حياة أفضل وأكثر أمنا وسعادة وصحة للإنسان فهو تحسن أحوال الناس بشكل مضطرد.

غير أن Neil Thin حدد مفهوم التقدم ببساطة شديدة بأنه تحسين نوعية الحياة للإنسان وهو هدف ومبدأ للتنمية المستدامة(١١).

ويتمحور الجدل حول طريق الإصلاح والتجديد فى المجتمعات النامية حيث يمكن التمييز بين اتجاهين أولهما النقل الكامل للأفكار والقيم والفلسفات الغربية، ويتبنى أصحاب هذا الاتجاه السير فى طريق الإصلاح كما فى الدول الغربية ومحاكاة الغرب وأن لا إصلاح أو تحديث إلا بنقل ما فى المجتمعات الغربية من تطورات وتغيرات.

والحقيقة أن الفلسفات والأفكار الغربية تتسم بالتعددية والتغيير، وتنبع من حضارة وثقافة غربية مغايرة تماما لمجتمعاتنا، وهويات متباينة عن مجتمعاتنا الإسلامية العربية، كما أن الحقيقة غير القابلة للجدل أننا بالفعل فى مجتمعاتنا جربنا أو حاولنا واختبرنا هذه الأفكار والفلسفات فى مجتمعاتنا ولم تثمر لإصلاح أو تحديث مطلوب، كما أننا نقف مبهورون وعاجزون أمام كل تغير جديد يطرأ على هذه الأفكار

والفلسفات والقيم وسلب لدينا الابتكار والإبداع والتجديد.

وبدأ يتأثر بهذه الأفكار وينقلها المجتمعات النامية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى فترة كافية للاختبار والتجريب فضلاً عما أحدثته من صعوبات ومعوقات للإصلاح والتحديث وهشاشة وتشويش لرأس المال الاجتماعى وضعف للهوية والخصوصية المجتمعية لمجتمع صاحب حضارة وثقافة مميزة استفادت منها الإنسانية جمعاء حتى العصر الحالى.

ويرى الاتجاه الآخر أن مجتمعاتنا تحتوى من الأفكار والفلسفات والمبادئ نقاط ارتكاز قوية وفاعلة لتحديد طريق الإصلاح والتحديث الاجتماعى ومطالبه، ويركز أصحاب هذا الاتجاه على الحضارة والموروثات الثقافية والنماذج المجتمعية غير المستوردة والبحث عن أسس وركائز ومطالب الإصلاح والتحديث الاجتماعى فى تراثنا وثقافتنا وأن الإصلاح والتحديث لا يؤت ثماره إلا من داخل المجتمع لا من خارجه.

كل ذلك يتطلب إعادة التفكير فى مفهوم الإصلاح والتحديث الاجتماعى فى مجتمعاتنا ومحاولة إعادة صياغة الإصلاح الاجتماعى بما يتوافق مع واقعنا وبما يتفق مع الظروف العالمية المتغيرة للمجتمع العالمى.

(٢) نقطة انطلاق الإصلاح الاجتماعي:-

ينطلق الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع من خلال مشروع محدد وواضح ومعلن للإصلاح والتحديث والتجديد الاجتماعى، وذلك فى إطار عقد اجتماعى جديد ومقبول شعبياً بين المواطن والدولة يحدد الحقوق والواجبات.

ويرتبط هذا المشروع وينهض من خلال إطار فكرى محدد يرتكز أول ما يرتكز على القيم والثقافة وانصهارها فى إطار الثقافة العالمية من خلال العولمة الثقافية والميديا، وتجاوز التعددية الثقافية، واستيضاح معالم الهوية الثقافية وتحديدها فى إطار هذا السياق القومى والعالمى وامتزاجه مع النسق العالمى لاستيضاح معايير للإصلاح

الاجتماعى والتقدم الإنسانى مقبولة ومتوافقة مع الهوية الثقافية والقيمية فى المجتمع، كى ينبع الإصلاح من داخل المجتمع لا من خارجه.

أن يتحدد لهذا المشروع السياسة الاجتماعية التى يشارك فى صنعها وتنفيذ خططها ومتابعتها وتقويمها ثلاثية منظمات المجتمع المدنى والدولة والقطاع الخاص، وقبل هذا وذاك تحديد مساحة مشاركة كل قطاع من هذه القطاعات وأدواره ومسئولياته، شريطة أن تكون هذه السياسات واضحة ومحددة ومعلنه، وصياغة عقد اجتماعى جديد بين الدولة ومواطنيها يضمن حقوق الرعاية والعدالة والمساواة وتحسين نوعية الحياة، ودعم مفهوم الدولة الحارسة لا الراعية فى نظم الرعاية الاجتماعية.

وعدم تجاهل دور النسق الأسرى خاصة فى نظام الرعاية الاجتماعية غير الرسمية، وأن الإصلاح الأسرى وتماسك النسق الأسرى وفعالية أدواره مدخلاً مناسباً للإصلاح الاجتماعى بتكامله مع دور الدولة والقطاع المدنى والقطاع الخاص.

تشابك وارتباط إصلاح النسق الاجتماعى ونسق ونظم الرعاية الإجتماعية فى المجتمع بالإصلاح فى الأنساق والنظم المجتمعية الأخرى كالإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى، وذلك فى إطار وطريق إصلاحى واحد يتوافق مع الإطار الفكرى للإصلاح والتحديث فى المجتمع ولا يكون الاجتماعى دائماً أثر ومردود للإصلاح الاقتصادى والسياسى.

ويكمن هنا كيفية إحداث تكامل جزئى بين أنواع رأس المال فى المجتمع، بما يدعم مسيرة الإصلاح والتحديث.

أن يركز المشروع الحضارى للإصلاح فى المجتمع على الإنسان اجتماعيا واقتصادياً وثقافيا وفكريا وسياسياً باعتباره صانع الحضارة وقائد الإصلاح المجتمعى.

الانتقال بالمشروع الحضارى والإصلاحى فى المجتمع وتحوله من التقدم والتنمية إلى التركيز على نوعية الحياة فى المجتمع.

وتتطلب نقطة البداية لانطلاق هذا المشروع الضمانات التشريعية والدستورية اللازمة للانطلاق صوب الإصلاح والتحديث فى المجتمع.

ويتطلب بالإضافة لذلك تشخيصاً واعياً لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع بمتغيراته وأبعاده المختلفة الواقعية، وما نبتغيه مستقبلاً.

(٣) أسس الإصلاح الاجتماعي:-

ينهض الإصلاح الاجتماعى ويرتكز على أسس محددة تنبع بدورها من الواقع المجتمعى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والتشريعى والدستورى، وتعد أهدافاً مجتمعية عامة تحددها السياسة الاجتماعية فى المجتمع وينفذها التخطيط الاجتماعى بأهداف خططه وما يشمل من برامج ومشروعات، ويمكن تحديد هذه الأسس فى سياق واقع المجتمعات النامية فى تفاعله مع النسق العالمى فى:-

توفير واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين بكافة فئاتهم مع أولوية التخطيط لمقابلة حاجات الفئات الضعيفة والأكثر حرمانا وارتباط هذه الحقوق بالمسئوليات والواجبات للمواطن فى المجتمع، ومسئولية الدولة تجاه محدودى الدخل والقدرات.

التخطيط للعدالة الاجتماعية فى توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية بين الفئات والقطاعات المجتمعية وقد يتعدى ذلك كدعوة البعض للعدالة الاجتماعية بين الدول وتدعيم المواطنة، وترسيخ الثقة بين المواطن والدولة، والمواطن ومنظمات المجتمع

تنمية القدرات والمهارات الإنسانية لتدعيم قدرات المواطن ومشاركته الفاعلة فى مسيرة الإصلاح والتحديث والثقة فى قدرته على قيادتها وتوجيه مسيرة الإصلاح والتحديث فى المجتمع.

تشخيص وقياس رأس المال الاجتماعى فى المجتمع ودرجة تكامله مع الأنواع الأخرى لرأس المال، ووضع أسس بنائه وتنميته.

الانفتاح والتواصل مع العالم والثقافة العالمية بما يدعم ويعزز الثقافة القومية

ويحافظ على الهوية، ويعزز رأس المال الاجتماعي.

بناء وإعادة صياغة مفهوم جديد للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة يحدد الواجبات والالتزامات يقبله الأفراد في المجتمع كالتزام أخلاقي وتشريعي يحمي ويحقق الأمان الاجتماعي لكل الفئات والأفراد في المجتمع.

الاعتماد على التخطيط كمنهج للإصلاح والتحديث في المجتمع لتدعيم العدالة والمساواة وتعزيز المواطنة والحقوق الإنسانية ومقابلة المطالب والحاجات الإنسانية والارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع.

(٤) شروط الإصلاح والتحديث الاجتماعي

إن الشرط الأساسي والضروري للإصلاح والتحديث الاجتماعي يكمن أولاً في الموروث الثقافي والحضاري بما يزخر من مبادئ ونماذج تحقيق الإصلاح والتغيير المنشود، إذا ما تم تطبيقها ومراعاة خصوصية المجتمع وظروفه وعاداته وسلوكياته، فما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لمجتمع آحر فالإصلاح والتحديث والتجديد والتغيير والتفضيل القائم على ثقافة وافدة ربما يؤدي لعواقب وخيمة، فضلا عن أنه تم محاولة تجريبها ولم تؤت أي ثمار بعد، بما يعكس أهمية الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع، وواقع رأس المال الاجتماعي وخصوصيته.

ومن هنا فلسنا بحاجة إلى استيراد أفكار ومشروعات للإصلاح والتحديث من الغرب، كما أن الوقت الذي مضى في تجربة واختبار مثل هذه الأفكار والمشروعات الإصلاحية كافياً للحكم بعدم جدواها في مجتمعاتنا.

حيث نمت مثل هذه الأفكار في سياق رأس مال اجتماعي يتباين مع واقع رأس مالنا الاجتماعي فكيف يؤتي ثماره إذن؟

ولذا يجب تأسيس مشروع ثقافي حضارة عربي ينبع من خصوصياتنا وثقافتنا العربية الأصيلة ويحافظ على هويتنا ويتبناه المثقفون العرب ويدافعون عنه بعيداً عن الأفكار والمشروعات الغربية التي أدت إلى التقليد والمحاكاة أكثر من الابتكار والإبداع

والتجديد والاعتماد على الذات، وبما انعكس على شعورنا بالانقياد وغياب قدراتنا الذاتية وهويتنا العربية المميزة، ورأس مالنا الاجتماعى المرتبط بتاريخنا الحضارى والثقافى.

يتطلب كل ذلك أول ما يتطلب تغيير أنفسنا من الداخل على مختلف المستويات بداية بمؤسسة الأسرة وانتهاء بكل مؤسسات المجتمع النوعية، وأن نعمل معا على تكريس الجهود لتحديد وسائل وآليات تغييرنا من الداخل، وبناء رأس مال اجتماعى فعال.

وتعزيز ثقافة الديمقراطية بين المواطنين فى المجتمع كحجر الزاوية للإصلاح والإرادة الحرة والعزيمة على التغيير والتحديث والمشاركة الفاعلة فى تحديد وقيادة مسيرة الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع.

يعكس كل ذلك ضرورة تبنى مشروعا ثقافياً يحتوى كل الأفكار والرؤى التى ترسخ موروثنا الثقافى الحضارى والفكرى الذى استفاد منه العالم أجمع للاستفادة منه واستمرار يته وتطويره لكى ينبع الإصلاح والتجديد من الداخل ويتوافق مع ثقافتنا وموروثاتنا الأصيلة وأن نواجه دوما التغيير من الخارج.

الوقوف بوعى وفكر ثقافى يقظ ومتحفز للثقافات الوافدة فى عالم اليوم والتخلى عن الثقافة التابعة التى تتميز بحسن الإصغاء إلى الغير الغربى واحترام وجهة نظره وعدم مخالفته وكأنها هدايا فكرية غربية ولا يجب التشويش عليها بل السعى واللهث تجاهها، كمفهوم خاطئ يؤثر على الإصلاح والتحديث فى المجتمع ويفقد الهوية والقدرة على التجديد والإبداع والشعور بالسلبية والتبعية وغياب رأس مالنا الاجتماعى وكأننا نستقبل فقط دون وعى وإدراك، ونحاول التقليد والمحاكاة دون وعى وإدراك ونحاول التقليد والمحاكاة دون إرادة أو عقيدة تميزنا.

ضرورة الاستفادة من صفوة علمائنا ومفكرينا العالميين والاستفادة كذلك من حياتنا الفكرية والعقيدية والوجدانية وإرادتنا وقدراتنا الحرة على استشراف المستقبل وبناء مشروعنا للإصلاح والتحديث والتخلى عن الأفكار والمشروعات الغربية.

التركيز على الدور الحاسم للقوى الفاعلة التى يمكن أن تنهض بالمجتمعات كقوى المثقفين فى رفع الوعى الاجتماعى والجماهيرى والثقافى وبروز الدور الإيجابى والفاعل لمنظمات المجتمع المدنى فى تشكيل وصياغة طريق وآليات الإصلاح والتحديث فى المجتمع، ودعم الثقة بين المواطنين وهذه التنظيمات.

أهمية ربط اختياراتنا بخصوصية ثقافتنا القومية، وهى الاختيارات التى تتضمن كل ما تعنيه الثقافة أى البيئة السياسية وتطورها والبنى التشريعية والتعليمية والتثقيفية والإعلامية، وثوابت هذه البنى التى تمتد جذورها وأصولها فى الإيمان الدينى والقيم الأخلاقية والاجتماعية.

ويستدعى كل ذلك إلقاء نظرة جديدة لتطور ثقافتنا القومية ومغزاها مع تطور مفهوم التنمية والتغيير والإصلاح ذاته والأدوات والمناهج اللازمة، بما يتوافق مع ثقافتنا القومية من ناحية وتجاوز تلك التى تم تجربتها ولم تثمر من ناحية أخرى، وتجاوز كل ذلك وعدم تجاوز إرادتنا الحرة وواقعنا الثقافى والحضارى والعقائدى الزاخر بالتجارب.

الاهتمام الواعى ببناء وتنمية الإنسان وثقافته وقيمه وكل ما يتصل بمفهوم الثقافة ودعم القيم التخطيطية والتنموية وقيم العمل الجماعى والتعاون والمشاركة الفاعلة والإرادة الوطنية الحرة، وغرس النزعة الاجتماعية التى تتوافق مع ثقافتنا العربية بدلا من النزعة التجارية والفردية وتفسخ العلاقات، وإعطاء الإصلاح والتحديث معنى اجتماعيا مرتبطاً بسياق تاريخى وحضارى خاص بمجتمعنا.

نشر ثقافة المجتمع المدنى، ومجتمعنا مؤهل لذلك بحكم الموروث الحضارى والثقافى وزيادة المساحة التى يشارك فيها المجتمع المدنى بتنظيماته المختلفة فى المشاركة الفاعلة فى الإصلاح والتحديث وصنع سياسات رعاية الإنسان فى المجتمع، ونظم رعايته بما يتوافق مع الإصلاح من الداخل من ناحية، وثقافتنا من ناحية أخرى مع ابتكار أساليب وآليات نظم رعاية اجتماعية جديدة فاعلة لتحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر والاهتمام بالجوانب المعنوية فى الحياة الإنسانية.

(٥) نحو عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة:-

لا يمكن أن يتم الإصلاح إلا من خلال صياغة عقد اجتماعى جديد بين المواطن والدولة يراعى فى صياغته:-

- شعبية العقد الاجتماعى الذى يوافق عليه المواطنين كالتزام وعهد متبادل بين الفرد والدولة ويحدد الحقوق والواجبات.
- تعدد فرص المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدنى فى صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط للتنمية وقيادة مسيرة التنمية فى المجتمع.
- اكتساب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إطار متكامل.

فالإصلاح الاجتماعى فى حاجة للإصلاح السياسى والاقتصادى يدعمه ويسانده، كما أن الإصلاح فى بعد دون الآخرين يستتبعه عوائق وتداعيات تحد من انطلاق مسيرة الإصلاح فى المجتمع.

- التخطيط للرؤية المستقبلية لمسيرة الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع بما يتوافق مع حاجات وطموحات أفراد المجتمع وموارده وإمكاناته المختلفة، والتحكم الواعى فى سرعة وقوة مسيرة الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع وديناميات وتداعياته من خلال رؤية واعية للتحسن المستمر والارتقائى فى نوعية الحياة فى المجتمع حالياً ومستقبلاً للأجيال المستقبلية.
- تعزيز الجهود ومساندتها وصياغة رؤية مستقبلية أداتها الأساسية التخطيط للتغيير والتنمية وتحسين نوعية الحياة فى المجتمع، باعتبار التخطيط هو منهج العمل للإصلاح والانطلاق لتحديث المجتمع ولا بديل عن ذلك المنهج.
- الارتقاء بنظام الرعاية الاجتماعية بما يكفل الحياة الكريمة اللائقة للمواطنين من ناحية، وتحقيق الأمان الاجتماعى للإنسان فى المجتمع من ناحية أخرى لنفسه وأسرته وأبنائه اليوم ومستقبلاً.
- ولا يمكن أن يكون ذلك إلا من خلال سياسة اجتماعية واضحة ومحددة ومعلنه

مستمدة من العقيدة المجتمعية والدستور والقوانين والتشريعات المحلية والعالمية، والقيم والأعراف والحضارة والموروثات المجتمعية ورأس المال الاجتماعى، وتنفيذ هذه السياسات من خلال خطط واقعية تتوافق مع الحاجات والمطالب من ناحية وموارد وإمكانات المجتمع من ناحية أخرى وتحدد المسيرة الزمنية لانطلاق مسيرة الإصلاح فى المجتمع والارتقاء بنظام الرعاية الاجتماعية.

- المشاركة الفاعلة فى صنع وصياغة نظام الرعاية الاجتماعية من خلال المشاركة فى صنع وصياغة سياساتها والتخطيط لتحقيقها، وبصفة خاصة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الحكومة.
- الالتزام بالمواطنة التى تحترم الحقوق وتحقق المساواة فى الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.
- يستند العقد الاجتماعى الجديد على الموروثات الحضارية والثقافية فى المجتمع مع مراعاة تفاعلها مع الثقافات العالمية والكونية وانصهارها فى هذا الإطار، ومن ثم فإنه ينطلق من خلال إطار فكرى وأخلاقى يقبله المجتمع ويرتضيه، ورأس مال اجتماعى فعال.

ومن ثم فإن مفهوم العقد الاجتماعى الجديد الذى يحدد الإصلاح ومسيرته هو: إطار فكرى أخلاقى يتسم بالشعبية ويرتضيه ويقبله المجتمع، ويرتكز على مشروع حضارى ثقافى للإصلاح فى المجتمع وينصهر متكاملاً بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وله قوته التشريعية لتحقيق الأمان الاجتماعى والاقتصادى وتحسين نوعية الحياة والمساواة وتعزيز جهود التنمية ونظام الرعاية، من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية معبره وخطط اجتماعية واقتصادية تحقق الأهداف المجتمعية، وتساهم فى بناء رأس المال الاجتماعى.

غير أن الحاجة ماسة لدور المفكرين والمثقفين فى بلورة وصياغة المفهوم الجديد للعقد الاجتماعى فى المجتمع.

(٦) الإصلاح المؤسسي:-

تعد المؤسسة قوة فى إحداث الإصلاح والتحديث فى أى مجتمع فمنها ينطلق الإصلاح والتحديث الاجتماعى والتخطيط للرعاية الإنسانية فى المجتمع كآلية هامة وضرورية للإصلاح والتحديث الاجتماعى أيا كان نوعية هذه المؤسسات ومستواها الإدارى.

وتعد المؤسسة مجموعة من الأفراد يعملون لتحقيق هدف ما غالبا مجتمعى ويربطهم رابط مشترك وتحقق المصلحة والحماية والأمان الاجتماعى لأعضائها وتتوافق مع حاجات ومطالب المجتمع وظروفه وأوضاعه.

ولابد أن تقوم المؤسسات وفق بناء نظرى وفكرى محدد وواضح يتوافق مع ثقافة وحضارة المجتمع والفكر المحدد لطريق الإصلاح والتحديث الاجتماعى، كى تساهم هذه المؤسسات فى تحقيق أهداف التغيير والإصلاح والتحديث.

ولا يخلو أى مجتمع من المجتمعات من المؤسسات النوعية حتى أن المتغيرات العالمية الجديدة وخاصة المجتمع المدنى العالمى نشط فى إطاره منظمات كونية وعالمية تنهض بالرعاية بشكل أو بآخر.

وعرف المجتمع العربى المؤسسات قبل الدعوة للتحديث بسنوات طويلة حيث وجد فى المجتمع الإسلامى العربى ثلاث مؤسسات كبرى هى:-

(١) مؤسسات الوقف: التى لعبت دوراً بارزاً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ى المجتمع وتحقيق الأمان الاجتماعى والرعاية الإنسانية، وتعددت نماذجها فى الموروثات الثقافية فى المجتمع.

(٢) مؤسسات الطوائف وأرباب الحرف: ولعبت دوراً بارزاً مع المهنيين فى المجتمع ونظم رعاية المهنيين وتوفير الأمن الاجتماعى والاقتصادى لهم، ويوجد فى الموروثات الحضارية والثقافية العديد من النماذج الفاعلة لهذه المؤسسات.

(٣) المؤسسات العسكرية: ولعبت دوراً أساسياً فى توفير الحماية والأمن

الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع ولها نشاطها السياسى الحاسم فى المجتمع.

ولنا أن نتصور العلاقة بين المواطنين وهذه المؤسسات ودرجة الثقة الممنوحة لها، حيث ارتبطت بالسياق الاجتماعى والثقافى السائد فى المجتمع آنذاك.

وخلال فترة التحديث جاءت العديد من المؤسسات الموفدة على المجتمع والتى غالباً تقليداً لطريق وسبل التحديث فى المجتمعات الغربية، ومنها الجامعات والمعاهد والأحزاب والتى تعتمد أساساً على الروابط المعنوية والمجردة والتى تعرف بمؤسسات التضامن Corporation والتى لم تعرفها المجتمعات العربية من قبل، حيث تعتمد على مؤسسات تربط أعضائها رابطا مشتركاً وتحقق مصلحة خاصة لأعضائها.

ومع تعدد الرؤى والأفكار فى مجتمعنا العربى لم يتم بناء هذه المؤسسات الوافدة وفق إطار فكرى ونظرى محدد وواضح، أكثر من التقليد والمحاكاة ظنا أن ذلك هو طريق الإصلاح والتحديث الاجتماعى فغاب قدرة المجتمع على بناء مؤسسات حديثة تتوافق مع الواقع الحضارى والثقافى فى المجتمع وأبعاده المختلفة وأكثر من ذلك ضعف قوة المؤسسات القديمة أمام قوة وسيطرة المؤسسات الوافدة فلم يستطيع المجتمع إقامة مؤسسات حديثة فى إطار هذا الخضم المتمثل فى تعدد الأفكار والنظريات والتقليد والمحاكاة، وعدم تحديث المؤسسات القائمة كى ينبع التحديث من داخل المجتمع وليس من خارجه.

واستنباطاً مما سبق يمكن القول أن المؤسسات المجتمعية القائمة غير قادرة على الوفاء بعمليات وآليات الإصلاح والتحديث الاجتماعى فى المجتمع لانفصالها عن واقع رأس المال الاجتماعى السائد فى المجتمع وغياب الرؤية الفكرية.

ويجب تحليل التراث المؤسسى فى أى مجتمع عند التفكير فى الإصلاح المؤسسى، وذلك التراث الذى يفسر الثقة والعلاقات والتفاعلات المتبادلة، وقنوات العلاقة والاتصال وذلك من خلال رأس المال الاجتماعى فى المجتمع باعتباره أداة لتحليل وتفسير التراث المؤسسى، ومن ثم فإن الإصلاح المؤسسى لا يمكن أن يكون فى غياب تحليل وتطوير رأس المال الاجتماعى.

خامساً: العولمة والهوية الثقافية:-

تؤثر العولمة والميديا ووسائل الاتصالات الحديثة على نقل الثقافات ومن ثم التأثير على الهوية الثقافية ورأس المال فى المجتمع خاصة الدول النامية ويمكن تحديد آثارها فى النموذج العربى كمثال:

(١) نظام يعمل علي إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوي

ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة أو يغرقهم فى أتون الحرب الأهلية، ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضارى يأتى فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، من دون أمة من دون وطن، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم الفاعلين وهم المسيرون والمفعول بهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التى تفرض عليهم أما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتى الذى تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذى يحتوى يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة.

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالى إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركى لشبكات الهيمنة العالية، والعولمة تقوم على الخصوصية أى على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة، ونقلها إلى الخواص فى الداخل والخارج، وهكذا تتحلل الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقيادة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء على الأمة والدولة، أعنى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبى...الخ والدفع بها جميعاً إلى التقابل والتناحر والإفناء المتبادل وإلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية.. إلى الحرب الأهلية.

ولابد من التأكيد هنا على أن مفهوم الهوية الثقافية الذى نستعمله هنا بمعنى الهوية المشتركة لجميع أبناء العرب من المحيط إلى الخليج لا يعنى قط إلغاء ولا إقصاء الهوايات الوطنية القطرية ولا الهوايات الجمعوية، الأثنية والطائفية، إنه لا يعنى فرض

نمط معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربى الكبير، كلا إن تعدد الثقافة فى الوطن العربة واقعه أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لابد من توظيفها بوعى فى أغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوى، ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة، وظيفة التوحيد المعنوى، الروحى، والعقلى، وظيفة الارتفاع بـ الوطن العربى من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها.

هذه من جهة ومن جهة أخرى فاللغة المشتركة بين أبناء الأمة العربية لغة التراث المشترك ولغة العلم والثقافة العالمية، بالتالى لغة التحديث والحداثة، هى اللغة العربية ولذلك كانت اللغة العربية هى فى أن واحد الرابطة المتينة التى توحد بين مستويات الهوية فى الوطن العربى، أعنى المستوى الفردى والمستوى الجمعوى الوطنى والقومى، والأداة الوحيدة التى يمكن بها العرب الدخول فى العالمية وتحقيق الحداثة.

(٢) العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية:-

كلنا نعرف الثقافة العربية تعانى منذ ما يقرب من قرنين، وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التى هى نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة، تطور لم تعشه الثقافات العربية، بل بقيت بمعزل عنه تجتز وضعاً قديماً توقف عن النمو منذ قرون.

ومن هنا تلك الثنائية التى تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدى والعصرى، وهو ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة أحد طرفى هذه الثنائية الهوية الثقافية على صورة جمود على التقاليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصى اكتساحاً ليتحول إلى ثقافة الاختراق. أعنى الثقافة المباشرة به المكرسة له.

فى هذا الإطار يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية

عندما يتعلق الأمر بالوطن العربى، فالاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضارى بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة وذلك أن الوسائل السمعية البصرية المرئية واللامرئية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معنية هى النخبة العصرية وحواشيها، فهى التى تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم العصرى والذى تتلقاه أما هموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبه عزلة يجتز بصورة أو أخرى ثقافة الجهود على التقاليد والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدى والعصرى، ثنائية الأصالة والمعاصرة فى الثقافة والسلوك.

(٣) أن تجديد الثقافة أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها

بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضى فى اتجاه المستقبل ما العمل إزاء هذه السلبية والأخطار التى تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية؟

هناك موقفان سهلان وهما السائدان موقف الرفض المطلق للانغلاق الكلى وما يتبع من ردود فعل سلبية محاربة وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافة واستتباع حضارى شعاره الانفتاح على العصر والمراهنة على الحداثة لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللا تاريخية التى تواجه المشاكل لا بعقل واثق بنفسه من قدراته وإنما تستقبلها بعقل مستقبل لا يرى صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللاواقع.

أن الانغلاق موقف سلبى غير فاعل، ذلك فعله الموجه ضد الاختراق الثقافى أى محاربته له لا ينال الاختراق، يمسه ولا يفعل فيه أى فعل بل فعله موجه كله إلى الذات قصد تحصينها.

والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من

تكافؤ القوى والقدرات، أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالأغراء والعدوى والحاجة ويفرضها أصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية، فإن الانغلاق فى هذه الحياة ينقلب إلى موت بطئ قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالاختناق.

ومثل الانغلاق مثل مقابلة الاغتراب إن ثقافة الاختراق أعنى أيديولوجية الارتماء فى أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أى من اللاهوية، وبالتالى فهى لا تستطيع أن تبنى هوية ولا كيانا، يقول أصحاب هذا الموقف: أنه لا فائدة من المقاومة ولا الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط فى العولمة من دون تردد ومن دون حدود، لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها، إن الأمر يتعلق بـ قطار يجب أن نركبه وهو ماض فى طريق بنا أو من دوننا، وبعيداً عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى، يكفى التنبيه إلى أنها الدعوى نفسها التى سبقت أن أدعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد منذ أكثر من قرن ومنذ ذلك الوقت وهى تتردد وتتكرر هنا وهناك فى الوطن العربى، تبنتها حكومات وأحزاب فضلاً عن الأفراد ومع ذلك فحصيلة قرن كامل من التبشير بهذه الدعوى دعوى الاغتراب لم تنتج سوى فئة من العصرانيين قليلة العدد، نشاهد اليوم تناقصاً نسبياً واضحاً فى حجمها بينما ازداد ويزداد الطرف المقابل لها عدداً وعدة، كما وكيفاً فى جميع الأقطار العربية وداخل جميع الأقطار العربية داخل جميع الشرائح الاجتماعية وهكذا فبدلاً من تيارات حداثية تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الأجيال الصاعدة بدلاً من ذلك يسود الحديث عن الأصولية الدينية بوصفها الظاهرة المهيمنة.

أما نحن فرى أن الجواب الصحيح من سؤال ما العمل؟ إزاء الثنائية والانشطار اللذين تعانيهما الثقافة العربية، أو إزالة الاختراق الثقافى والأيديولوجى للعولمة يجب أن ينطلق أولاً وقبل كل شئ من العمل داخل الثقافة العربية نفسها، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافى أو بغيره فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلى لها لما استطاع الفعل الخارجى أن يمارس تأثيره بالصورة التى تجعل منه خطراً على الكيان والهوية.

إن الثنائية والانشطار اللذين تحدثنا عنهما والذين يشكلا نقطة الضعف الخطيرة فى واقعنا الثقافى الراهن التى منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبى، إنما يعكسان وضعية ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها، ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد، الأصيل والوافد فى غير ما تفاعل ولا اندماج،وهذا راجع إلى أن التجديد فى ثقافتنا كان يراد له منذ أكثر من قرن أن يتم من الخارج بنشر الفكر الحديث على سطحها.

لقد سبق لنا أن أكدنا مراراً على أن تجديد الثقافة أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها بربط الحاضر بالماضى فى اتجاه المستقبل.

(٤) أن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لدخول عصر العلم والثقافة وفى مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

إن حاجتنا إلى تحديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه، على مستوى عالمى إعلامياً وبالتالى أيديولوجيا وثقافياً، المالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما.

يستدعى كل ذلك تشخيص واقع رأس المال الاجتماعى العربى فيإطار جذوره التاريخية واستتباع آفاق بنائه اليوم وغداً.

سادساً: المواطنة والحقوق الإنسانية:-

إن المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات للإنسان فى المجتمع تدعم الثقة بين المواطن والتنظيمات الاجتماعية وتعزز الأمان الاجتماعى بين المواطن والدولة، ومن ثم فتوجد علاقة وثيقة بين التنمية وتعزيز المواطنة والحقوق الاجتماعية لدى الإنسان فى المجتمع، وبما يقوى الفئات المهمشة والفقراء فى المجتمع، ويدعم فعالية العقد الاجتماعى بين المواطن والدولة.

(١) حقوق الإنسان:-

تعرف الحقوق منذ القدم أنها طبيعية بمعنى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل القانون الالهى الطبيعى.

وتوجد حقوق أخرى قد تكون غير طبيعية وصنعت من خلال تجمع البشر ومن خلال تفاعل المجتمع بمؤسساته ومنظماته.

وتتضمن الحقوق الخصائص التالية(١٢)

١- لا يحدد الحقوق وقت أو زمان: حيث يمتلكها الجميع بغض النظر عن الجنس أو النوع...الخ.

٢- أن الحقوق غير قابلة للتحول: فهى لا يمكن التنازل عنها لتحديد الأهداف المرغوبة ومتابعة هذه الأهداف حتى تحقيقها.

٣- أن الحقوق يمتلكها الأفراد.

٤- أن الحقوق تحمى الأفراد ضد استخدام خاطئ وديكتاتورى من قبل الآخرين.

٥- لابد أنه تكون الحقوق مفروضة بالقوة.

٦- ترتبط الحقوق باعتبارها العدالة أكثر من ارتباطها باعتبارات الإحسان، والبر، والخير.

٧- الحقوق مرتبطة بالواجبات.

٨- تعتبر الحقوق أساسية.

والمواطنة تتوسط التفاعلات بين الأفراد والدولة. وفهمنا لمفهوم المواطنة يساعد فى تشكيل المخططات الحكومية واللوائح لإيجاد السياسات الاجتماعية. ويمكن تحقيق عالمية المواطنة من خلال مشاركة جميع أعضاء المجتمع فى وضع الحدود والامتيازات والواجبات.

وينقسم تركيزنا هنا على جزئين، الجزء الأول يتناول أربعة متطلبات أساسية للمواطنة وهى: العضوية، المشاركة، التأهيل، الالتزام، والجزء الثانى تقييم التأثير

المتبادل للمواطنة على صياغة السياسة الاجتماعية وتأثير السياسية الاجتماعية على نوعية المواطنة.

والمواطنة من صنع أفراد المجتمع وتعتمد على ثقافة المجتمع ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فأن مفهومات المواطنة تتغير بتغير النظم السياسية وجداول الأعمال المطروحة.

وهناك محاولات مختلفة لتعريف المواطنة وتشير المواطنة إلى العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة.

علاوة على ذلك فأن فهمنا للمواطنة يعتمد على توضيح أربع سمات أساسية لتلك العلاقة وهي: العضوية والمشاركة والتأهيل والالتزام.

(٢) فهم المواطنة[١٣].

١- العضوية Membership

أن كل مواطن يجب أن يكون عضواً بدولة معينة، والعضوية تدل في الغالب على نوع العلاقة بين الأفراد والدول ومعرفة كل منهما بالآخر، وتعرف العضوية بأنها الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية لكل عضو بالمجتمع. وأصبحت المواطنة أساسية لطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتضمن الأنشطة السياسية الحديثة.

ويعكس ذلك الترابط والالتزام بين المواطنة متمثلاً في العضوية ورأس المال الاجتماعي.

٢- المشاركة Participation

يمنح العضو المواطنة من خلال الخضوع للقوانين والعادات بالدولة، ويلعب المواطنون دوراً حيوياً في إقامة العدالة من خلال المشاركة في انتخاب الآخرين ويشعر المواطن بإحساس المواطنة من خلال المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات في الشئون العامة بالمجتمع، وتعكس تلك المشاركة الاتجاهات الجديدة المرغوبة في المجتمع كالتعاون بين أفراد المجتمع والمشاركة في مناقشة الشئون المشتركة مع أفراد

المجتمع يعكس الصالح العام.

ويفتقر الفرد إلى المواطنة فى حالة ظهور موانع تحد من المشاركة، مثل القيود التى توجد فى أغلب المعايير الاجتماعية والقيم، وكذلك الاشتراطات الطبيعية أو البيئية التى تمنع المساواة بين أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال عدم المساواة بين الجنسين.

وتكمن الصعوبة فى تغيير المؤسسات التى لديها التأثير الأعظم فى تعريف المواطنة ومازال يسيطر عليها من قبل الرجال. ومن ثم فإن مهمة تلك المؤسسات إدراج الأفراد سوياً فى المجتمع من خلال الأعراف السائدة ومراعاة التعدد والاختلاف.

وكذلك فإن الأفراد فى الجماعات المهمشة تجد صعوبة فى الحصول على المواطنة وذلك لاختلاف قيمهم واعتقاداتهم عن المجتمع، وتعد الاستثناءات اللغوية من الموانع التى تحد من المواطنة. فعلى سبيل المثال، فأن الأطباء والقانونيين لهم لغاتهم الخاصة بشكل واضح التى صممت لاستثناء الآخرين.

وكذلك فإن توزيع المصادر قد يحد من المواطنة، حيث أن الفاقة أو العوز تساعد على تقويض المواطنة.

وهكذا يتضح لنا أن الاختلافات بين الأفراد قد تعوق المواطنة ويرى النموذج الاجتماعى ضرورة إيجاد مؤسسات تشريعية لصنع السياسات وإحداث التغيير الاجتماعى لإعادة سمات الحياة إلى كل المواطنون، وإدخال الجماعات المهمشة فى الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها الأفراد الآخرين فى تجربتهم بالمواطنة.

وفى حقيقة الأمر أن التغييرات الاجتماعية والبيئية الضرورية تعيد تعريف المواطن حيث أن العزلة واللامبالاة يشكلان أعراض مهمة فى كشف الاستثناء الاجتماعى وغياب المواطن والاستثناء وعدم الرضا يؤديان إما إلى التمرد أو الرضوخ.

٣- التأهيل Entitlements

أن العضوية والمشاركة عنصران ضروريان للمواطنة ولكنهما ليسا كافيا والعضوية تمنح التأهيل وتنتزع بعض الواجبات، وبالتالى فإن تحقيق المواطنة يعتمد على حصول المواطن على الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية.

وأشار مارشال إلى أن الحقوق المدنية تتمثل فى المساواة والحرية، والحقوق السياسية فى حق التعبير السياسى، والمشاركة فى السلطة السياسية كعضو أو حق التصويت فى الانتخابات الحرة، والدرجة الثالثة من الحقوق وهى الحقوق الاجتماعية وتتضمن الحق فى الرفاه والأمن الاقتصادى، ويشمل ذلك مبدأ إعادة التوزيع.

والتأهيل يدعم حقوق المواطنة، ويؤكد ترنر على فكرة المواطنة الثقافية، والحقوق التربوية، التى تؤكد على ضرورة المشاركة فى الثقافة المجتمعية.

كما أن الحقوق الاجتماعية يجب أن تمتد إلى ما بعد الرفاه ومراعاة الأخطار البيئية المحتملة للتقنيات الجديدة، وحقوق الأجيال القادمة فى المصادر المحدودة للأرض.

٤- الالتزام: Obligations

لكى تصبح مواطن لابد أن تدين ببعض الواجبات أو الالتزامات إلى الدولة وبالطبع تتفاوت الالتزامات والواجبات من دولة إلى أخرى، وهذه الالتزامات قد تتضمن رفع الضرائب، والتعهد بالخدمة الوطنية أيام الحرب.

وتعترف التحليلات الحديثة للمواطنة بأن المواطنة علاقة متبادلة بين المواطنين والحقوق والالتزامات وتتأثر المواطنة بالحقوق المنكرة والالتزامات غير المتحققة، والمواطن هو الذى يدين بالولاء ويخضع لحماية الدولة، وتتطلب المواطنة أن يكون أفراد المجتمع يتمتعون بالنشاط لمواجهة أعباء المواطنة.

(٣) المواطنة والسياسة الاجتماعية:

من الممكن فهم المواطنة من خلال أربعة أجزاء تمثل درجات لتحقيق صفة

المواطنة، وهى العضوية فى المجتمع، والمشاركة فى الحكم، والتأهيل للحصول على الحقوق، والوفاء بالالتزامات وغياب أى عنصر من العناصر الأربعة السابقة يستحيل معه تخيل أى شخص كمواطن، فكيف لنا أن نتخيل مواطن بدون حقوق أو سجين، وكذلك فأن الإخفاق فى إنجاز الالتزامات يجعل الفرد منبوذاً، وكذلك الفرد الذى لا يتمتع بالعضوية كالمنفى أو الأجنبى، وعدم المشاركة فى الحكم تجعل الشخص ضعيفاً.

ان دولة الرفاه تحدد التأثيرات والاختلافات فى فرص الحياة، وتعمل على تقليل التفاوت وزيادة تكافؤ الفرص، وشعور الأفراد بحقوقهم نتيجة لواجباتهم نحو الدولة التى ينتمون إليها.

إن المنشقين عن الفكر السياسى لديهم اتجاه شديد نحو إنكار الحقوق ويعد هذا إنكاراً للمواطنة.

والسياسة الاجتماعية قد تحسن المواطنة أو تؤدى لتعميقها وذلك من خلال أهداف السياسة الاجتماعية وتطبيقها ونتائجها، فالسياسة الاجتماعية لها تأثير مباشر على عناصر المواطنة المتمثلة فى العضوية الاجتماعية، وفرص المشاركة والتأهيل والالتزام(١٤).

(٤) السياسة والقانون والتأثير على سمات المواطنة :

إن السياسات الحكومية والقوانين ربما تنكر أو تؤكد العضوية بالمجتمع فعلى سبيل المثال قوانين الهجرة قد تدعم استقرار الموطنين أو قد تسعى إلى إبعادهم وكذلك قوانين التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا تدعم الحقوق السياسية.

والرفاه معتمد على الناحية العرقية للسكان البيض، وهذه السياسة توضح نوعية العضوية التى يمكن أن تتمتع بها بعض الفئات فى المجتمعات ويحرم منها الآخرون ويبين التفاوتات الواضحة فى السياسات والقوانين الرسمية فى بعض المجتمعات.

وفى حقيقة الأمر إن تلك الاستثناءات قد تؤدى إلى نوع من التمرد أو السكون

علاوة على ذلك، فإن للسياسات تأثير رئيسى على نوعية المواطنة، وكذلك التشريعات يمكن أن تشجع المشاركة فى الحكم أو منعها فعلى سبيل المثال، فى بعض البلدان غير مسموح للسجناء بالتصويت فى الانتخابات المحلية أو العامة فالسياسات الاجتماعية لها دور مهم فى تشكيل مخططات دولة الرفاه وفى تحقيق الأغراض والخدمات كالتأمين الاجتماعى.

وأيضاً السياسات والتشريعات لها علاقة بالواجبات والتزامات المواطنين فى أى مجتمع، وتتفاوت الالتزامات طبقاً للظروف التى يجد المواطنين أنفسهم فيها. فعلى سبيل المثال قد يستدعى المسن فى وقت سابق لأداء الخدمة العسكرية، وقد يلتزم أفراد المجتمع بالضمان الاجتماعى فى فترة معينة مقابل الحصول عل منافع فى فترة أخرى(١٥).

(٥) المواطنة والحقوق الإنسانية:-

ترتبط المواطنة ارتباطاً مباشراً بحقوق الإنسان فى المجتمع، وتعتمد المواطنة على متغيرين أساسيين كشروط من شروطها وهما:-

١- الديمقراطية.

٢- أن يكون المجتمع المدنى مفتوحاً وحراً وتسمح الحكومة باستيعابه ووضع الشروط اللازمة.

وتشير المواطنة اى حالة الأفراد فى مجتمع حر ديمقراطى لكل أفراده حقوق متساوية باعتبار أن الأفراد مواطنين تابعين للمجتمع، ومجبرين على طاعة القوانين والإجراءات التى وضعوها لأنفسهم ومن ثم ترتبط بالحقوق والالتزامات. وبذلك ترتبط المواطنة بالمساواة والحقوق والواجبات وعدم التمييز.

كما أن تدخل دور الدولة يحمى الحقوق الاجتماعية وطموحات المواطنين ويرتبط ذلك بشكل مباشر بالمواطنة الاجتماعية لإيجاد نوعية حياة مقبولة وتحقيق الرفاهية والأمن الاقتصادى والاجتماعى لكل المواطنين.

أننا الآن فى حقبة ما بعد القومية Post- Nationalistonفهل يعنى ذلك أن التقدم والتنمية تعتمد على الأفراد وتركز عليهم من خلال القدرات والعدالة والمساواة ؟

وإذا أجرينا فى الوقت ذاته بحثاً بهدف تحديد أولويات التقدم فمن الصعب أن نخمن الطريقة الصحيحة لترتيب النماذج التالية :-

- مجتمع قوى سياسياً وعسكرياً.

- مجتمع ثرى وقوى اقتصادياً.

- مجتمع يتمتع مواطنه بالحد الأقصى للرفاهية على مستوى (الصحة والرعاية والتعليم والعمل) .

- مجتمع متعدد الثقافات يقدر الاختلاف والإبداع.

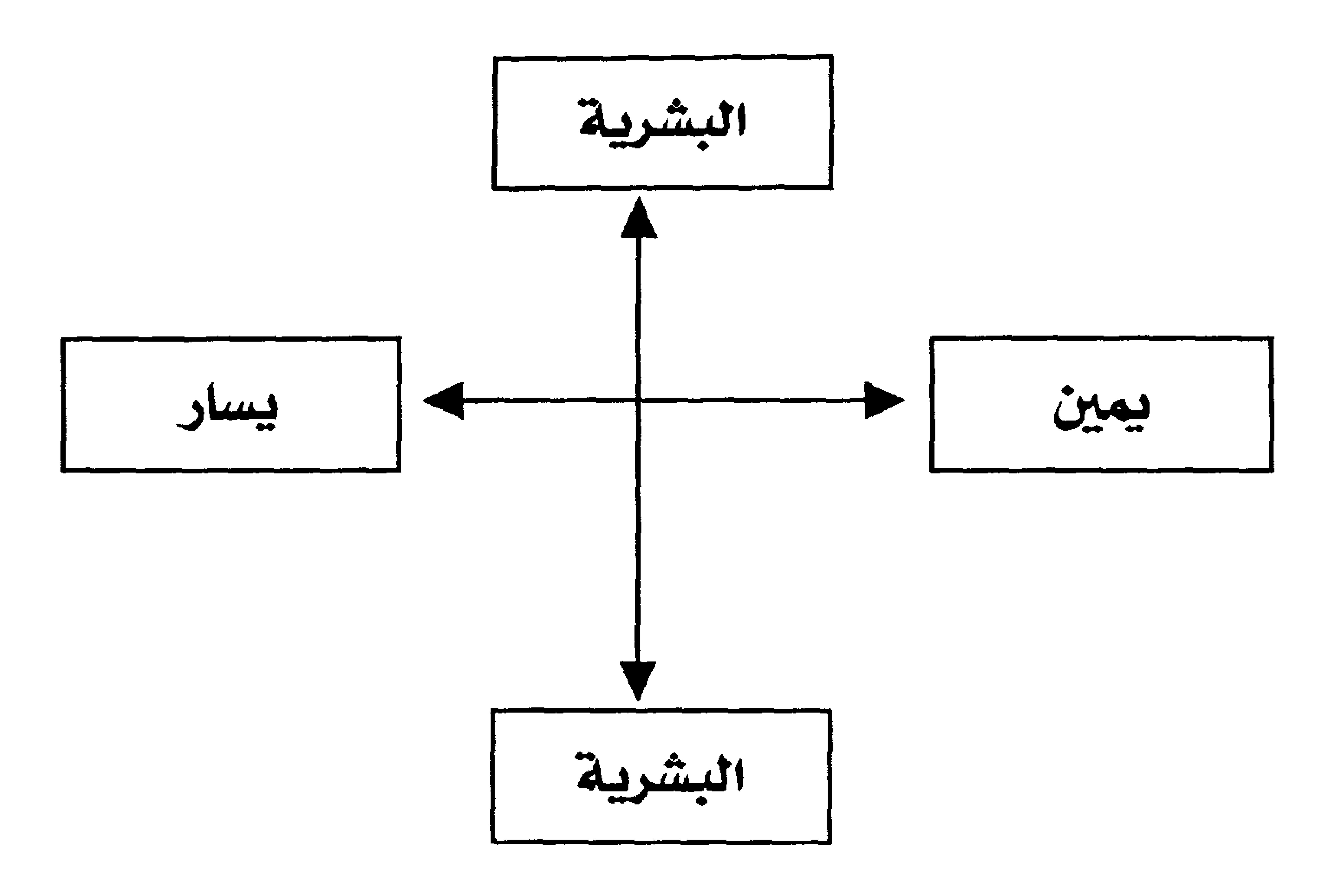
- مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الإحساس بالمجتمع والانسجام والمساندة والتضامن الاجتماعى.

- مجتمع عادل اجتماعياً تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين بشكل يمكنهم من تحقيق أفضل استثمار لإمكانياتهم.

- مجتمع يحترم ويعزز ويحافظ على موارده الطبيعية بيئته إلى أقصى حد ممكن وبشكل يتلاءم مع متطلبات تقدمه الاجتماعى والاقتصادى.

٦- نماذج المواطنة:

يوجد أربعة نماذج للمواطنة[١٦] ومن اجل تجنب الخلط الإصطلاحى فى التميز الليبرالى الاشتراكى يتم تقديم محور المساواة – الحرية كمحور يسار – يمين.



أشكال المواطنة استجابة للتقسيم الرباعي

١- يعتمد هذا الشكل على الأولوية الليبرالية للحقوق وأولوية تساوى الحاجات وباختصار فأن للأفراد الحق فى تلبية حاجاتهم الأساسية وأن يسعى نظام المساعدات لتحقيق هذا الهدف... وينتمى هذا الشكل لليسار الليبرالى.

٢- هنا يتمثل ما هو مميز فى أولوية تكافؤ الحاجات وأولوية اتجاه الاشتراكية نحو الواجبات... فالفرد يعرف هنا على أنه كائن اجتماعى وأن تلبية حاجاته تعتمد على أدائه لواجباته..... ولابد أن تنظم أنظمة المساعدة حول الروابط المجتمعية للالتزام المتبادل، ولكن هذا الشكل يركز على الحاجات أكثر من الاستحقاق والأهلية.

٣- يعتمد هذا الشكل على الأولوية الليبرالية للحقوق، وأولوية تحرير السوق، فالأفراد لديهم حقوق كاملة للملكية الخاصة، ولهم الحرية فى استبدال ما يمتلكونه داخل اقتصاد غير حكومى... وأن المواطنين لابد وأن يقفوا على قدمين ثابتين على شبكات آمان تحميهم من الوقوع، وينتمى هذا الشكل إلى اليمين الليبرالى.

٤- ويعطى الكل الأخير تركيز اشتراكى على الواجبات... وانهم قبل أن

يطلبون أى حقوق، لابد أن يقوموا بأداء الواجبات الموكلة إليهم... ويؤكد هذا الشكل على أن الاستحقاق (الأحقية) هو أكثر أهمية من الحاجات وأن أنظمة المساعدات تقوم بتنفيذ المسئوليات بشرط تبادل هذه المساعدات... وينتمى هذا الشكل إلى اليمين الاشتراكى.

وتساعد هذه الأشكال الأربعة فى فهم كيف ولماذا تتداخل الحقوق والواجبات؟

(٧) تطورات حديثة للمواطنة:-

أ - مواطنة عالمية:

أدى عصر العولمة وتأثيره على الحقوق أن تكون المواطنة فى بيئة متعولمة وأن الحقوق من الممكن أن تكون عالمية فى معناها ورؤيتها.

ب - المواطنة الايكولوجية:

ويرجع نشأة هذا الشكل من المواطنة العالمية إلى عام ١٩٦٨ عندما قام (القمر) أبوللو ٨ بتصوير الأرض ، مما لفت النظر إلى أن جميع المواطنين على سطح الأرض أعضاء فى كوكب واحد، وعلى الكل مراعاة هذا الكوكب والمحافظة عليه، وتجددت المواطنة الأيكولوجية فى الحركات الاجتماعية الخضراء وكثير من الأحزاب السياسية وعلى ذلك فمفهوم المواطنة له علاقة بالبيئة وليس الأفراد فقط.

ج- المواطنة الثقافية:

تتطلب الثقافات وطرق وأساليب الحياة حماية تشريعية للحفاظ عليها ورعايتها، فجميع المواطنين لديهم ثقافة ويمتلكون حقوق دليل ثقافة خاصة بهم والتى تشكل هويتهم.

(٨) الحاجة والحقوق والرعاية:

يحتاج الإنسان الالتزام بواجبات أخلاقية، ويجب معاقبة من يعتدى على حقوق المواطنين، بينما تدعم الرعاية المواطنة.

وقد ادعى (كالجان) وهو رئيس وزراء من حزب العمل فى أواخر السبعينات من القرن العشرين أن الأسرة هى المكان الذى نرعى فيه بعضنا البعض ونمارس الاحترام نحو بعضنا البعض، إن الأسرة الراعية هى أساس المجتمع الراعى.

وتوجد أمثلة لهذه العملية فى مناقشة تطور دولة الرعاية، أن الرعاية الاجتماعية فى بريطانيا قد سبقت إصلاحات (بيفريدج) بفترة وحدث قدر معقول من الرعاية خارج الدولة وداخل الأسرة، ثم لا ننتقل إلى تبرير السياسات الجديدة التى تقلص دور الحكومة وتبسط دور القطاع الخاص: إن ذلك هو الطريق نحو دولة الرعاية لاستكمال التقليد الذى صنع عبر القرون للعناية بالأشخاص ذوى الحاجة الحقيقية، وتحتل الاحتياجات الملائمة للدولة.

إن غرض سياسة الرعاية هو الوفاء بحاجات الإنسان، حيث أن المشكلة الواضحة هى وجود اتفاق طفيف على كيفية فهم الحاجة وأى الحاجات تنال الأولوية، إنه يقوض مكانة الحاجة كتبرير لتدخل الدولة فى الرعاية حيث أنه يصعب التقدم مع التظاهر بأن دول الرعاية مطلوبة لأنها تتعقب غاية واسعة النطاق وغير محددة.

إن الحرية الاجتماعية هى مبدأ أساسى تم تعريفه فى مجال الحاجات كأهداف لسياسة الرعاية الاجتماعية، وينظر معظم العلماء للاستقلال كمكون أساسى فى أى تقدير للرعاية الإنسانية، حيث أن إحدى نقاط الضعف فى الطريقة المتبعة فى التراث للتحليل التصورى هى إمكان تطوير المناقشات حول العلاقات بين الأفكار بدون اعتبار للسياق الاجتماعى للمؤسسات التى ترجع إليها هذه المناقشات، ويمكن تتبع المناقشة الحديثة للحاجة عبر ثلاث مراحل، توضح المرحلة الأولى الجدل التصورى بوضوح، وتطور الثانية اعتبار حقيقة تجريب الناس للحاجات والاستجابة لها من خلال المؤسسات الاجتماعية، وتأخذ الثالثة هذه النقطة إلى تحليلها المنطقى بالاعتراف بأن الناس لا تتفاعل فقط من خلال المؤسسات الاجتماعية التى يشاركوا فيها، ولهذا يزدوج السياق الاجتماعى للحاجة.

إن الحاجات ليست غايات فى حد ذاتها بل يمكن تصورها كوسيلة لأهداف

معينة، ويحتاج الناس المصادر والخدمات والمساعدة ليحققوا المشروعات التى وضعوها لأنفسهم، إنها مشكلة عاجلة تتعلق بكيفية تقييمنا للأهداف المختلفة التى يختارها الناس وهى صعوبة تماثل مشكلة الباحث السياسى لوضع معيار أساسى يمكن تطبيقه على النماذج المختلفة للترتيبات الاجتماعية.

وإذا لم يمكننا تقديم طريقة لوضع قائمة حاجات يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فسوف ينهار مشروع تشييد أساس لدولة الرعاية كنظام اجتماعى، لتحقيق وإشباع الحاجة كلياً طبقاً لمذهب النسبية، ويكون مفهوم أى شخص للحاجة جيداً مثل مفهوم أى شخص آخر، وتحدد احتياجات وحاجات الإنسان الأساسية على أساس أنها متطلبات ضرورية لأى سلوك نحو الهدف، بغض النظر عما يمكن أن يكون الهدف، ويمكن النظر لهذه الحاجات عموماً كمصدر طبيعى للحياة الجيدة والاستقلال ويمكن للفرد أن يعمل بفاعلية كوجود مادى وتكون له الحرية فى التأنى والاختيار بين البدائل إذا لاحق أى مفهوم للخير، إن السياق الاجتماعى الذى يحقق فيه الأفراد حاجاتهم ويشبعونها يدخل الآن فى الجدل وتفرض تلك الأفكار الاقتراب من الرعاية الصحية والتعليم فوراً، إن البقاء لا يسمح للأشخاص بعمل اختيارات عاقلة، إذا لم توجد محاولة لضمان مستوى معقول من الأداء المادى ويتطلب الاختيار معرفة قدرات الفرد والبدائل المناسبة.

إن مناقشة ضرورة وجود تأثير إيجابى لتحقيق المساواة فى إشباع الحاجة تكون مباشرة وذات أهمية.

وإن التوزيع غير المتساوى للمصادر يتطلب إشباع مثل هذه الحاجات يمكن تبريره إذا تبنت الدولة فكرة أن أهداف وأغراض بعض الأشخاص أقل قيمة من أهداف وأغراض الآخرين، ولهذا ينالوا قدراً أقل من المصادر أو بوضوح أكثر يكون بعض الأشخاص أقل قدراً بوضوح شديد عن الآخرين ولهذا يستحقون قدراً أقل.

إن كلاً من هذه المبادئ تعارض فكرة (احترام الأشخاص) مباشرة، والدفاع عن حد رعاية الدولة بطريقة تتعدى التفاوت ويتطلب أن نحدد لماذا تكون الحصة من

المصادر بدرجة أقل أو أكثر لبعض الناس؟ وقد ظهرت المناقشات فى حالات معينة لتوضيح لماذا تكون كذلك وعلى سبيل المثال يشير أحد السياسيين المؤثرين فى الحرية أو المساواة:

لكل حسب احتياجه إنه يعتبر مبدأ مساواة فى حد ذاته.. وإذا كان لدى بعض الأشخاص حاجات خاصة يجب عمل توفير خاص لهم لتقريبهم بقدر الإمكان من المستوى العام الذى يتمتع به زملاؤهم.

إن مثال ذلك الفرد غير القادر يحتاج مصادر رعاية اجتماعية وطبية أكبر من فرد قادر حتى يتمتع بحياة ذات شأن. إن مبدأ إشباع الحاجة الإنسانية يتحول لمبدأ مساواة يبرر النصيب المتفاوت لضمان قيمة مساوية للحياة وبذلك فإنه يجب تحليل الحاجات أولاً كمطلب أساسى.

سابعاً: التمكين:

ظهر مفهوم التمكين فى الثمانيات وازدهر فى التسعينيات من القرن العشرين وظهر فى أدبيات الخدمة الاجتماعية عام (١٩٩٠).

ويرتبط التمكين بالقوة والسلطة والصلاحيات ورأس المال الفكرى، كما يرتبط بالمسئولية والمشاركة فى المعلومات والمعرفة وإمكانية الحصول عليها، وفى سلطة اتخاذ القرارات، والمسئولية الكاملة عن جودة ما يؤديه وما يقره.

ويعنى التمكين توسيع إدراك الناس وحريتهم لكى يتخذوا قراراتهم بأنفسهم بما يعكس الحرية فى اختيار وتنفيذ المهام المخططة والمتوقعة ومن ثم يرتبط بالابتكار والمبادرة، وبذلك يمثل التمكين قناعة وخيارا استراتيجيا مستمرا.

كما يعد التمكين فرصا للتأثير على مجريات الأمور فى نطاق محدد مع إعطاء مساحة وافية من حرية التصرف دون الرجوع للآخرين، مما يجعل للأداء معنى وقيمه وإطلاق الطاقات الكامنة والتحفيز الذاتى والمعنوى والمرونة والإبداع.

ويركز روبرت دراك R.F. Drake[١٧] فى تحديده لمفهوم التمكين باعتباره

عمليه أو آلية لمقابلة الحاجات، واقتناع كل فرد بحقوقه.

وهو بذلك يهتم بالربط بين الحاجات والتمكين، وضرورة الاقتناع كعنصر من عناصر التمكين، بينما يحدد ناريان D. Narayan[١٨] مفهوم التمكين بأن للتمكين معانى تختلف باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا يمكن ترجمته بسهوله إلى كل الثقافات حيث يرتبط بمفاهيم مختلفة، مثل قوة الذات والتحكم، وسلطة الذات والاعتماد على الذات، والاختيار الحر والحياة الكريمة، ويرتبط ذلك بقدرة الفرد على الدفاع عن حقوقه والاستقلالية وصنع القرار الحر والحرية والوعى والقدرات، ويمكن أن يكون التمكين على المستوى الفردى أو الجماعى، وقد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، ويمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد أو بين فئات المجتمع.

وربط قاموس الخدمة الاجتماعية مفهوم التمكين بالمساعدة الذاتية بشكل عام، للمستفيدين من خدمات المؤسسات المانحه للخدمة.

وطبقا لذلك حدد روبرت آدمز Robert Adams التمكين باعتباره وسيلة يمكن من خلالها تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من التحكم فى ظروفهم وإنجاز أهدافهم، ويتوفر لديهم القدرة على العمل لمساعدة أنفسهم والآخرين لتحسين نوعية الحياة.

والتمكين فى العديد من الدراسات يعنى منح القوة بينما يركز فى الخدمة الاجتماعية على الطريقة أو النظرية التى يمكن بها منح القوة للأفراد، ويعنى ذلك النظرية المرتبطة بكيفية مساعدة الناس على التحكم فى ظروفهم، وبذلك يمكنهم تحقيق مصالحهم ولذلك يسعى المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية إلى تحسين قدرات الناس.[١٩].

يرتبط التمكين بالتقوية ويركز على إتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة وتأثير فى المجتمع، كالفقراء والمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة... الخ.

ويتأتى التمكين من خلال تقوية هؤلاء ومشاركتهم، وإتاحة الفرص والخيارات التى تساهم بشكل أو بآخر فى تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ومشاركتهم الفاعلة فى اتخذا القرارات التى قد تؤثر على حياتهم.

ويبرز هنا دور الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لتوفير الحماية والأمن الكافيين لمثل هذه الفئات، وتوفير شبكة الأمان الاجتماعى.

وفيما يرتبط بتمكين الفقراء فقد كان للخدمة الاجتماعية السبق فى التعامل مع الفقراء حيث للمهنى التزام أخلاقى للممارسة مع الفقراء منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من خلال تنظيم جهود توفير خدمات تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتأثيراته، وكذلك من خلال الإصلاح الاجتماعى وتغيير البنية والبناء الاقتصادى للمجتمع[٢٠].

(١) التمكين والديمقراطية:

إن مفهوم التمكين مفهوما سياسيا وله أبعاد سياسية، وقد حدد بيرسفورد كروفت P. Beresford & S. Croft [٢١] (مفهوم التمكين باعتباره عملية مرتبطة بالديمقراطية ويتضح ذلك من خلال المداخل الأساسية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وحث المواطنين لقبول هذه التصورات والمشاركة، كما أن التمكين من الحقوق يضع فى اعتباره الديمقراطية القائمة للوصول للعدالة والمساواة.

ويساهم المناخ الديمقراطى وبصورة مباشرة فى تعزيز التمكين من خلال تعدد الخيارات والفرص وبناء التنظيمات الفاعلة والمؤثرة، والمشاركة الهادفة فى اتخاذ القرارات، والتعبير الحر عن الحاجات والمطالب والمشاركة فى أساليب وطرق مقابلتها.

(٢) التمكين وتنمية الوعي:

لا يرتبط التمكين بتنمية وزيادة الوعى، إلا أنه يتضمن مفهوم الوعى ضمن عملياته، ويتضح ذلك فى العمليات المرتبطة بتمكين المرأة وتوعيتها بالحقوق المشروعة وذلك بدعم وتنمية وعى المرأة بالواقع الإجتماعى ومشكلاتها[٢٢].

والمفهوم الأكثر قبولا اعتبار التمكين زيادة المساحة فى حرية الاختيار والتصرف بما يعنى زيادة سلطة الفرد وتحكمه فى المصادر والقرارات التى تؤثر فى حياته، والتمكن من التفاوض والتأثير والتحكم والسيطرة على التقاليد المؤثرة فى الحياة.

والتمكين لا يمكن أن يكون فى غياب الوعى والإدراك بالواقع بأبعاده المختلفة والحاجات والمطالب ومشروعيتها.

(٣)خصائص التمكين:

(١) التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والامكانات.

(٢) التمكين حرية وإبداع.

(٣) التمكين هدف من أهداف رعاية ومقابلة الحاجات الإنسانية.

(٤) يتوقف التمكين على الإطار الثقافى والقيمى ورأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

(٥) يرتبط التمكين بالمبادرة والجودة والمسئولية الكاملة فى الأداء.

(٦) إقناع الذات والآخر بالقدرة على التمكين.

(٧) وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية ومؤشرا لعائد التنمية والرعاية الإنسانية.

(٨) وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد، وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعى.

(٤)متصل التمكين:

للتمكين درجات يمكن تصوره على متصل متدرج فى أقصى درجاته التمكين الكامل، الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بتعدد الفرص والخيارات والحرية الكاملة فى صنع كافة القرارات، واختيار سبل تنفيذها،والقدرات البشرية والإنسانية على تحمل المسئوليه الكاملة، وحسن استخدام السلطة وصلاحيات أكثر للمبادأة وأعرض نطاقا

ومتفق عليها، والتخلص من ممارسات الرجوع الكامل للآخرين الذين يقتنعون اقتناعا كاملا بفلسفة التمكين الاجتماعى، وأهميته ويدعم التمكين الكامل ثقافة وقيم اجتماعية مواتيه.

إلى مدى ودرجات أقل من ذلك تدريجيا إلى أن نصل إلى غياب التمكين، حيث لا يتاح الحرية فى اتخاذ القرارات واختيار سبل تنفيذها، وعدم المسئولية الكاملة عنها، وتتسلط المركزية ويغيب الإطار الفكرى الثقافى المدعم للتمكين وعدم الاقتناع بفلسفة التمكين وأهميته.

وتتوقف درجات التمكين على درجة اقتناع أفراد المجتمع بفلسفة التمكين من خلال إطار ثقافى وقيمى مدعم، وما يتوفر لدى المرأة من قدرات تؤهلها لتحمل المسئولية وحسن استخدام السلطة، وسياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة وجهود تحسين نوعية الحياة وبرامج الرفاه الاجتماعى، وجهود تغيير وبناء أو إعادة بناء وتقوية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

(٥) عناصر التمكين:

تتعدد مداخل التمكين التى تفرز عناصر عدة للتمكين، تتعدد بتعدد مداخل التمكين غير أن المداخل المختلفة تشترك فى عناصر أربعة متداخلة ومتكاملة لا يمكن فصلها وتتحدد فى العناصر التالية [٢٣]:

١- الوصول للمعلومات: Access to Information تتدفق المعلومات فى اتجاه ثنائى من الحكومة للمواطنين، ومن المواطنين للحكومة، والمواطنون الذين يعرفون المعلومات أكثر استغلالا للفرص والوصول للخدمات وممارسة حقوقهم والتفاوض بشكل فعال.

٢- الوجود الشمولى والمشاركة: Inclusion and Participation ويعد التواجد الفعلى لمن تشملهم المشاركة أحد مداخل التمكين الهامة، حيث تساعد على ممارسة السلطة والتحكم فى المصادر والقرارات.

٣- المحاسبية: Accountabilityوتشير للقدرة على استدعاء ومحاسبة المسئولين، وأصحاب الخدمات للمساءلة وشرح سياساتهم وأدائهم وتصرفاتهم في المال العام، وينتشر الفساد بسوء استخدام المنصب العام للمصلحة الشخصية، والأقل تمكينا أقل في فرص الوصول للمسئولين والأقل في استخدام الاتصالات للحصول على الخدمات.

٤- قدرة التنظيمات المحلية:Local Organizational Capacity وتشير للقدرة على عمل الناس معا، وتنظيم أنفسهم وتعبئة المصادر لمواجهة المشكلات ذات الاهتمام المشترك، وغالبا خارج نطاق الأنظمة الرسمية، وتعد هذه القدرة مؤشرا أساسيا للفعالية والتنظيمات والجمعيات والاتحادات والشبكات والحركات الاجتماعية خاصة للفقراء والنساء الأقل فرصا والأكثر حرمانا.

كما أن هذه القدرة تتوقف على وتتطلب رأس مال اجتماعي فعال.

(٦) مبادئ التمكين:

تتحدد مبادئ التمكين معتمدة على التداخل والترابط بين عناصر التمكين في:(٢٤).

١-زيادة وتحسين الخدمات الأساسية: ويعد توصيل الخدمات الأساسية وتحسينها كالرعاية الصحية، والتعليم،الماء، الطرق وخدمات البنية الأساسية يساعد في دعم الجهود للوصول للموارد، ومقابلة حاجات الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع كالفقراء والنساء.

٢- تدعيم اللامركزية والحكم الذاتي: وينعكس تدعيم اللامركزية والحكم الذاتي على تحسين إجراءات تقديم الخدمات وسرعة الحصول عليها لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات، وصلاحيات الجماعات المحلية من الوصول للمعلومات وتفعيل المشاركة.

٣-المشاركة في التخطيط والإدارة:يمكن أن يساعد المشاركة -كحق من

الحقوق –فى التخطيط وإدارة المؤسسات على تحسن الكم الذاتى وإعطاء المواطنين ثقة أكبر فى أداء الموظفين المحليين.

٤–المسئولية: يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطا من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبنى مطالب وحاجات المواطنين.

٥– العدالة والمساواة القانونية: والتى ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة فى التشريع بين المواطنين جميعا بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية.....الخ

(٧) المخاطر المرتبطة بالتمكين:

يرتبط التمكين بعدد من المخاطر الواجب تحديدها فى [٢٥].

١– غياب فكرة الأفراد فى المجتمع عن التمكين الذاتى: ويحتاج ذلك إلى إدراك معنى التمكين والمخاطر المرتبطة به لتجنبها وكيفية دعم تمكين الذات أو الحد من هذا المكين.

٢– تمكين شخص قد يؤدى إلى عدم تمكين آخر: وتحدث عملية التمكين على المستوى الفردى والجماعى والأسرى والمنظمة والمجتمع، ومن ثم فإن شعور شخص واحد بالتمكين يؤدى إلى إدراكه الكامل بالمطالبة بحقوقه، الأمر الذى قد يشعر شخص أخر باليأس ومن ثم عدم تمكينه.

٣– مخاطر التخفيف من التمكين والتحول للتقوية: ويواجه مفهوم التمكين بطبيعة الحال مخاطر، قد يؤدى لعدم التركيز عليه فى أنشطة الخدمة الاجتماعية، وبالتالى يتم تناوله بطريقة غير ملائمة ويتم معالجة التخفيف من التمكين ذاته، والاستعانة بتقوية المستفيد فى إطار ضبط ظروفه ما أمكن ذلك.

٤– مخاطر الأهداف المتعددة للجماعات المستهدفة: حيث لا يمكن تطبيق التمكين مع العملاء الذين ليس لديهم استعداد للاستفادة وفهم آليات التمكين وتطبيقه

مما يتطلب التركيز على أنشطة التمكين، وإزالة الغموض والمخاطر المرتبطة به.

٥- غموض العلاقة بين المساعدة الذاتية والتمكين: حيث ينطلق كل منهما من إطار نظرى متقارب ولعل الرؤية المرتبطة بالمدافعة تزيل هذا الغموض، والتمكين منح القوة للعميل للمطالبة بحقوقه وتحقيق أهدافه، والتمكين أشمل وأعم من المساعدة الذاتية، ويركز البعض على التوجهات النظرية للتمكين وربطة بالمدافعة وخاصة التفريق بين ثلاثة أشكال رئيسية هى المدافعة - المدافعة الذاتية- مدافعة المواطنين.

والرعاية الاجتماعية كما يعد التمكين كذلك، عائداً لخدمات الرعاية الاجتماعية فالمرأة الأكثر حرمانا من الخدمات أقل قوة وأقل فرصاً للاستفادة من الخدمات، وتهتز العدالة فى توزيع الخدمات، وبذلك فإن الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية والحصول عليها لمقابلة الحاجات مدخلاً أساسياً لبناء القدرات وتنمية وتمكين المواطنين.

وتتعدد غايات وأهداف الرعاية الاجتماعية لتشمل ضمن غاياتها العمل على التصدى لكافة أشكال التمييز العنصرى، ومناهضة العنف ضد الطفل والأسرة والعمل على تمكين الأفراد والجماعات والأسر والمنظمات لتحسين ظروفها وأوضاعها(٢٧).

إن طبيعة خدمات الرعاية الاجتماعية والتوجهات المستقبلية المرتبطة بها رهن بالتطورات التقنية والتى تعد سريعة ومذهلة، مما ساهم فى تغيير وجه الحياة الاجتماعية ونوعيتها نتيجة هذه التطورات المستمرة، سواء فى نمط وطرق المعيشة أو طبيعة ونوعية برامج خدمات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع أو الإنتاج والاستهلاك فالرعاية الاجتماعية مرتبطة بشدة بهذه التغيرات الحاسمة التى تؤثر على التغير فى كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأسرية ومن ثم فإن بناء استراتيجية للتمكين يجب أن يوضع فى الاعتبار التغيرات الجارية والمستقبلية فى المجتمع.

(٨) الحاجات والتمكين:

هناك علاقة ورابط مشترك بين المشاركة الاجتماعية والآثار السلبية الناجمة

على الأفراد، حيث أن مقابلة حاجات الرعاية الأساسية من أساليب مواجهة المعوقات الاجتماعية والنفسية، وحماية صحة الأفراد وتعليمهم ونمو النضج الاجتماعى والنفسى إجراءات اجتماعية ضرورية لتمكين الأفراد والتفاعل فى مجموعات اجتماعية، ومهما كانت الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يجب أن يتوفر الطعام والمأوى والمتطلبات الأساسية الأخرى.

ويساعد التمكين فى تحديد الحاجات والتعبير عنها، كما أن مقابلة الحاجات والمطالب الاجتماعية مدخلاً أساسياً للتمكين.

(٩) العلاقة بين الموارد والإمكانيات الفردية والجماعية:-

هناك علاقة تبادلية بين الموارد والإمكانيات الفردية والقدرة على السلوك بشكل جماعى هذه العلاقة ثنائية الاتجاه ولا تزال حقيقة لكل جماعات وتنظيمات المجتمع.

على الرغم من أن التركيز على الفقراء والفقراء الأصحاء المتعلمون والآمنون يمكن أن يساهموا بشكل أكثر فعالية فى الأداء الجماعى وفى نفس الوقت فإن الأداء الجماعى يمكن أن يحسن وصول الفقراء للمدارس والعيادات الصحية ذات الجودة العالية.

وحرية الاختيار والتصرف لدى الفقراء يمكن بالتالى أن تتسع فى اتجاهات متعددة فالاستثمارات فى الصحة والتعليم ومهارات الحياة ذات قيمة نظرية، ويمكن أيضاً أن تزيد من العائدات الاقتصادية للفرد والوصول إلى التوظيف يزيد الأمان لكن الأمر ليس أوتوماتيكياً فى وجود الحواجز الاجتماعية والسلطة والاتصالات التى تواجه الفقراء.

ومؤسسات الفقراء ومجموعاتهم وشبكاتهم التى تعمل مع آخرين، يمكن أن تعبئ المصادر من أجل تحسين صحة الفرد، وتعليمه، وتأمين ممتلكاته، ومن خلال العمل فى مؤسسات نيابية قائمة فى المجتمع، يستطيع الفقراء التعبير عن رغباتهم

وممارسة التعبير عن الرأى ومحاسبة الحكومات، ورجال الخدمات بالدولة المسئولين عن إمداد خدمات جيدة فى التعليم والصحة والمياة والنظافة العامة والزراعة ومجالات أخرى.

والأداء الجماعى من خلال المؤسسات القائمة على عضوية الفقراء يمكن أيضاً أن تحسن الوصول إلى تطوير الأعمال والخدمات المالية إلى أسواق جديدة يستطيع الناس من خلالها شراء ما يحتاجونه، وبيع منتجاتهم، وهذه الإمكانيات الجماعية التى تسمح للفقراء التعبئة والتنظيم لحل المشكلات لم يتم حتى الآن تضمينها بشكل نظامى فى استراتيجيات للحد من الفقر(٢٨).

(١٠) الإصلاح المؤسسي والتمكين:-

الإصلاح المؤسسى والتمكين هو تغير العلاقات المؤسسية الغير متكافئة والمؤسسات هى القواعد والنظم والسلوك النمطى الذى ربما يأخذ إصلاحاً مؤسسياً.

والمؤسسات التى تؤثر على حياة الناس الفقراء هى مؤسسات رسمية وغير رسمية، والمؤسسات الرسمية تشكل القوانين والقواعد التى تستجد فى الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى على المستويات المحلية والقومية والعالمية، إلى جانب المنظمات الدولية.

والمؤسسات الغير رسمية تشكل على سبيل المثال قواعد أو سلوك الحالة الطبقية، وتوقعات الرشوة ومحسوبية القرابة والأصحاب والجيران، والقيود الغير رسمية الملقاة على المرأة مثلاً التى ترث ممتلكات أو مجموعة الممارسات التى تحيط بمعامله الأرملة.

إن سياسات الدولة وثقافة مؤسساتها تشكل تصرفات وأداء كل أعضائها الرجال والنساء والفقراء، والمجموعات الأخرى، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ويشمل النقابات والمنظمات الدينية والمؤسسات الدولية، وعندما يسيطر الأغنياء والأقوياء على الدول وتصبح عالقة فى الفساد والاستبعاد من المشاركة، والتريث فى المعاملة حتى

أفضل السياسات والبرامج تفشل فى تنشيط الاستثمار أو الحد من الفقر. وبالتالى من المهم مخاطبة الثقافة والقيم وأخلاقيات المؤسسات حيث أنها تستطيع أن تهزم هذه القواعد الرسمية ونتائج دراسة أصوات الفقراء أيضاً توضح أن الفقراء يشتاقون إلى المؤسسات التى تستمع إليهم وتعاملهم باحترام وكرامة حتى عندما لا تستطيع حل مشاكلهم.

وعامة يستبعد الفقراء من المشاركة فى مؤسسات الدولة التى تصنع القرارات وتدير المصادر التى تؤثر على حياتهم، وهذا ما يؤدى بالفقراء إلى استنتاج لا أحد يسمع إلى الفقراء، الأغنياء فقط هم من يتم الاستماع إليهم أو عندما يتنافس الأغنياء والفقراء للخدمات ستكون الأولوية دائماً للأغنياء.

ولكى يحدث هذا الإصلاح النظامى سيتطلب تغييره هذه المؤسسات والعلاقات الغير متكافئة والتى تعكس ثقافة اللامساواة وتغيير العلاقات المؤسسية غير المتكافئة التى تعتمد على إجراءات من أعلى إلى أسفل (من القمة إلى القاع).

ولتحسين الحكم: فإن هناك تغيرات فى القوانين والإجراءات والنظم والقيم والقيم والأخلاق التى ترشد سلوك المسئولين، والقطاع الخاص أيضاً تعتمد أساساً على وجود المواطنين والفقراء الصالحين المنظمين، وهذا يتطلب قواعد وقوانين واستثمار للمصادر العامة والخاصة، لتقوية الجانب المطالب من الحكم، هذه التغيرات يمكن أن تخلق ظروفاً تساعد الفقراء من الرجال والنساء على ممارسة منظمتهم.

ومجموعات المجتمع المدنى الوسطى لها أدوار رئيسية فى دعم إمكانيات الفقراء وترجمة وتفسير المعلومات لهم، ومساعدتهم على ربطهم بالدولة والقطاع الخاص، ولكن يجب أن تظل هذه المجموعات يقظة مترقبة حتى نضمن أنهم يمثلون حقاً قضايا الفقراء وأنهم مسئولون عنها.

والسياق الاجتماعى والثقافى هام على وجه الخصوص لمداخل التمكين ولذلك فإن كل من إصلاح الدولة والجهود لبناء ممتلكات الفقراء، والإمكانيات المؤسسية يجب أن يأخذ أشكالاً تعكس القواعد والقيم والسلوكيات المحلية.

وستكون مداخل التمكين أحياناً متناقضة، فمثلاً مطالب المرأة المحلية للحرية والوصول المتكافئ للمصادر ربما يجرى ضد القواعد الثقافية لاستبعاد المرأة ويجب دائماً أن تحاول عمليات الإصلاح بناء قوى ثقافية للتغلب على الحواجز الاستبعادية هذه، وتحقق تغييراً فى مصلحة الفقراء(٢٩).

وأحد مداخل التمكين من أجل التطوير يضع الفقراء فى مركز التطوير ويعرضهم كأهم مصدر بدلاً من أن يعرضهم لمشكلة، فهو يعترف ويحترم هويتهم وهذا يشير إلى تغيرات فى المعتقدات والتفكير والسلوك الذى يجلبه الآخرون للحد من الفقر، وهكذا يتم بناء أحد مداخل التمكين على قوى الفقراء، ومعرفتهم ومهاراتهم ومبادرتهم وتحفيزهم لحل المشكلات وإدارة المصادر والخروج من الفقر.

وينظر هذا المدخل للفقراء على أنهم جديرين بالشرف والاحترام والكرامة.

وحيث أن معظم المجتمعات ليست متجانسة اجتماعياً ولكن تتميز بالطبقة والعرق والدين وفروق الجنس، فإن الاستراتيجيات المؤسسية للتمكين ستختلف بالضرورة وستختلف استراتيجيات النساء الفقيرات فى ميراث الممتلكات عن استراتيجيات جعل المدارس المحلية مسئولية أمام أولياء الأمور، أو أن تكون هناك أقلية عرقية تنعكس فى ميزانيات قومية كل من هذه ستتغير فى دورها معتمدة على السياق السياسى والمؤسسى والثقافى والاجتماعى.

والاستراتيجيات تتغير هى الأخرى عبر الزمن فى أى سياق ومع الوقت توجد دائماً حركة بعيدة عن الاعتماد على آليات غير رسمية تجاه آليات رسمية ومن أشكال مباشرة ومكثفة من المشاركة إلى أشكال غير مباشرة من المشاركة، والأخير يشمل آليات السوق ورفع قيمة الخدمات بدلاً من المشاركة فى الإدارة.

والتحدى هنا هو تحديد العناصر الأساسية للتمكين والتى تتكرر باستمرار عبر سياقات اجتماعية ومؤسسية وسياسية، ويجب أن يركز البناء المؤسسى على تداخل هذه العناصر أو المبادئ.

ثامناً: ثقافة المجتمع المدني والعمل الجماعي (إقامة مجتمع مدني قوي).

لا يمكن بناء تنظيم جماعى دون ثقافة تعزز وتقوى الميول والانتماء لهذا التنظيم والإدراك الواعى بأهميته وأهدافه وطرق وأساليب تكوينه، والتشريعات الموجهة والحاكمة له سواء رسمية أو غير رسمية ويضمن التنظيم الجماعى الدفاع عن المصالح العامة والتأثير فى القرارات والضغط لتوفير موارد كافية لأولويات التنمية البشرية.

ولابد أن تجتمع جميع العناصر الفاعلة فى المجتمع من نقابات وأحزاب سياسية وجمعيات مهنية فى شراكة وتحالفات لمعالجة الفقر بكل أبعاده.

على أن تقوم الدولة بتوفير حيز ديمقراطى لرعاية مصالح جميع الفئات وأن تتحلى بالشفافية والخضوع للمساءلة.

ويجب الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية فهى تمثل آراء الجماهير وأولوياتها فى اتصالها بالحكومة، كما أنها أكثر مرونة واستجابة وفاعلية من المنظمات الرسمية فى الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية.

إن نجاح التعبئة ضد القضايا والمشكلات فى أى مجتمع مثل الفقر يعتمد على وضع صيغة للتراضى بين جميع فئات المجتمع لإجراء إصلاح سلمى والتأكيد على أن تعزيز مصالح الفقراء لا يتناقض على المدى الطويل مع مصالح الأغنياء.

ولا يمكن تعزيز كل هذا وذاك فى غياب ثقافة المجتمع المدنى والعمل الجماعى باكتساب وتنمية القيم المتعلمة والمكتسبة لدى المواطنين، من خلال منظمات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية كالأسرة والثانوية كالمؤسسات التعليمية ووسائل الاتصال والميديا وغيرها، وكذلك الدروس المستفادة من النماذج الناجحة عالمياً ومحلياً.

إن بناء ثقافة المجتمع المدنى وتفعيل العمل الجماعى يشجع المشاركة الشعبية من ناحية ويعزز التفاعل الصحى بين المجتمع المدنى والحكومة، ومظاهر التعبير عن

الرأى والمشاركة فى تزايد مستمر عن طريق العضوية فى المنظمات غير الحكومية والروابط التطوعية فالمنظمات غير الحكومية تلعب دوراً حيوياً فى القدرة على المشاركة فى الشئون العامة والمنظمات التى تسعى من أجل المصلحة العامة يمكن أن تكون شريكاً مهما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الأهمية المجتمعية تدعيم الشراكة بين هذه المنظمات وتحالفها لتعزيز قوتها فى تبنى بعض القضايا أو الدفاع عن مصالح ومطالب محددة، وتنمية قدرتها وتمكينها من المساهمة الفاعلة فى التأثير فى القرارات وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

وتؤدى زيادة فرص التعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة وعندما يساعد المواطنون فى التعبير عن آرائهم وفرض مطالبهم بشكل علنى داخل إطار القانون لكى تكتسب بعض المصداقية التى تحتاج إليها، مما يدعم بناء الثقة ورأس المال الاجتماعى.

كما تعد المشاركة مورداً من موارد التنمية وتعزز القدرة على توجيه عمليات التنمية نحو تحقيق غاياتها، ولا يمكن أن تكون المشاركة إلا من خلال قيم وثقافة تعكس أهميتها بما ينعكس على الدافعية للمشاركة والعمل الجماعى بتلقائية، وكمؤشر للانتماء الاجتماعى فى المجتمع، ويتطلب كل ذلك سياقاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً مواتياً لنمو ثقافة المجتمع المدنى وغرس العمل الجماعى ومن ثم بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع..

ويقوم المجتمع المدنى بدور الوسيط بين المجتمع بتكويناته المختلفة والدولة بأجهزتها ومؤسساتها.

ويعد المجتمع المدنى آلية مؤسسية لإدارة الصراعات وحلها، ومن أهم هذه الآليات التنافس والتفاوض وممارسة الضغط، ويمثل كذلك المجتمع المدنى قناة هامة للمشاركة والتى تعنى بصفة عامة قدرة المواطنين على التأثير فى صنع القرارات وتغرس فى الأفراد قيم التسامح والتعددية والمشاركة والمبادرة.

كما تزودهم بالخبرات والمهارات السياسية والتنيظيمة، أى أنها تقوم بدور هام فى بناء وتعزيز رأس المال الاجتماعى ولذا يعد سبباً ونتيجة سبباً لبناء رأس المال الاجتماعى ونتيجة لفعاليته وأن العلاقة بينهما علاقة تبادلية كل منها سبب ونتيجة لوجود الآخر.

تاسعاً: ثقافة الديمقراطية واللامركزية:-

تعد التنشئة السياسية والمناخ الديمقراطى عاملان أساسيان فى تعزيز ثقافة الديمقراطية فى مجتمع ما، وشعور المواطنين بالثقة والأمان وتعد ثقافة الديمقراطية من القيم الأخلاقية التى تعزز الاندماج والدينامية والمشاركة السياسية والثقة فى التنظيمات المجتمعية، بما يساهم بشكل أو بآخر فى بناء وتنمية رأس المال الاجتماعى باعتبار أن الثقة من متغيراته وعناصره الهامة.

الديمقراطية واللامركزية:-

اللامركزية توفر الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من أسفل. ومن مزايا اللامركزية أيضاً إدماج المواطنين فى الشئون العامة، وحفز التنمية الاقتصادية المحلية وإن كان هذا لا يمنع من وجود مخاطر لها، ومنها زيادة التباين عبر المناطق وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى.

والاتجاه نحو اللامركزية هو جزء من عملية أوسع نطاقاً تتعلق بالخصخصة فهى تحسن من قدرة الدولة وتجعلها متفرغة للتركيز على وظائفها الأساسية، خاصة إذا فشلت الحكومات المركزية فى توفير الخدمات الضرورية.

وتؤكد التجربة أنه من غير المرجح أن تنجح اللامركزية بدون ترتيبات مؤسسية فعالة لدعم الخضوع للمساءلة على المستوى المحلى، ووضع قيود مالية من جانب الحكومات المحلية والقومية وتقوية اللامركزية يعتمد على الديمقراطية وتعزيز الاستقلالية.

كما تستطيع اللامركزية أن تقوى وتكمل إجراءات توسيع نطاق المشاركة الشعبية حيث يتمكن الأفراد من المشاركة فى الانتخابات واختيار الممثلين فى مختلف المستويات، واللامركزية تسمح أيضاً بوضع مزيد من الخيارات المحلية ومزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية.

ومن ثم فاللامركزية تجعل عمليات التنمية أكثر ارتباطاً بالواقع والحاجات المجتمعية وأكثر قبولاً لعوائدها، مما يدعم الثقة.

(١) الحريات والديمقراطية:

يرتبط بناء رأس المال الاجتماعي وحدوث التنمية الإنسانية ونهوضها بتوافر الحريات والديمقراطية الصحيحة فى بيئة مجتمعية تساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم، وضمان حقوقهم وتساهم بشكل أو بآخر فى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، والتوزيع العادل لعائد التنمية، والمواطنة كمقومات للتنمية الإنسانية.

كما أن المناخ الديمقراطي يساهم فى بناء مجتمع مدنى قوى وفعال، وتأسيس وبناء الثقة بين المواطنين والتنظيمات المجتمعية، التى تعبر عن حاجاتهم ومطالبهم، ويعزز كل ذلك المشاركة الشعبية الفاعلة فى كل خطوات ومراحل التنمية، وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

كما أن الحرية والمناخ الديمقراطي يؤدى لتعدد الخيارات والفرص بما ينعكس إيجابياً على العدالة والمساواة فى توزيع الموارد بشكل غير مباشر، بينما ينعكس بصورة مباشرة فى استفادة المجتمع من القدرات البشرية ورأس المال البشرى أفضل استفادة ممكنة.

هل يمكن قياس الديمقراطية الصحيحة؟

إن قياس الديمقراطية الصحيحة مسألة ذات أهمية للغالبية العظمى من الناس الذين يتفقون على أن الديمقراطية الصحيحة هى مكون هام من مكونات التقدم والرفاهية ولكن للأسف نادراً ما نجد مقاييس تقيسصحتها الفعلية فى المؤشرات القومية

خاصة تلك المؤشرات التى يضعها أو يضيفها المجتمع وهذا يرجع بعض الشئ إلى كون مثل هذه المقاييس موضع خلاف كبير.

ويرجع أيضاً إلى كون مفهوم الديمقراطية الصحيحة مفهوماً ضمنياً يصعب قياسه.

ولكن كيف يمكن وضع أو صياغة مجموعة من المؤشرات لقياس ورصد الديمقراطية؟ وقد يقوم الفرد بذلك بشكل تقليدى بفحص عدد من العوامل أو العناصر المؤسساتية: هل توجد انتخابات ؟ هل يوجد قضاء مستقل؟...الخ.

ولكن النظر إلى الديمقراطية كفكرة وكممارسة وفى إطار أو سياق اجتماعى أكثر اتساعاً قد يعنى وجود أربعة مستويات أو أبعاد فى غاية الأهمية بالنسبة للإجابة على سؤال ما مؤشرات الديمقراطية الصحيحة؟

أولا: هناك المستوى المؤسساتى (وجود البرلمانات والمحاكم والمؤسسات الديمقراطية...الخ).

ثانياً: الفاعلية الحقيقية من جراء ممارسة الحقوق الديمقراطية ويتمتع الجميع بهذه الحقوق.

ثالثاً: المستوى اللامؤسساتى أو الغير رسمى (كالمجتمعات المحلية وأماكن العمل، المدارس،...الخ).

أما أخر المستويات والذى لا يقل أهمية عن الثلاث السابقين فيتمثل فى ثقافة الديمقراطية، وإلى أى مدى يفهم الأفراد مفهوم الديمقراطية ويناقشونها أو يؤيدونها على اعتبار أنها إحدى أهم القيم السياسية والأخلاقية وعملية ديناميكية تتيح للأفراد الفرصة للمشاركة أو فى مجموعة من الطقوس الثقافية (كتجاهل الانتخابات أو الإدلاء بالأصوات).

وكل هذه الأبعاد تمثل معاً التصور الشامل والتجسيد العام لفكرة الديمقراطية الصحيحة ويعنى ذلك معايير ومقاييس ومؤشرات متباينة.

وتعددت مؤسسات الديمقراطية فى المجتمع الحديث، وبدأ انتشار ثقافة الديمقراطية بين الفئات المختلفة للمجتمع، وتعددت الطقوس والمؤشرات التى تدعم الحقوق الديمقراطية للأفراد، وتتيح أمامهم الفرص للمشاركة الفاعلة.

ولعل العولمة الثقافية وانفتاح المجتمع على الآخر وما تلعبه الميديا ووسائل الاتصالات كمتغيرات عالمية بجانب المتغيرات المرتبطة بالتنشئة السياسية والاجتماعية لها دور حاسم فى تشكيل ثقافة الديمقراطية ودعم اللامركزية.

عاشراً: رأس المال السلبي: Negative Capital

نتيجة للعولمة الاقتصادية بصفة عامة ازداد تعميق العولمة وهذه العملية مستقبلاً تؤدى إلى ضرورة تعاون الاقتصاد الكلاسيكى مثل فتح الأسواق المشتركة للتبادل لأهميته فى مواجهة رأس المال السلبى.

حيث تؤثر العولمة سلباً فى الثقة فى الاقتصاد المحلى خاصة فى الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة والضعيفة وقدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات التنمية المرغوبة. كما أن الاستثمارات الفردية ورؤوس الأموال المحلية يتم استثمارها خارج نطاق المجتمع المحلى لأسباب كثيرة منها ما هو اقتصادى واجتماعى وسياسى وتشريعى مما يؤثر سلباً فى اقتصاديات المجتمع وتنميته.

وتباين توزيع الثروة وزيادة الأعمال الهامشية فى المجتمع.

وأدت العولمة الثقافية تحديداً إلى تفتت الهوية المجتمعية وقد تختفى تدريجياً ويحل محلها ازدواجية فى المعايير والقيم وثنائية ثقافية، وهذه التعددية والازدواجية القيمية تؤثر سلباً على الشخصية القومية ودرجة الثقة والتفاؤل والاندماج الاجتماعى بين المواطنين فى المجتمع وبخاصة المجتمعات التى تستقبل الثقافات الوافدة، وتسود الفردية بدلاً من الجماعية والعمل الجمعى، مما يؤثر سلباً على العلاقات والتفاعلات ورأس المال الاجتماعى فى المجتمع، بل اختفائه تدريجياً، حيث تضعف المبادرة والتطوع والتعاون بين المواطنين، ويفقد هؤلاء الثقة فى التنظيمات والمؤسسات

المجتمعية، ويظهر فى المجتمع منظمات مجتمع مدنى ضعيفة متناثرة غير مخالفة.

ويتباين فى الوقت ذاته المسئوليات والأدوار وتتداخل دون تكامل.

حيث يركز البعض على مسئوليات الحكومة والآخر القطاع الخاص أو المدنى فى المجتمع، ويظهر بذلك الحاجة الماسة لإعادة تعريف وتحديد مجموعة المسئوليات فى البناء والسياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم فى المجتمع.

وتباين توزيع الثروة من شأنه زيادة الفجوة واختفاء الثقة فى التنظيمات والمؤسسات القائمة وزيادة أعداد فئات الضعفاء والمهمشين وغير القادرين فى المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة.

ويؤدى كل ذلك إلى تدهور البيئة والثروات الطبيعية التى تؤثر سلباً على استمرارية التنمية وغياب العدالة الجيلية وتدهورها.

ومن ثم يعد هروب رأس المال الوطنى، والأعمال الهامشية والشخصية غير المنتجة، وغير التنموية قيمياً وسلوكياً وثقافياً، بتعدد صوره وأشكاله حيث يسود الصراع بدلاً من التعاون والتبادل، وغياب الثقة، والسلبية واللامبالاة ... الخ من صور وأشكال رأس المال السلبى فى أى مجتمع.

ولذا تعد العولمة والتغيرات الخارجية من العوامل التى تدعم رأس المال السلبى فى المجتمع وخاصة المجتمعات النامية إضافة إلى ضعف أو غياب شبكات الأمان الاجتماعى والاقتصادى، العدالة والمساواة، وتعددية مجموعة المسئوليات والالتزامات وعدم تحديدها، وتعددية القيم والمعايير وضعف الوعى بالمواطنة وثقافة الديمقراطية واللامركزية، وثقافة المجتمع المدنى، مما يؤثر سلباً فى طريق:

١- الاستفادة المثلى من رأس المال الاجتماعى القائم وتوصيفه وتحديده وقياسه فى المجتمع.

٢- بناء رأس مال اجتماعى فعال فى المجتمع.

حادي عشر: الاتصالات وشبكة الانترنت:

إننا الآن نعيش فى عصر المعلومات، حيث حلت المعلومات محل المال والجهد كمتغير أساسى من متغيرات المجتمع.

ويعتبر الاتصال نشاط إنسانى أساسى فقدرتنا على استخدام اللغة يميزنا عن بقية الحيوانات، فالتطورات الحديثة، خصوصاً الربط بين وسائل الاتصال التكنولوجية والمعلومات أحدثت تغيراً شديداً فى هذه العملية التطورية، ويتم مقارنتها بالتطورات الكبرى فى تاريخ الاتصال.

واختراع اللغة الهيروغليفية أحدثت قفزة عملاقة فى اتجاه التقدم الذى حدث فى الاتصال الإنسانى، واختراع مطبعة جوتنبرج فى القرن الخامس عشر يعتبر قفزة أخرى، حيث أدى ذلك تلبية احتياجات جيوش من الكتاب والمؤلفين.

كما أدى ذلك إلى إمكانية تعليم القراءة والكتابة لعد كبير من الناس، بالرغم من أن ذلك قد استغرق حوالى ٤٠٠ سنة أخرى لتحقيقه فى غرب أوروبا.

وقد شهد القرن العشرين تطور العديد من الكتب والمجلات والجرائد لعدد كبير جداً من القراء يقدر بالملايين حول العالم... وبالرغم من أن آلات الطباعة أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر سرعة، إلا أنها تعتمد على نفس الأساسيات التى كانت فى مطبعة جوتنمبرج كما أنها تستخدم نفس النوع من الحركة التى كان يستخدمها جوتنمبرج.

ولقد تغيرت تكنولوجيا المعلومات من تنظيم إنتاج وتوزيع الكلمة المطبوعة والوظائف غير المهمة فى صناعة الطباعة اختفت، وذلك لأن مهارات الطباعة اليدوية أصبحت غير مطلوبة.

والكمبيوتر أدى إلى أن كتاب كبير يمكن أن يطبع ويصنع ويخطط على نفس الماكينة... كما يمكن الآن أن ينقل الكتاب حول العالم فى ثوان فإنتاج الكلمة المطبوعة ليس إلا تصوير للطريقة التى تتحدث عن ثورة المعلومات.

والأمثلة الأخرى على ذلك، هو الاستخدام المتنامى بشدة للميكروكمبيوتر فى

المنزل والعمل والأدوات الإلكترونية التى أحدثت نوع من الذكاء فى الاستخدام المنزلى مثل الغسالات الكهربائية وغسالات الأطباق وأدوات الطهى، وهذا قليل من كثير.

وقد أحدثت هذه الثورة من المعلومات تأثيرات كبرى مثل وجود انخفاض فى الوظائف بالعديد من الصناعات واختفاء بعض الصناعات مثل المطبعة.

ولعل الثورة التكنولوجية فى وسائل الاتصالات والميديا وتعدد الاتصالات وسرعتها واختراقها لكل الحواجز الجغرافية مما ييسر نقل الثقافات والقيم بين المجتمعات، مما يؤثر على اهتزاز وتعددية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

ويؤثر ذلك على بناء رأس المال الاجتماعى حيث تعد القيم من المفاهيم الجوهرية فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأنها ضرورة اجتماعية وهى تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها ويتداولها عامة الناس فى أحاديثهم ومناقشاتهم وتفاعلاتهم اليومية.

فهى إذن ضرورة اجتماعية ترتبط بمعنى الحياة وتعكس صورتها ولأنها معايير وأهداف لابد أن نجدها فى كل مجتمع منظم فهى تتغلغل فى الأفراد فى شكل اتجاهات ودوافع وأهداف وتطلعات، وتظهر فى شكل السلوك الظاهرى الشعورى واللا شعرى وتغيرها بالتالى يؤثر على العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والمعايير والأهداف.

حيث تدفع القيم إلى الدينامية والاندماج والمبادرة والمشاركة والثقة والرشد والتعاون والاتصال والتفاعل مع الآخرين.

كما تتضمن القيمة معانى كثيرة كالاهتمام أو الاعتقاد أو الرغبة أو السرور أو المفاضلة والاختيار أو الميل أو النفور وكل هذه المعانى تعبر عن عناصر شخصية ذاتية فهى إذن إنسانية ومسألة اعتقاد ونسبية من حيث المكان والزمان.

ولا يقف الأمر إلى التغير والصراع القيمى فى المجتمع فقط بل يتعدى ذلك

إلى العلاقات والتفاعلات المتبادلة، وفعالية التنظيمات ومؤسسات المجتمع المدنى العالمى، وتعدد أشكالها التنظيمية، وتخطت الشبكات الاجتماعية الحدود الجغرافية بما يؤثر بصورة مباشرة فى ثقافة المجتمع المدنى وثقافة الديمقراطية واللامركزية، ومن ثم رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

المراجع

(1) Anirudh Krishna & Elizabeth Shrader, Social Capital Assessment Tool, Conference on Social Capital and Poverty Reduction, The World Bank, Washington D.C, June 22-24,1999.

(2) I bid.

(3) Catherine Breathnach, Can The Concept of Social Capital Provide on Empowering Framework for National Social Partnership ? Centre for Nonprofit Management, School of Business Studies Working Paper, May 2004, pp:(44-46).

(4) Ibid, pp: (67-72).

(5) Ibid, p.(81).

(6) B. Hobson, J; Lewis and B. Smin, Social Capital An Emerging Concept, Concepts in Gender and European Social Politices, Edward Elgar, press 2006,pp:(8-10).

(7) Peter Alcock, (et.al.), The Student's Companion to Social Policy, Blackwell Publishing, LTD, N.Y., 2003,p.(6).

(8) Ibid, pp:(6-7).

(9) Beulah R. Compton & Burt Galaway, Social Work Processes, N.Y, Brooks Cole Publishing Com, 1999, pp: (374-375).

(10) S. Corbridge, Debt and Development, Oxford, Black

Well, 1993, pp:(50-53).

(11) Neil Thin, Social Progress and Sustainable Development, ITDG Publishing, London,2002,pp:(12-13).

(12) T. Fitz Patrick, Welfare Theory: Introduction, Palgrave, N.Y, 2001.

(13) Robert F. Drake, The Principles of Social Policy N.Y,LTD, Macmillan Press,2001,pp:(119-123).

(14) Ibid, pp:(125-127).

(15) Ibid, pp:(129-130).

(16) Mike Saluaris, Citizenship and Progress, (In) Richard Eckersley, Measuring Progress, Cs/Ro Publishing, N.Y,2001,pp:(48-49).

(17) Robert F. Dark, The Principles of Social Policy Palgrave,2001,p:(83).

(18) Narayan Deepa, Empowerment and Poverty Reducation, the World Bank, Washington,Dc,2002, p:(14).

(19) Robert Adams, Social Work and Empowerment Third Edition, Palgrave Macmillan, N.Y., 2003, P:(5).

(20) Paula Allen Meares Chorles Garvin the Hand book of Sotial Work Direct practice, London, N. Y., Sage Publications, Inc., 1997,pp:(522-523).

(21) P. Beresford & S. Croft Service Users Knowledge's

and The Social Construction of Social Work, Journal of Social Work,1(3)2001, pp:(295-297).

(22) Robert Adams, op. cit, p:(10).

(23) Narayan Deepa, op. Cit, pp:(18-22).

(24) Ibid, pp:(34-48).

(25) Robert Adams, op. cit, pp: (15-17).

(26) Payne M. Modern Social Work Theory, Palgrave Macmillan N.Y 1997 p:(265).

(27) Zastrow Charles introduction to Social Work and Social Welfare Empowering people, Brooks- Cole, N.Y,2004 pp: (4-5).

(28) Deepa Narayan,op, cit, pp:(14-15).

(29) Ibid pp:(16-17).

محتويات الكتاب

الموضوع | رقم الصفحة





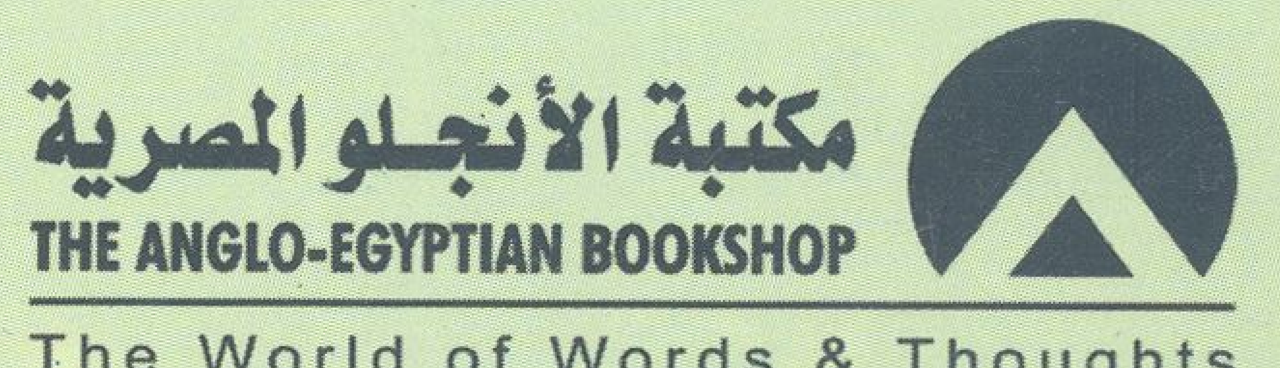
هذا الكتاب

من المحاولات المؤلفة باللغة العربية التى تهتم برأس المال الاجتماعى كمفهوم محورى هام فى العصر الحديث ومستقبلا .

وحاول الكتاب تشخيص وتحليل مفهوم رأس المال الاجتماعى وتطوره وأهميته ونظرية رأس المال الاجتماعى ، ووظائفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحاول الإجابة عن كيفية بناء رأس المال الاجتماعى ، وكيفية قياسه ، وتحليل رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى - رأس المال الاجتماعى والتحديث وقضايا الشراكة الاجتماعية - الإسراع فى التحديث الاجتماعى - التمكين - المواطنة - الحقوق الاجتماعية - رأس المال السلبى وثقافة الديمقراطية واللامركزية



ISBN 977-05-2575-8
9 789770 525753



www.anglo-egyptian.com